محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2018

الفهـرس

الصفحة

الفهرس	2
توطئة	5
ملخص تنفيذي	7
أهمّ المؤشرات	12
الجزء الأوّل : تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات	16
الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة	42
العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة	43
القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة	43
I- موارد العنوان الأوّل	46
أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة	47
ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة	57
II- موارد العنوان الثّاني	60
أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة	61
ثانيا : موارد الإقتراض	62
III- الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة	66
أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة	66
ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة	69

القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة 71

I- موارد العنوان الأوّل 71

II- موارد العنوان الثاني 72

القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 73

القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة 73

العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة 75

القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة 75

I- نفقات العنوان الأوّل 78

أولا : الإعتمادات المفتوحة 78

ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها 82

II- نفقات العنوان الثاني 93

أوّلا : نفقات التّنمية 96

ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي 105

III- نفقات صناديق الخزينة 112

أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة 112

ثانيا : حسابات أموال المشاركة 113

القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 114

I- نفقات العنوان الأوّل 114

II - نفقات العنوان الثاني 115

القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 116

القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة 116

الملاحق 118

النّتائج العامّة لتنفيذ قانوني المالية 146

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة 2018 155

المرفقات 161

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة 162

قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج 165

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 166

ردود وزارة المالية 184

توطئـــة

صدر القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية ودخل حيّز النفاذ ابتداء من تاريخ نشره، وألغى الفصل عدد 73 منه جميع الأحكام والنصوص المخالفة له وخاصّة منها أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 وجميع النصوص المتممة والمنقحة له.

وصدر القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والمتعلق بمحكمة المحاسبات. ودخل حيّز النفاذ منذ بداية سنة 2020، حيث نصّ الفصل 166 منه على أنّه "تدخل أحكام هذا القانون حيّز النفاذ في غرّة جانفي للسنة الموالية لسنة النشر بالرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية". وألغى الفصل 165 منه، ابتداء من دخوله حيّز النفاذ، جميع الأحكام المخالفة له وخاصّة القانون عدد 8 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات وجميع النصوص المتمّمة والمنقحة له.

وتمّ إيداع مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 والحساب العام للدولة والوثائق الملحقة به لدى محكمة المحاسبات بتاريخ 13 مارس 2020 وذلك بعد دخول القانون الأساسي للميزانية والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات الجديدين حيّز النفاذ. وقد تمّ إعداد وتنفيذ ميزانية سنة 2018 حسب أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 وجميع النصوص المتممة والمنقحة له.

وتطبيقا لأحكام الفصل عدد 117 من الدستور التونسي لسنة 2014 الذي نصّ على أنّ محكمة المحاسبات "تساعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية"، وعملا بأحكام الفصل عدد 64 من القانون الأساسي الجديد للميزانية والفصل عدد 12 من القانون الأساسي الجديد لمحكمة المحاسبات، تولت المحكمة إعداد تقرير عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصرف سنة 2018.

وتضمّن هذا التقرير تحليلا لتطوّر الوضعية المالية للدولة خلال السنة المعنية والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في هذا المجال بالنظر إلى نفس الهيكلة ونفس القواعد التي تنظم إعداد وتنفيذ الميزانية والتي ضبطها القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المذكور أعلاه. وأرفقت المحكمة هذا التقرير بالتصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للدّولة.

ونصّ الفصل عدد 160 من القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات على أن تعدّ محكمة المحاسبات تقريرا عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة تضمّنه خاصّة تحليلا يشمل تنفيذ الإعتمادات وفق المهمّات والبرامج وتطوّر الوضعية المالية للدّولة خلال السنة المعنية.

وباعتبار أنّ ميزانية سنة 2018 تمّ إعدادها وتنفيذها بمقتضى أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المذكور أعلاه والتي لم توجب توزيع الإعتمادات وفق المهمّات والبرامج، وحيث لم يتضمّن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 والحساب العام للدّولة المودع لدى محكمة المحاسبات توزيعا للإعتمادات حسب المهمّات والبرامج، فإنّ

محكمة المحاسبات لم تضمّن التقرير عن مشروع قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2018 تحليلا يشمل تنفيذ ميزانية الدولة وفق المهمّات والبرامج لاستحالة ذلك.

وإنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحساب العام للدولة من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين بعد عرضها على محكمة المحاسبات من جهة أخرى:

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال سنة التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات الباقية وغير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتيجة السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة.

وقد مكّن فحص كلّ من الحساب العامّ للدولة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2018 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التّالية:

- ملخص تنفيذي للتقرير عن غلق ميزانية الدولة لتصرف 2018،
- أهمّ المؤشرات المتعلقة بالتوازنات العامة وبالمعطيات المالية لسنة 2018،
- تحليل إجماليّ لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2018 وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانية لتصرف 2018؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة؛
- النتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

ملخص تنفيذي

استنادا إلى النصوص القانونية التي تنظّم مسار إعداد الميزانية وتنفيذها وغلقها، تعدّ محكمة المحاسبات تقريرا عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 تضمّنه خاصة تحليلا لتطوّر الوضعية المالية للدولة خلال السنة المعنية والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في هذا المجال. ويُشفع هذا التقرير بالتصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة ويرفق بمشروع القانون المذكور.

وبعد النظر في حسابات تصرّف المحاسبين العموميين المجمّعة في حساب أمين المال العام للبلاد التونسية باعتباره المحاسب المركزي الذي يتضمّن حساب تصرفه تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين، وبعد النظر في الحساب العام للدّولة المقدّم من قبل وزير المالية والذي يتضمّن تجميعا لحسابات المصالح الآمرة بالصرف، **تصرّح محكمة المحاسبات بمطابقة الحساب العامّ للدولة لسنة 2018 لحسابات التصرّف للمحاسبين العموميين**، مع تحفّظها في خصوص صحّة نقل رصيد الفواضل في موفى سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018 في مستوى العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة والعنوان الثاني لميزانيات المراكز الدبلوماسية بالخارج.

وعلى مستوى إعداد الميزانية بلغت التقديرات الأولية لهذه الأخيرة حسب قانون المالية الأصلي 35.851 م.د مسجّلة نموّا بنسبة 11,34 % بسنة 2018. وعلى غرار السنوات الأخيرة، شهدت سنة 2018 مراجعة للميزانية الأصلية عبر قانون مالية تكميلي تمّت المصادقة عليه على سبيل التسوية وذلك في 17 ديسمبر 2018.

فقد تمّ إعداد هذا القانون بعد مرور ما يقارب ثلاث أرباع السنة بشكل أخذ بعين الاعتبار كلّ العوامل والمتغيّرات التي أثّرت في منحى تنفيذ الميزانية إلى حدّ تلك الفترة من معدّلات أسعار البترول وأسعار الصرف ونسبة النموّ الإقتصادي ونسق نموّ الواردات والصادرات المحققة.

وبلغت تقديرات الميزانية حسب قانون المالية التكميلي 37.566 م.د مسجلة تطوّرا بما نسبته 9,43 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2017. وكانت الموارد الجمليّة المحصّلة بمبلغ 38.641,937 م.د.

وبلغ مجموع الموارد الذاتية باعتبار الهبات الخارجية 30.054 م.د وهو ما يمثّل 77,78 % من كامل موارد ميزانية الدولة. وتطوّرت هذه الموارد في سنة 2018 بنسبة 15,59 % مقارنة بسنة 2017 مقابل 11,42 % في السنة السابقة.

وتمّ تمويل الميزانية أساسا عن طريق الموارد الجبائية التي ما فتئت تتدعّم من سنة إلى أخرى. وبلغت قيمتها 24.529م.د وحصتها 63,48 % من جملة الموارد المحصلة. وبلغت نسبة الضغط الجبائي 23,24 %. وعرفت الموارد الجبائية ارتفاعا بما نسبته 15,48 % مقارنة بالسنة الفارطة. وبلغت موارد الدولة من مساهماتها ومداخيل التصرّف في ممتلكاتها ما قيمته 5.525 م.د وهو ما يمثّل 14,30 % من جملة موارد الميزانية.

وبلغت مداخيل المصادرة 134,500 م.د. وتلقت ميزانية الدولة موارد خارجية أخرى في شكل هبات بلغ مجموعها 227,147 م.د تأتت أساسا بنسبة 97,56 % من هبة من الاتحاد الأوروبي لدعم الميزانية.

كما تمّ تمويل الميزانية عن طريق الاقتراض بما قيمته 8.588 م.د. وتوزعت هذه الموارد بين موارد القروض الخارجية (6.148 م.د وحصة 71,59 %) وموارد القروض الداخلية (2.440 م.د وحصّتها 28,40 %). وتأتت موارد الاقتراض الخارجي أساسا من صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره 2.046,625 م.د والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 1.538,453 م.د والبنك الإفريقي للتّنمية بمبلغ 357,637 م.د. كما تمّت تعبئة موارد من السوق الماليّة العالمية بمبلغ 893,913 م.د.

وتأتت بقية موارد ميزانية الدولة من موارد صناديق الخزينة الصافية بما قيمته 3.064,712 م.د. وباعتبار المبلغ الجملي الذي تمّ خصمه من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة (1.299,087 م.د) لفائدة موارد العنوان الأوّل لميزانية الدّولة، يرتفع مجموع موارد صناديق الخزينة إلى 4.363,799 م.د.

وبلغت النفقات الجملية المنجزة 37.447,486 م.د وتمّ تنفيذ التقديرات النهائية في شأنها بنسبة 98,64 %. وتمّ إنفاق الميزانية في حدود 62,49 % بعنوان نفقات التصرّف و20,94 % بعنوان نفقات خدمة الدين العمومي في حين لم تتجاوز حصّة نفقات التنمية 13,92 %.

وتواصل استئثار نفقات التأجير العمومي بالنصيب الأوفر من نفقات التصرّف بحصّة قدرها 63,14 %. وبلغت نسبة نفقات التأجير مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي 14 %[1] وكانت حصّة التدخلات العمومية في حدود 31,70 %.

وتوزعت هذه التدخلات والبالغة 7.417,385 م.د أساسا بين دعم المحروقات (36,40 %) ودعم المواد الأساسية (23,59 %) ودعم الصناديق الاجتماعية والعائلات المعوزة (20,02 %) ودعم الجماعات المحلية (6,69 %) ودعم النقل (6,07 %).

وتمّ صرف نفقات التنمية أساسا في قطاع التجهيز والإسكان والدفاع الوطني والفلاحة والتربية والتعليم العالي وذلك لتمويل مشاريع تخصّ انجاز الطرقات والجسور والعمران والإسكان والتجهيزات العسكرية والماء الصالح للشراب والغابات والمناطق السقوية والسدود.

وأفرز تجاوز حجم النفقات المنجزة لحجم الموارد الذاتية المحصّلة عجزا في الميزانية نسبته[2] 4,8 % [3] من الناتج المحلي الإجمالي ممّا استوجب تمويلا صافيا إضافيّا بقيمة 3.501,556 م.د.

---

[1] بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 ما قيمته 105.535,000 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2018. وبلغت نفقات التأجير العمومي 14.774,632 م.د خلال سنة 2018.

[2] دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة

[3] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018 ص 30.

وأفضت أعمال الرقابة على تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2018 إلى الاستنتاجات التالية:

- تواصل إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بميزانيّة سنة 2018 بتأخير وذلك بعد تنفيذ كامل الميزانية (على سبيل التسوية) وهو ما يحدّ من نجاعة الإجراءات المتعلّقة بمسار إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية.

- تواصلت إحالة الحساب العام للدّولة وحساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2018 إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. وهو ما ينعكس سلبا على آجال مصادقة السلطة التشريعية على قانون غلق الميزانيّة للسنة المعنية.

- تراجعت نسبة عجز الميزانيّة[4] من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018 إلى 4,8 % مقابل 6,1 % في سنة 2017، وعلى غرار السنوات السابقة، بقيت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة الأمثل والتي تمّ ضبطها في حدود 3,92 % [5] حسب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

- تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي في سنة 2018 لتبلغ 76,7 % من النّاتج المحلّي الإجمالي مقابل 69,9 % في سنة 2017. وعلى غرار السنوات السابقة، تجاوزت نسبة التداين العمومي النسبة الأمثل والتي تمّ ضبطها في حدود 48,5 % [6] حسب نفس المعهد.

- فضلا عن تمويل نفقات التنمية، يتم منذ سنة 2012 اللجوء إلى موارد الاقتراض لتسديد نفقات أصل الدين العمومي. ومكّنت هذه الموارد خلال سنة 2018 من تغطية ما يفوق 66 % من نفقات تسديد أصل الدين.

- بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقّلة بالقباضات الماليّة محدودة حيث لم تتجاوز نسبتها 7,20 %. وبلغ رصيد الدّيون الباقية للاستخلاص في موفى سنة 2018 ما قيمته 11.446,638 م.د. ولم يتبيّن اتخاذ إجراءات ناجعة لتحسين الاستخلاص وتطهير هذه البقايا من الديون غير القابلة للاستخلاص.

- تواصل اعتماد الدولة على متوفرات الخزينة لتغطية النقص الحاصل بين موارد ونفقات الميزانية العامّة للدولة (دون اعتبار فوائض صناديق الخزينة)، حيث أفرز تنفيذ الميزانية العامّة للدولة فائضا للمصاريف على المقابيض بمبلغ 876,273 م.د وهو ما يعني أنّ موارد العنوانين الأوّل والثاني المحصّلة لم تغطّ النفقات المنجزة فعليّا للعنوانين الأوّل والثاني من الميزانية. وأصبح اللجوء إلى متوفرات الخزينة آليا نتيجة عدم تغطية المقابيض المعبّأة للمصاريف المنجزة

[4] دون اعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة

[5] دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017.

[6] دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017.

عند تنفيذ ميزانيات السنوات الأخيرة. وقد بلغ فائض مصاريف الحساب القار لتسبقات الخزينة الذي يتضمن نتائج تنفيذ الميزانية للسنوات السابقة في موفى سنة 2018 ما قيمته 10.755,363 م.د.

- تواصل في سنة 2018 تحويل فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لتمويل العنوان الأول من الميزانية وذلك بما قيمته 1.299,087 م.د في شكل خصم من فوائض 23 حساب خاص في الخزينة. وأصبح اللجوء لفوائض المقابيض التي يفرزها عدد من هذه الحسابات لتمويل العنوان الأول من الميزانية يتمّ سنويّا وذلك منذ سنة 2014، علما بأن قوانين المالية لسنتي 2019 و2020 تضمنت تقديرات بهذا العنوان على التوالي بقيمة 1.417,800 م.د[7] و1.565,400م.د[8]. ويحدّ التصرف على هذا النحو من قدرة هذه الحسابات على تحقيق أهدافها التي أحدثت من أجلها وذلك رغم الطابع الحيوي لمجالات تدخلها والتي تتعلّق أساسا بالسكن والتشغيل والتكوين المهني والقدرة التنافسية الصناعية والسياحية والجماعات المحلية والبيئة والتلوث. وقد تمّ الاقتطاع من هذه الحسابات دون تقديم قائمة فيها للسلطة التشريعية

- تبيّن عدم صحّة نقل رصيد فواضل العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018. فقد تضمّن الحساب العام للدولة لسنة 2017 رصيدا بقيمة 5.895.629,973 دينار في حين أنّ الحساب العام للدولة لسنة 2018 تضمّن رصيدا مغايرا بعنوان فواضل سنة 2017 قيمته 6.302.525,531 دينار.

- تبيّن عدم صحّة نقل رصيد فواضل العنوان الثاني من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة في موفى سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018. فقد تضمّن الحساب العام للدولة لسنة 2017 رصيدا بقيمة 234.002.021,399 دينار في حين أنّ الحساب العام للدولة لسنة 2018 قد تضمّن فائضا مغايرا بعنوان فواضل سنة 2017 بقيمة 206.002.350,936 دينار.

- تطوّرت كتلة الأجور في سنة 2018 بنسبة 2,94 % مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 14.774,632 م.د وذلك بالرغم من التدابير الاستثنائية التي تمّ إقرارها ضمن مشروع قانون المالية للتحكم فيها والتي تمثّلت أساسا في مواصلة العمل بالاعتماد الجبائي وحصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطّة وعدم اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد (حوالي 11800) وإيقاف العمل بتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الإقالة أو الوفاة أو الإلحاق وعدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء سنة 2017 وتغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية.

- تواصلت في سنة 2018 مساعدة الصناديق الاجتماعية مباشرة من الميزانية وذلك عبر تخصيص نفقات التدخّل العمومي لفائدتها تم صرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وتوزعت أساسا بين:

[7] القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019

[8] القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020

- إسناد منحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتّقاعد والحيطة الاجتماعية وقدرها 353 م.د
- تسوية متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 260 م.د
- مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بمبلغ 135 م.د
- تمويل المساهمة بعنوان تعديل الجرايات بمبلغ 37,149 م.د
- تسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد بمبلغ 17 م.د.

أهمّ المؤشرات

المؤشّرات العامة

- بلغت نسبة نموّ الناتج المحلّي الإجمالي 2,7 %[9] في سنة 2018 مقابل 1,9 % في سنة 2017 ونسبة 3 % مقدّرة لقانون المالية الأصلي و2,6 % مقدّرة لقانون المالية التكميلي. وبلغت نسبة النموّ في سنة 2019 ما قدره 1 % و- 1,7% خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2020[10].

- واصلت نسبة البطالة في سنة 2018 استقرارها في حدود 15,5 % وهي نفس النسبة المسجّلة في سنتي 2016 و2017. وبلغت نسبة البطالة 14,9 % خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 و15,1 % خلال الثلاثي الأوّل من سنة 2020[11].

- تواصل التضخّم خلال سنة 2018 ليبلغ ما معدّله 7,3 % مقابل 5,3 % خلال سنة 2017. وبلغت نسبة التضخّم 6,1% في سنة 2019 و5,8 % في شهر جوان 2020.

- بلغ العجز التجاري ما قيمته 19 مليار دينار في سنة 2018 مقابل 15,6 مليار دينار في السنة السابقة تأتى أساسا من عجز ميزان الطاقة والذي بلغت حصّته في العجز التجاري ما يزيد عن 60 %. وبلغ عجز الميزان التجاري في سنة 2019 ما قيمته 19.408,6 م.د.

- تفاقم العجز الجاري في سنة 2018 ليبلغ ما قيمته 11,722 مليار دينار وما نسبته 11,1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي ما قيمته 10,870 مليار دينار وما نسبته 10,2 % في السنة السابقة.

- أسفر تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2018 (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات وأموال المصادرة) عن عجز بنسبة 4,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,1 % في سنة 2017 ونسبة 4,9 % مقدّرة لقانون المالية الأصلي. وينتظر تحقيق نسبة عجز ميزانية في حدود 3,5 % حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019[12].

- أفضى تصرّف سنة 2018 إلى فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 876,273 م.د مقابل فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 247,299 م.د في سنة 2017.

- تفاقم الضغط الجبائي في سنة 2018 ليبلغ ما نسبته 23,24 % مقابل 22,05 % في سنة 2017 ونسبة 22 % مقدّرة لقانون المالية الأصلي. وينتظر تحقيق نسبة ضغط جبائي في حدود 25,3 % حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية 2019.

---

[9] حسب موقع الواب للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 18 جويلية 2020.

[10] نفس المرجع السابق.

[11] نفس المرجع السابق.

[12] حسب موقع الواب لوزارة المالية بتاريخ 18 جويلية 2020.

- بلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى 2018 ما قيمته 10.126,389 م.د. وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنة 2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 10.755,363 م.د.

- تواصل ارتفاع نسبة التداين العمومي لتبلغ 76,7 % من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2018 مقابل 69,9 % في سنة 2017 ونسبة 71,4 % مقدّرة ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2018. وينتظر تحقيق نسبة تداين عمومي في حدود 72,4% خلال سنة 2019 و75,1 % في سنة 2020[13].

المؤشّرات المتعلّقة بموارد 2018

- بلغت الموارد المحصّلة لسنة 2018 ما قيمته 38.641,937 م.د متجاوزة بذلك التّقديرات النهائيّة بما قدره 679,312 م.د وما نسبته 1,79 %. وينتظر تحقيق موارد ميزانية سنة 2019 في حدود 42.254,3 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019[14].

- مقارنة بالتصرف السابق، شهدت جملة موارد الميزانية المحصّلة في سنة 2018 نموّا بمبلغ 1.991,565 م.د وبنسبة 5,43 % مقابل تطور بقيمة 4.973,647 م.د وبنسبة 15,70 % في التصرّف السابق.

- تطوّرت الموارد الذاتيّة (30.054,381 م.د) في سنة 2018 بنسبة 15,59 % مقابل نسبة تطوّر بنسبة 11,42 % في السنة السّابقة.

- تدعّمت حصّة الموارد الذّاتية من جملة موارد الميزانيّة في سنة 2018 لتبلغ ما نسبته 77,78 % مقابل 70,95 % في سنة 2017.

- مكنت الموارد الذّاتية من تغطية نفقات الميزانية لسنة 2018 في حدود 9 أشهر و19 يوم مقابل 9 أشهر و3 أيام في سنة 2017.

- تمّت تعبئة موارد الاقتراض بمبلغ 8.587,556 م.د وبنسبة تحقيق للتقديرات النّهائية قدرها 86,28 %. وينتظر تحقيق موارد اقتراض في حدود 9.692,5 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية لسنة 2019[15].

- تراجعت في سنة 2018 حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد ميزانية الدّولة إلى 22,22 % في سنة 2018 مقابل 29,05 % في سنة 2017.

- توزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2018 بين موارد الاقتراض الداخلي (28,41 %) وموارد الاقتراض الخارجي (71,59%).

---

[13] نفس المرجع السابق

[14] نفس المرجع السابق

[15] نفس المرجع السابق

- تراجعت الموارد المعبأة بعنوان الاقتراض الخارجي (6.148,247 م.د) بقيمة 2.547,962 م.د وبنسبة 29,30 % مقابل زيادة قدرها 4.260,158 م.د ونسبتها 96,03 % في سنة 2017.وينتظر أن تبلغ موارد الإقتراض الخارجي ما قيمته 7.053 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019[16].

المؤشرات المتعلّقة بنفقات 2018

- ارتفعت التقديرات النهائيّة لميزانيّة الدّولة لسنة 2018 إلى ما جملته 37.962,625 م.د مقابل 34.643,281 م.د في سنة 2017 مسجّلة تطورا قدره 3.319,344 م.د ونسبته 9,58 % مقابل 5.189,823 م.د ونسبة 17,62 % في التصرّف السّابق.

- بلغت جملة نفقات ميزانيّة الدّولة المنجزة في سنة 2018 ما قيمته 37.447,486 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة نموّا بمبلغ 3.159,323 م.د وبنسبة 9,21 % مقابل نموّ بمبلغ 5.204,524 م.د ,17,90 % في التصرّف السابق. وينتظر تحقيق جملة نفقات في حدود 42.254,300 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019.[17]

- توزّعت نفقات الميزانيّة في سنة 2018 بين العنوان الأوّل (26.155,092 م.د) والعنوان الثّاني (10.298,406 م.د) وصناديق الخزينة (993,988 م.د).

- مكّنت موارد العنوان الأوّل المحصّلة في سنة 2018 والبالغة 26.442,015 م.د من تغطية جملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة والبالغة 26.155,092 م.د وذلك بنسبة 101,10 % مقابل نسبة 96,14 % في سنة 2017.

- واصلت حصّة نفقات خدمة الدّين العمومي مقارنة بجملة نفقات الميزانيّة في الارتفاع لتبلغ ما نسبته 20,94 % مقابل 20,67 %في 2017 و18,24 % في سنة 2016.

- تواصل تراجع نسق نموّ نفقات التّنمية (5.212,406 م.د) في سنة 2018 ليبلغ ما نسبته 1،69 % مقابل على التوالي 7,61 % و12,35% في سنتي 2017 و2016. وينتظر أن تبلغ جملة نفقات التنمية ماقيمته 6.140 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019[18].

- أفرز تنفيذ الميزانيّة فواضل اعتمادات بلغت 515,139 م.د تمّ الغاؤها تعلّقت بالعنوان الأوّل (237,108 م.د) وبالعنوان الثاني (411,337 م.د) حدّ منها تجاوز الاعتمادات بالحسابات الخاصة في الخزينة وبحسابات أموال المشاركة بما قيمته على التوالي 102,904 م.د و30,402 م.د.

---

[16] نفس المرجع السابق

[17] نفس المرجع السابق

[18] نفس المرجع السابق

- تراجعت حصة التّأجير العمومي ضمن هيكلة نفقات التصرّف إلى 63,14 % في سنة 2018 مقابل 67,58 % في التّصرف السّابق و72,27 % في سنة 2016. وبلغت نفقات التأجير في سنة 2018 ما قيمته 14.774,632 م.د. وينتظر أن ترتفع هذه النفقات إلى 16.767 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية لسنة 2019 وإلى 19.030 م.د حسب ما تمّ تقديره ضمن قانون المالية لسنة 2020[19].

- بلغت نفقات التدخل العمومي في سنة 2018 ما قيمته 7.417,385 م.د مسجّلة تطوّرا بمبلغ 1.644,636 م.د وبنسبة 28,49 % مقارنة بسنة 2017. وينتظر أن تبلغ هذه النفقات 8.052 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019[20].

- تراجع في سنة 2018 نسق نموّ نفقات خدمة الدّين العمومي (7.840,993 م.د) ليبلغ نسبة 10,65 % مقابل 33,60 % في سنة 2017. وينتظر أن تبلغ هذه النفقات ما قيمته 9.588,300 م.د حسب النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019 وما قيمته 11.678 م.د تمّ تقديرها ضمن قانون المالية لسنة 2020[21].

- تواصل تسجيل ضعف الإنفاق على صناديق الخزينة مقارنة بالموارد المتوفرة لديها حيث مثّلت حصّة الإنفاق ما نسبته 37 % من جملة الموارد المتوفرة لصناديق الخزينة خلال سنة 2018.

[19] نفس المرجع السابق

[20] نفس المرجع السابق

[21] نفس المرجع السابق

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2018 استنادا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2018 والنصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

وتمّ تدعيم التحاليل بمعطيات مستخرجة من منظومة "أدب" ومن مصادر أخرى على غرار تقرير البنك المركزي لسنة 2018 والميزان الاقتصادي لسنة 2018 ووثيقتي شرح أسباب مشروعي قانوني المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2018 ومجموعة من التقارير والوثائق الرسمية الأخرى المنشورة على الأنترنات.

وفضلا عن ملامح الظرف الاقتصادي الدولي والوطني لإعداد الميزانية وتنفيذها، يتضمن هذا الجزء تحليلا لمقتضيات قوانين الماليّة والتّعديلات التّرتيبيّة المدخلة عليها وتحليلا لتنفيذ الميزانيّة والنتائج المتعلقة بها. كما يتضمّن أهمّ استنتاجات محكمة المحاسبات وتوصياتها.

1. الظرف الاقتصادي الدولي والوطني[22]

اتسمّ الوضع الاقتصادي الدّولي خلال سنة 2018 بتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وباستمرار المفاوضات بشأن "البريكسيت" بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وهو ما ساهم في تباطؤ نموّ التجارة العالمية وإضعاف الطلب الداخلي في أغلب الاقتصاديات المصنعة. وانخفضت نسبة النمو الاقتصادي العالمي ب0,2 نقطة مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 3,6 %.

وظلت نسبة البطالة تقريبا دون تغيير في حدود 5 % في سنة 2018 مقابل 5,1 % في سنة 2017. وبخصوص تطور الأسعار، فقد ارتفعت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة لتبلغ 2 % مقابل 1,7 % في سنة 2017.

وبالنسبة إلى المحيط الدّاخلي، فقد استقرّ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار القارّة في حدود 2,7 %[23] في سنة 2018 مقابل 1,9 % في سنة 2017. وعرفت نسبة البطالة استقرارا في حدود 15,5 % وهي نفس النسبة المسجّلة في سنة 2017. ولا تزال نسبة بطالة خريجي التعليم العالي مرتفعة على الرغم من تسجيل انخفاض طفيف لتبلغ 28,8 % مقابل 29,9% في سنة 2017.

وشهد صافي إحداثات الشغل تباطؤا ملحوظا ليتراجع من حوالي 43 ألف موطن شغل في سنة 2017 إلى قرابة 28 ألف موطن شغل في سنة 2018. وتواصل التضخّم[24] خلال سنة 2018، ليبلغ ما معدّله 7,3 % مقابل 5,3 % خلال سنة 2017 وذلك خاصّة نتيجة الإجراءات الواردة بقانون المالية لسنة 2018 على غرار الترفيع بنقطة مائوية واحدة في نسبة الأداء على القيمة المضافة ونتيجة التعديل نحو الارتفاع في أسعار المحروقات.

[22] تمّ استقاء المعطيات الخاصة بالظرف الاقتصادي الدولي والوطني من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018.

[23] حسب موقع الواب للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 18 جويلية 2020.

[24] المحتسب انطلاقا من تغير مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس 100 في سنة 2015.

ومن ناحية أخرى شهدت سنة 2018 عجزا تجاريا قدره 19 مليار دينار مقابل 15,6 مليار دينار في السنة السابقة خاصة نتيجة توسع عجز ميزان الطاقة والذي بلغت حصّته في العجز ما يزيد عن 60 %. ولم يساهم التطور الايجابي للمقابيض السياحية (46,3 %) ولمداخيل اليد العاملة بالخارج (10,1 %) في الحدّ من العجز الجاري سوى جزئيا.

وتفاقم العجز الجاري ليبلغ ما قيمته 11,722 مليار دينار وما نسبته 11,1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 10,870 مليار دينار وما نسبته 10,2 % في السنة السابقة.

وانخفض مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى 84 يوما من التوريد في موفى 2018 مقابل 93 يوما في موفى سنة 2017. وسجل معدّل سعر صرف الدينار تراجعا ب12,9 % مقابل الأورو و8,6 % تجاه الدولار.

2. قوانين الماليّة

شهد تصرّف 2018 صدور قانون ماليّة بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر2017 ثمّ صدور قانون ماليّة تكميلي بمقتضى القانون عدد 55 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر 2018.

2-1 قانون الماليّة

تهدف التقديرات المرسومة لميزانية الدولة لسنة 2018 بالأساس إلى استعادة التحكم في توازن المالية العمومية وذلك من خلال التقليص في نسبة العجز الصافي إلى أقل من 5 % من الناتج المحلي الإجمالي خاصة عبر تركيز الجهود على ترشيد النفقات لاسيما كتلة الأجور وتعزيز تعبئة المداخيل الذاتية للدولة فضلا عن مواصلة تعبئة موارد التمويل الملائمة.

وشملت أبرز الفرضيات الخاصة بالتوازنات العامة تحقيق نسبة نموّ إقتصادي قدرها 3 % وسعر برميل النفط في حدود 54 دولار بالإضافة إلى تطور واردات السلع بنسبة 8,1 % مقابل 9,7 % للصادرات.

وتمّ ضبط تقديرات ميزانيّة الدولة لسنة 2018 قبضا وصرفا بمبلغ 35.851 م.د أي بنمو بنسبة 11,34 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة. وقدّر مناب الموارد الذاتية المنتظر تعبئتها في حدود 26.415 م د أي ما نسبته 73,68 % من جملة الموارد بما يمكّن من حصر عجز الميزانية[25] في حدود 4,9 % [26] من الناتج المحلي الإجمالي وحصر اللجوء إلى موارد الاقتراض في حدود 9.436 م.د.

وتمّ الترخيص بموجب قانون الماليّة الأصلي لسنة 2018 في تعبئة مداخيل بعنوان المصادرة بمبلغ 500 م.د وفي اللجوء إلى موارد اقتراض خارجي بمبلغ 7.236 م.د لمواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وإلى موارد الاقتراض الداخلي في حدود 2.200 م.د.

وحدّدت النسبة المقدرة للضغط الجبائي لسنة 2018 في مستوى 22 % وذلك على أساس تعبئة موارد جبائية بمبلغ 23.484 م.د وضبطت الموارد غير الجبائية بدورها في حدود 2.931 م.د.

---

[25] دون اعتبار الهبات والتخصيص والمصادرة.

[26] التقرير حول مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2018.

وفي ما يتعلق بالنفقات تمّ تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمادات المفتوحة لتمويل نفقات التصرّف وذلك في حدود 21.941,200 م د. ومثّلت حصّة نفقات التصرّف ونفقات الدين العمومي (29.913,200 م د) ما نسبته 83,44 % من جملة اعتمادات الدفع لميزانيّة الدّولة.

ورصدت اعتمادات بقيمة 14.751 م.د بعنوان التأجير العمومي و1.150 م.د لنفقات وسائل المصالح و3.520 م.د لنفقات الدّعم و2.116 م.د لنفقات التدخلات العموميّة الأخرى دون الدعم و7.972 م.د لتسديد خدمة الدّين العمومي. وبلغت اعتمادات التنمية 5.121 م.د توزعت بين الاستثمارات المباشرة (2.713,845 م.د) والتمويل العمومي (1.632,574م.د) ونفقات التنمية المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة (646,161 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (128,420م.د).

2-2 قانون الماليّة التكميلي

عرفت الأشهر الأولى من سنة 2018 مستجدّات أثّرت على التوازنات العامّة للميزانيّة تمثّلت أساسا في:

- تحسن النمو الإقتصادي خلال السداسي الأول من سنة 2018 حيث تم تسجيل نسبة 2,6 % مقابل 1,9 % خلال نفس الفترة من سنة 2017.
- تطوّر الصادرات بنسبة 20,2 % إلى موفى شهر أوت 2018 مقابل 18,1 % في نفس الفترة من سنة 2017.
- ارتفاع حجم الواردات إلى موفى شهر أوت 2018 بنسبة 20,4 % مقابل 19,3 % لنفس الفترة من سنة 2017.
- ارتفاع أسعار النفط ليبلغ معدّل سعر البرميل من بداية السنة إلى نهاية شهر أوت 71,3 دولار وليبلغ في شهر سبتمبر معدّل 78,9 دولار مقابل 54 دولار مقدّرة بقانون الماليّة لسنة 2018.
- تواصل ارتفاع أسعار صرف أهمّ العملات مقابل الدينار، حيث بلغ سعر صرف الدولار 2,560 دينار في موفى شهر سبتمبر 2018 وبلغ معدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة 3,064 دينار.

واعتبارا للمستجدات السالف ذكرها فقد تمّ إعادة بناء توازن الميزانية من خلال إدخال تعديلات على بعض بنودها بنسب متفاوتة أسفرت في مجملها عن الترفيع في حجم الميزانية بمبلغ 1.715 م.د لتصبح في حدود 37.566 م.د ومراجعة نسبة النمو من 3 % إلى 2,6 % لكامل سنة 2018 واعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 72 دولار عوضا عن 54 دولار.

وتتأتى موارد الميزانية إلى حدّ 27.966 م.د من موارد ذاتية (74,44 %) و9.600 م.د من موارد الاقتراض (25,56 %). وشمل التعديل أساسا الموارد الذاتية (+ 1.551 م.د) ونفقات التصرف (+ 1.696 م.د) ونفقات التنمية (+ 150م.د) بالإضافة إلى خدمة الدين العمومي (- 131 م.د) وهو ما ترتب عنه ترفيع في موارد الاقتراض بمبلغ 164 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2018 حسب قانون الماليّة الأصلي والتكميلي:

أ.د

البيان	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
موارد العنوان الأول	24.603.200	26.419.200	1.816.000
- المداخيل الجبائية الاعتيادية	22.847.200	23.864.200	1.017.000
- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.756.000	2.555.000	799.000
موارد العنوان الثاني	10.431.000	10.330.000	101.000 -
- المداخيل غير الاعتيادية	995.000	730.000	265.000 -
- موارد الاقتراض	9.436.000	9.600.000	164.000
- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	816.800	816.800	0
المجموع	35.851.000	37.566.000	1.715.000

استند الترفيع في المداخيل الجبائية الاعتيادية (+ 1.017 م.د) إلى مراجعة المردود المنتظر من الأداءات والمعاليم المباشرة الاعتيادية (+ 592 م.د) والأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية (+ 425 م.د).

ويلاحظ أنّ الترفيع في المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بمبلغ 799 م.د تعلق أساسا بمراجعة مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة (+ 409 م.د) والترفيع في المرابيح الناتجة عن استغلال النفط (+ 198,5 م.د).

وتمّ تعديل تقديرات المداخيل غير الاعتيادية بالتخفيض فيها بقيمة 265 م.د وذلك عبر التخفيض في تقديرات الهبات من 365 م.د إلى 100 م.د. كما تمّ تعديل تقديرات موارد الاقتراض بالترفيع فيها بمبلغ 164 م.د تأتت من الترفيع في موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 165 م.د والتخفيض في موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 1 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات ميزانية الدّولة لسنة 2018 حسب قانون الماليّة الأصلي والتكميلي:

أ.د

الأقسام والعناوين	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
- التأجير العمومي	14.751.000	14.814.000	63.000
- وسائل المصالح	1.150.000	1.150.000	0
- التدخل العمومي	5.636.000	7.219.000	1.583.000
- نفقات التصرف الطارئة	404.200	454.200	50.000
- فوائد الدين العمومي	2.787.000	2.755.000	32.000 -
العنوان الأول	24.728.200	26.392.200	1.664.000
- الاستثمارات المباشرة	2.713.845	2.663.845	50.000 -
- التمويل العمومي	1.632.574	1.632.574	0
- نفقات التنمية الطارئة	128.420	328.420	200.000
- نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة	646.161	646.161	0
- تسديد أصل الدين العمومي	5.185.000	5.086.000	99.000 -
العنوان الثاني	10.306.000	10.357.000	51.000
نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	816.800	816.800	0
جملة نفقات الميزانية	35.851.000	37.566.000	1.715.000

وتعلق الترفيع في اعتمادات التدخّل العمومي (+ 1.583 م.د) أساسا بالزيادة في نفقات دعم المحروقات والكهرباء والغاز (+ 1.200 م.د) ودعم المواد الأساسية (+ 180 م.د). كما شمل هذا الترفيع تخصيص اعتمادات إضافية بما قيمته 203 م.د لتمويل الإجراءات التي تمّ إقرارها لفائدة الفئات الاجتماعية وكذلك لتمويل حاجيات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

أمّا نفقات التنمية فقد تمّ الترفيع في اعتماداتها بما قدره 150 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي وذلك نتيجة الترفيع في نفقات التنمية الطارئة بقيمة 200 م.د حدّ منه التخفيض في الاستثمارات المباشرة بما قيمته 50 م.د.

2-3 التعديلات الترتيبية

خوّل القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وفضلا عن توزيع الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل شهدت سنة 2018 زيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة.

وبلغ حجم الاعتمادات المخصّصة بموجب قانون الماليّة التكميلي لسنة 2018 للنفقات الطارئة 782,620 م.د توزعت بين نفقات التصرف الطارئة (454,200 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (328,420 م.د). وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 713 لسنة 2019 المؤرّخ في 24 جويلية 2019 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدّولة لسنة 2018 توزيع هذه الاعتمادات على التوالي بنسبة 99,97% و100 %.

وارتفعت التقديرات بعنوان نفقات التصرّف الطارئة لميزانية سنة 2018 بما قيمته 254,087 م.د وما نسبته 105,34% عن التقديرات بهذا العنوان في سنة 2017. أما نفقات التنمية الطارئة فقد تراجعت التقديرات بعنوانها بما قيمته 175,703م.د وما نسبته 34,85 %.

أمّا بخصوص تقديرات النفقات المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة، فقد تم بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 24 جويلية 2019 الترفيع في اعتمادات الدفع بعنوانها بما قدره 352,744 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم 998,905م.د وتمّ توزيعها في حدود 979,838 م.د.

3. تنفيذ الميزانيّة

أفضى تصرّف سنة 2018 إلى تحقيق موارد الميزانية بما قيمته 38.641,937 م.د مقابل 36.650,372 م.د خلال سنة 2017 مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 679,311 م.د وبنسبة 1,79 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة ونموا بمبلغ 1.991,565 م.د وبنسبة 5,43 % مقارنة بإنجازات التصرّف السابق.

وبلغت النفقات المنجزة 37.447,486 م.د وتوزّعت بين العنوان الأوّل (26.155,092 م.د) والعنوان الثّاني (10.298,406 م.د) وصناديق الخزينة (993,988 م.د).

ويبرز الجدول التالي تفاصيل تنفيذ ميزانية الدّولة بعنوانها الأول وعنوانها الثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلقة بتصرف 2018:

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	النفقات	فوائض المقابيض على التقديرات	فواضل الاعتمادات
العنوان الأول	26.419,200	26.442,015	26.392,200	26.155,092	22,815	237,108
المداخيل الجبائية الاعتيادية	23.864,200	23.815,760	-	-	-	-
المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	2.555,000	2.626,255	-	-	-	-
نفقات التصرف	-	-	23.637,200	23.400,099	-	237,101
فوائد الدين	-	-	2.755,000	2.754,993	-	0,007
الداخلي	-	-	1.500,000	1.499,993		0,007
الخارجي	-	-	1.255,000	1.255,000		0,000
العنوان الثاني	10.682,744	9.135,210	10.709,744	10.298,406	1.547,534 -	411,337
المداخيل غير الاعتيادية	730,000	547,654	-	-	-	-
موارد الاقتراض	9.952,744	8.587,556	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	5.623,744	5.212,406		411,337
غير المرتبطة بموارد خارجية موظفة	-	0,000	4.624,839	4.505,725	-	119,114
المرتبطة بموارد خارجية موظفة	-	-	998,905	706,681	-	292,224
نفقات تسديد أصل الدين	-	0,000	5.086,000	5.086,000	-	-
الجملة الفرعية 1	37.101,944	35.577,225	37.101,944	36.453,498	1.524,719 -	648,445
الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800	2.686,154	816,800	919,704	1.869,354	102,904 -
الجملة الفرعية 2	37.918,744	38.263,379	37.918,744	37.373,202	344,635	545,541
حسابات أموال المشاركة	43,881	378,558	43,881	74,284	334,676	30,402 -
المجموع العام	37.962,625	38.641,937	37.962,625	37.447,486	679,311	515,139

وأسفر تنفيذ الميزانية عن فواضل اعتمادات جملية صافية قدرها 515,139 م.د تعلّقت بالعنوان الأوّل (237,108م.د) وبالعنوان الثاني (411,337 م.د) حدّ منها تجاوز الاعتمادات بالحسابات الخاصة في الخزينة وبحسابات أموال المشاركة بما قيمته على التوالي 102,904 م.د و30,402 م.د.

وفي ما يتعلّق بعجز الميزانية وبمدى تغطية المقابيض للمصاريف، أفضى تصرّف سنة 2018 إلى النتائج التالية :

م.د

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التكميلي	الإنجازات
- المقابيض الذاتية الاعتيادية	24.603,200	26.419,200	26.442,015
- المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	995,000	730,000	547,654
- مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800	816,800	2.686,154*
- مقابيض حسابات أموال المشاركة			378,558*
جملة الموارد الذاتية	26.415,000	27.966,000	30.054,381
- نفقات التصرف	21941,200	23637,200	23.400,099
- تسديد فوائد الدين العمومي	2787,000	2755,000	2.754,993
- نفقات التنمية	5121,000	5271,000	5.212,406
- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800	816,800	919,704
- نفقات حسابات أموال المشاركة			74,284
جملة النفقات	30.666,000	32.480,000	32.361,486
- الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فائض صناديق الخزينة)	- 4.251,000	- 4.514,000	- 2.307,105
- استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2018			- 2.070,724
عجز الميزانية[27] (1)	- 4.251,000	- 4.514,000	- 4.377,829
- موارد الاقتراض	9.436,000	9.600,000	8.587,556
▪ الداخلي	2.200,000	2.365,000	2.439,309
▪ الخارجي	7.236,000	7235,000	6.148,247
- تسديد أصل الدين العمومي	5.185,000	5.086,000	5.086,000
▪ الداخلي	1.891,000	1.891,000	1.891,000
▪ الخارجي	3.294,000	3.195,000	3.195,000
التمويل الصافي (2)	4.251,000	4.514,000	3.501,556
فائض المقابيض على المصاريف (1) + (2)	0,000	0,000	- 876,273
* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق			

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الذاتية للميزانية[28] بلغت في موفى شهر أفريل 2020 ما قيمته 9.540,7 م.د مقابل 10.599,5 م.د في نفس الفترة من سنة 2019 أي ما نسبته 9,99 %.

واستنادا إلى الجدول أعلاه يبلغ عجز الميزانية، باعتبار مداخيل الهبات والمصادرة وباستثناء فوائض صناديق الخزينة، 4.377,829 م.د مقابل 5.566,570 في سنة 2017 و4.539,642 م.د في سنة 2016.

[27] عجز الميزانية هو الفارق بين الموارد الذاتية وجملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي وفوائض صناديق الخزينة في 2018.

[28] تقرير وزارة المالية حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أفريل 2020.

وحسب معطيات البنك المركزي التونسي، أسفر تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2018 عن عجز بنسبة 4,8 % [29] من الناتج المحلي الإجمالي (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة) مقابل نسبة عجز في حدود 4,9 % تمّ تقديرها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018 ونسبة في حدود 6,1 % تمّ تحقيقها في سنة 2017.

كما أفضى تصرّف سنة 2018 إلى فائض في المصاريف على مقابيض العنوان الأول والعنوان الثاني للميزانية بمبلغ 876,273 م.د مقابل فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 247,299 م.د في سنة 2017. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2018" المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2018 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

4. الإجراءات الجبائية الجديدة

تمّ في إطار قانون المالية لسنة 2018 اتخاذ إجراءات جبائية جديدة تهدف أساسا، حسب مشروع قانون المالية لسنة 2018، إلى المحافظة على توازنات الماليّة العموميّة وتعبئة موارد إضافية لفائدة الميزانيّة.

وتواصل عدم تضمين الحساب العام للدولة لسنة 2018 لمفعول هذه الإجراءات الجبائية الجديدة وقد طالبت محكمة المحاسبات سابقا بضرورة مدّها بهذه المعطيات لقيس مدى تأثيرها على توازنات المالية العمومية ولتقييم مدى نجاعة هذه الإجراءات. ورغم تعهد مصالح وزارة الماليّة ضمن إجابتها على تقارير غلق الميزانيّة السابقة بإبراز مفعول الإجراءات الجبائية التّي جاءت بها قوانين الماليّة وموافاة محكمة المحاسبات بها، إلاّ أنّ ذلك لم يتمّ تفعيله.

وفي إطار ردّها على تقرير غلق ميزانية سنة 2018، تولّت مصالح وزارة المالية موافاة محكمة المحاسبات بجدول يتضمّن مفعول الإجراءات الجبائية ومردودها تم إدراج البيانات المضمنة به تباعا في الفقرات الموالية.

وتوصي المحكمة مستقبلا بإرفاق مشروع قانون غلق الميزانية والحساب العام للدولة للسنوات اللاحقة بالمعطيات حول مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة الصافي موزّعة حسب كلّ إجراء مع مقارنتها بالمحاصيل المنتظرة منها عند إعداد قانون المالية.

وتمثلت الإجراءات الجبائية الجديدة أساسا في ما يلي:

4-1 إجراءات للحدّ من عجز الميزان التجاري

بهدف حماية المنتوج الوطني والتقليص من عجز الميزان التجاري كما جاء بوثيقة شرح الأسباب لمشروع القانون، تضمّن قانون الماليّة لسنة 2018 إجراءات في الغرض حيث تمّ بمقتضى الفصل 39 منه مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على واردات مجموعة من المنتجات الإستهلاكية من خلال إقرار نسبة 36 % على بعض المنتجات الفلاحية والترفيع في نسب

[29] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018 ص 30.

المعاليم الديوانية المستوجبة على بعض التجهيزات والمنتجات من نسبة 20 % إلى 30 % وعلى منتجات أخرى من صفر إلى 15 % . وبلغ المردود المالي لهذه الإجراءات 221 م.د.

وتمّ بمقتضى الفصل 40 سنّ إجراءات تعريفية على قائمة من المنتجات المورّدة ذات المنشأ التركي وذلك عبر إخضاع تلك المنتجات إلى المعاليم الديوانية في حدود 90 % من المعاليم المطبقة وفق النظام العام وذلك لمدّة سنتين ابتداء من غرة جانفي 2018 على أن يتمّ الالغاء التدريجي لهذه المعاليم تطبيقا لاتفاقية التبادل الحرّ بين تونس وتركيا بعد انقضاء أجل السنتين. وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 103 م.د.

كما تمّ بمقتضى الفصل 41 من هذا القانون الترفيع في نسبة التسبقة[30] المستوجبة على واردات مواد الاستهلاك من 10 % إلى 15 % بصفة ظرفية وذلك بالنسبة إلى عمليات التوريد التي تتم خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى 31 ديسمبر 2019. وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 127 م.د.

وساهمت هذه الإجراءات في الرفع من حجم المعاليم الديوانيّة المحصّلة والتي بلغت في سنة 2018 ما قيمته 1.210,298 م.د مقابل 744,290 م.د في التصرّف السابق مسجلة زيادة بقيمة 466,008 م.د وبنسبة 62,61 %. ورغم هذه الإجراءات، واصلت الواردات في التوسع بنموّ قدره (+ 20 %) وبنسق أعلى من الصادرات (+ 19,1 %).

كما واصل الميزان التجاري في التدهور خلال سنة 2018 ليتفاقم بما نسبته 22,2 % ليبلغ 17,9 % من إجمالي الناتج المحلي وهو مستوى قياسي لم يسبق له مثيل في السنوات السابقة[31].

4-2 الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة وتوسيع ميدان تطبيقها

بهدف تعبئة موارد جبائية إضافية للدولة واستئناسا بما هو معمول به في البلدان المجاورة كما جاء بشرح الأسباب لمشروع القانون، تمّ بموجب الفصل 43 من قانون الماليّة لسنة 2018 الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة بنقطة واحدة لكل نسبة مع مواصلة توسيع ميدان تطبيق هذا الأداء. وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 389 م.د.

وتمّ بمقتضى الفصل 44 منه إخضاع عمليات بيع العقارات المبنية المعدّة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين لفائدة الأشخاص الطبيعيين أو لفائدة الباعثين العقاريين العموميين للأداء على القيمة المضافة بنسبة 13 %.

وساهمت هذه الإجراءات في الترفيع في حجم الموارد المحصّلة بعنوان "الأداء على القيمة المضافة" والتي بلغت ما قيمته 7.372,962 م.د مقابل 6.092,057 م.د في سنة 2017 بزيادة قدرها 280,905.1 م.د وبنسبة 21,03 %.

ولئن يساهم إخضاع عمليات بيع العقارات المبنية للأداء على القيمة المضافة في تعبئة موارد إضافية لفائدة الميزانيّة، فإنه يحدّ من نجاعة تدخلات السلط العمومية في هذا القطاع في إطار تجسيم سياستها الإجتماعية لاسيّما بالنسبة

[30] المنصوص عليها بالفصل 51 ثالثا من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

[31] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018

لخط التمويل المحدث بمقتضى الفصل 61 من قانون المالية لسنة 2017 بمبلغ 200 م.د لفائدة الفئات متوسطة الدخل لاقتناء المسكن الأوّل[32] كما نصّ عليه الفصل 3 من الأمر الحكومي عدد 161 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جانفي 2017.

4-3 الترفيع في نسب المعلوم على الاستهلاك

قصد تعبئة موارد جبائية إضافية، تمّ بموجب الفصل 45 من قانون الماليّة لسنة 2018 الترفيع في نسب المعلوم على الاستهلاك المطبق على بعض المنتجات على غرار السيارات السياحية واليخوت وبعض المشروبات الكحولية والرخام مع إخضاع بعض المنتجات على غرار العطورات ومواد التجميل وغيرها للمعلوم المذكور. وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 177م.د.

وساهمت هذه الإجراءات في الترفيع في حجم الموارد المحصلة بعنوان "المعلوم على الاستهلاك" والتي بلغت ما قيمته 2.864,361 م.د مقابل 2.492,810 م.د في سنة 2017 بزيادة قدرها 371,551 م.د وبنسبة 14,90 %.

4-4 الترفيع في نسبة الضريبة على الأرباح الموزعة

في إطار العمل على إخضاع الأرباح الموزّعة بصفة تدريجية للضريبة واستئناسا بالقانون المقارن كما جاء بشرح الأسباب لقانون المالية، تمّ بموجب الفصل 46 من قانون الماليّة لسنة 2018 الترفيع في نسبة الضريبة على الأرباح الموزعة من 5 % إلى 10 % . وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 102 م.د.

وساهم هذا الإجراء في الترفيع من قيمة الموارد المحصّلة من الضريبة على الأرباح الموزعة والتي بلغت في سنة 2018 193,526 م.د مقابل 77,222 م.د في سنة 2017.

4-5 الترفيع في معاليم التسجيل والطابع الجبائي

في إطار التحيين الدوري لمعاليم التسجيل والطابع الجبائي تمّ بمقتضى الفصل 50 من قانون الماليّة لسنة 2018 الترفيع خاصة في معاليم التسجيل القارة من 20 د إلى 25 د وتمّ الترفيع في تعريفة معاليم الطابع الجبائي الموظفة على العقود والكتابات والوثائق الإدارية وبلغ المردود المالي لهذه الإجراءات 42 م.د. وتمّت ومراجعة تعريفة المعلوم الموظف على الفواتير المتعلّقة بخدمات الهاتف وخدمات الأنترنات بـ 0,140 د عن كل دينار أو جزء من الدينار وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 84 م.د.

كما تمّ، بمقتضى الفصل 33 من قانون المالية، إخضاع الاتفاقيات الثنائية بمقابل المماثلة للصفقات واللزمات إلى معلوم التسجيل على أساس قيمتها والمقدّر بـ0,5 %.

وساهمت هذه الإجراءات في الترفيع في حجم معاليم الطابع الجبائي بما قيمته 138,178 م.د لتبلغ 513,697 م.د في سنة 2018 وفي حجم الموارد المحصّلة بعنوان التسجيل بما قيمته 20,192 م.د لتبلغ 565,978 م.د.

---

[32] يعد مسكنا أولا على معنى هذا الأمر الحكومي المسكن الجديد المعد للسكنى بصفة أصلية، المتكون على الأقل من غرفتين وقاعة استقبال والمنجز من قبل باعثين عقاريين مرخص لهم والذي لا يتجاوز ثمن التفويت فيه 200 ألف دينار.

4-6 إحداث معلوم ظرفي

بهدف توفير موارد استثنائية إضافية لميزانية الدولة لسنتي 2018 و2019 وللمحافظة على توازنات المالية العمومية، نصّ الفصل 52 من قانون الماليّة لسنة 2018 على إحداث معلوم ظرفي يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية وعلى شركات التأمين وإعادة التأمين.

ويحتسب هذا المعلوم بالنسبة لسنة 2018 بنسبة 5 % من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي حل أجل التصريح بها خلال سنة 2018 مع حد أدنى قدره 5 أ.د. وبلغت الاستخلاصات من المساهمة الظرفية الجديدة 61,588 م.د.

4-7 إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية

للحّد من عجز الصناديق الاجتماعية وتنويع مصادر التمويل والتحكم في التوازنات العامة للماليّة العمومية، تمّ بموجب الفصل 53 من قانون الماليّة لسنة 2018 إحداث مساهمة اجتماعية تضامنية لفائدة الصناديق الاجتماعية.

وتستوجب هذه المساهمة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعة مداخيلهم للضريبة على الدخل والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفاة منها. وبلغت المساهمات المحصّلة بهذا العنوان 225,063 م.د.

5. استنتاجات المحكمة وتوصياتها

مكّن النظر في إعداد الميزانية لتصرف 2018 وتنفيذها من إبداء مجموعة من الملاحظات والتوصيات بخصوص الجوانب التالية:

5-1 عجز الميزانيّة

تراجع عجز الميزانيّة باعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة في سنة 2018 إلى 4.377,829 م.د مقابل 5.566,570 م.د. ومكنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانية لسنة 2018 في حدود 9 أشهر و19 يوم مقابل 9 أشهر و3 أيام في سنة 2017. وارتفعت نسبة[33] الضغط الجبائي[34] إلى 23,24 % (22 % مقدرة بقانون المالية 2018) مقابل 22,05 % في سنة 2017. وواصلت نسبة الضغط الجبائي ارتفاعها[35] حيث أفضت النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية سنة 2019 إلى نسبة في حدود 25,3 % وتقديرات ضمن قانون المالية لسنة 2020 في حدود 25,4 %.

ويبين الجدول الموالي تطور عجز الميزانية خلال الفترة 2014-2018:

[33] تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي2018 و2017 والمقدّرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018.

[34] نسبة المداخيل الجبائية من جملة النّاتج الداخلي الخام.

[35] تقرير وزارة المالية حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أفريل 2020.

البند	2014	2015	2016	2017	2018
عجز الميزانية (م.د)[36]	2.969,827	3.501,333	4.539,642	5.566,570	4.377,829
النفقات المنجزة (م.د)	26.662,181	26.771,133	29.083,639	34.288,163	37.447,486
عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي (%)[37]	5	4,8	6,1	6,1	4,8
مدة تغطية الموارد الذاتية لجملة النفقات (الشهر)	10,19	10,01	9,63	9,10	9,63

وتواصلت الضغوطات على ميزانيّة الدولة خلال السنوات الأخيرة حيث تمّ تسجيل نسب عجز مرتفعة خلال الفترة 2014-2018. ولئن تتوافق نسبة العجز في سنة 2018 (4,8 %) مع ما تم ضبطه في الميزان الإقتصادي (4,9 %)، فإنّ النسب التي تمّ تحقيقها منذ سنة 2014 تبقى أرفع من النسبة الأمثل والمقدرة في حدود 3,92 % من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أفضل نموّ اقتصادي وذلك استنادا لما أبرزته الدراسات الكميّة الإقتصادية المنجزة من قبل باحثين تمّ نشرها بموقع الواب للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية [38].

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور عجز الميزانيّة وموارد الاقتراض خلال الفترة 2009-2018 (بحساب م.د):

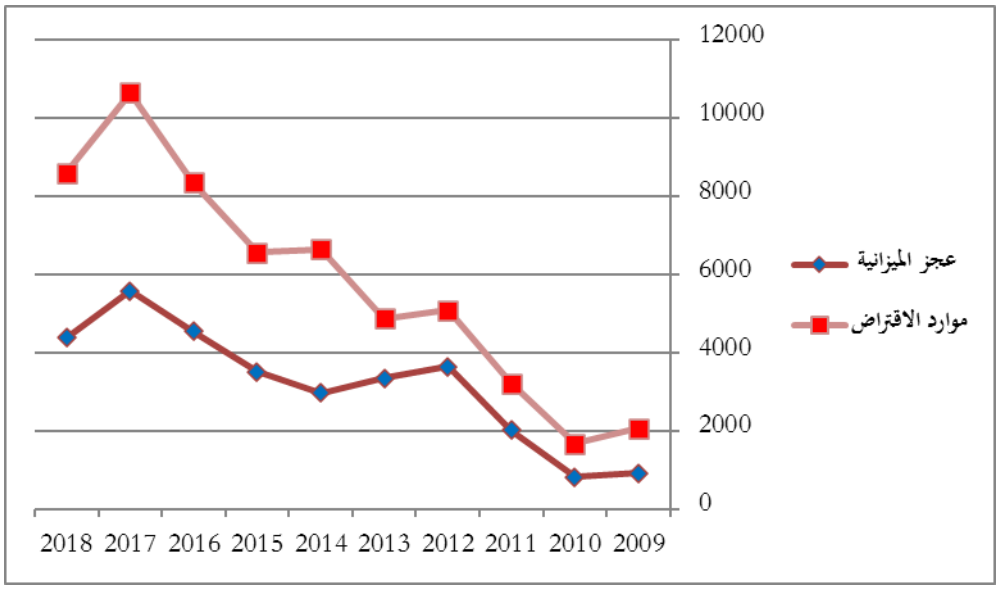

وتجدر الإشارة إلى وجود نقائص من شأنها أن تؤثّر في قيمة عجز الميزانية وذلك بالنظر إلى وجود عمليات خارج الميزانية لم تتم تسويتها منها وعدم تحديد المآل النهائي للمبالغ المدرجة بحساب مقابيظ للحفظ.

فقد تواصل وجود تسبقات غير مسواة في موفى سنة 2018 أساسا لتأدية نفقات على العنوان الأوّل والعنوان الثاني من الميزانية ونفقات تسديد الدين العمومي بمبلغ إجمالي فاق 709,447 م.د. منه 327,998 م.د تعلّق بتسديد الدّين العمومي و356,388 م.د خصّ العنوان الأوّل و25,061 م.د شمل العنوان الثاني من الميزانيّة.

[36] باعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة.

[37] دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة.

[38] دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرة عدد 57 لشهر ماي 2017 لبوزيد عمايرة و وليد المنسي تحت عنوان
Gestion des dépense publiques : détermination d'un seuil optimal du déficit budgétaire

ونصّت الفقرة الثانية من الفصل عدد 59 من مجلّة المحاسبة العمومية على أنّه " لا يمكن الترخيص في منح أي تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية إحدى الهيئات المذكورة أعلاه إلاّ إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد ويترتّب عن هذه التسبقة تجميد ما يساويها من اعتمادات من طرف مصلحة مراقبة المصاريف العمومية ومن طرف المحاسب المكلّف بالصرف".

وللتذكير فإن وزارة المالية بينت في إجابتها حول تقرير غلق الميزانيّة لسنة 2017 أنّه تمّت بداية من جانفي 2018 تسوية أغلب التسبقات المسندة على عمليات الميزانيّة بعنوان سنة 2017 (بنسبة 99,2 %) وأنّه يتمّ العمل بالتنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانيّة الدولة على ترسيم الاعتمادات اللازمة لتسوية التسبقات بعنوان تصرفات سابقة لسنة 2017 والتي لم تسوى إلى موفى 31 ديسمبر 2017.

كما أكدت في ردّها على تقرير غلق ميزانية سنة 2018، أنّ تسوية التسبقات المتعلقة بالدين العمومي وبالاعتمادات على العنوان الأوّل والعنوان الثاني تتمّ خلال السنوات الموالية وأنّها تعمل بالتنسيق مع الهياكل المعنية على ترسيم الاعتمادات اللازمة لاستكمال تسوية هذه التسبقات.

وتذكّر محكمة المحاسبات بأنّ صرف مبالغ لتمويل نفقات تحمل على الميزانية بواسطة تسبقات على عمليات خارج عن الميزانية دون تسويتها خلال السنة المعنيّة يخالف مبدأ سنوية الميزانية من جهة ويحول دون ضبط الحجم الحقيقي لعجز الميزانية من جهة أخرى.

وتوصي المحكمة بضرورة احترام مقتضيات الأحكام القانونية المتعلقة بإسناد التسبقات وخاصة الفصل 59 من مجلّة المحاسبة العمومية خاصّة فيما يتعلّق بتجميد الإعتمادات الضرورية عند إسناد التسبقات.

كما تؤكد على أهمية تحديد المآل النهائي لعمليات حساب مقابيض للحفظ والبالغ 389,938 م.د في موفى سنة 2018 في آجال معقولة بالتنسيق مع المصالح ذات العلاقة باعتبار الطابع الوقتي للعمليات التي تحمل على هذا الصنف من الحسابات وذلك استئناسا بأفضل الممارسات.

ومن شأن التقيّد بهذه التوصيات أن يساهم في تحديد مستوى عجز الميزانية بأكثر دقّة.

5-2 تضخم المديونية العمومية

واصل رصيد الدين العمومي الباقي تسديده وتيرته التصاعدية حيث مرّ من 67.984,469 م.د سنة 2017 إلى 82.293,327 م.د في سنة 2018 مسجلا بذلك تطوّرا قدره 14.308,858 م.د ونسبته 21,05 %. وبلغ هذا الرصيد[39] ما قيمته 87.002 م.د في موفى شهر فيفري 2020.

[39] تقرير وزارة المالية حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أفريل 2020.

وتعلق الجزء الأهمّ من هذا التطوّر بالسوق الخارجية وذلك بما قيمته 13.403,408 م.د مقابل زيادة محدودة على مستوى السوق الداخلية قيمتها 860,405 م.د.

وساهم ذلك في ارتفاع التداين العمومي إلى 76,7 % من إجمالي النّاتج المحلّي في سنة 2018 (72,2 %[40] في موفى سنة 2019) مقابل 69,9 % في السنة السابقة. وتجاوزت هذه النسبة ما تمّ تقديره ضمن الميزان الإقتصادي (71,4 %). كما تفوق نسب التداين المحققة منذ سنة 2014 ما تمّ التوصّل إليه من قبل الدراسات الكميّة الإقتصادية والتي ضبطت نسبة التداين الأمثل في حدود 48,5 % من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أفضل نموّ اقتصادي حسب دراسة من قبل باحثين تمّ نشرها بموقع الواب للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكميّة[41].

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نسبة التداين العمومي من إجمالي النّاتج المحلّي خلال الفترة 2014- 2018 :

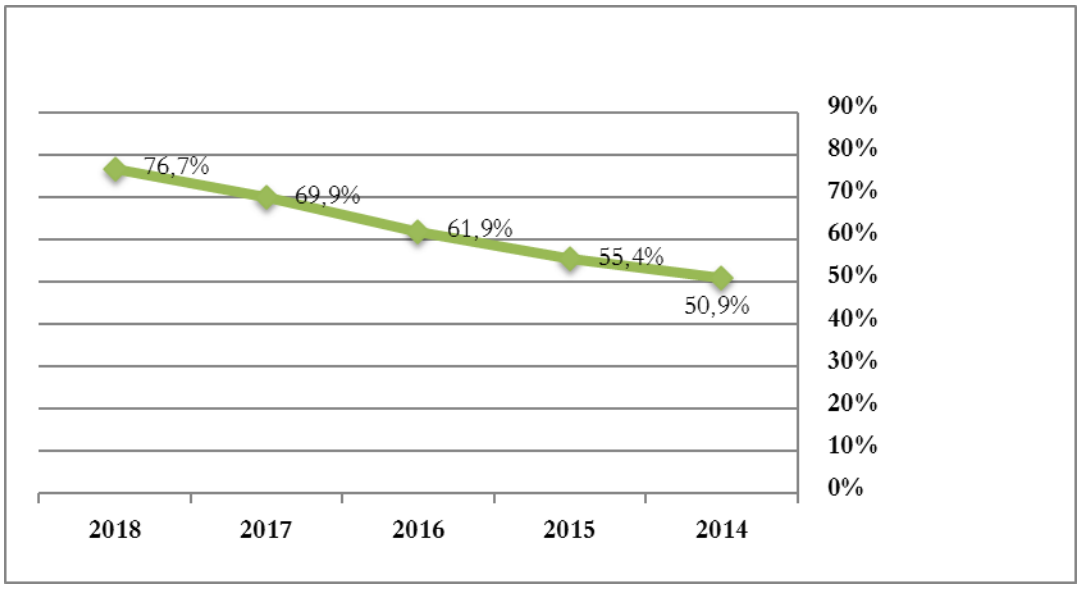

وأفادت مصالح وزارة المالية في ردودها حول تقارير غلق الميزانية للسنوات السابقة أنّ قائم الدين واصل وتيرته التصاعدية نظرا لأهمية حصة الدين بالعملة الأجنبية والتي تأثرت بتدهور سعر صرف الدينار وأنّه تواصل اللجوء للاقتراض الخارجي نظرا لأهمية عجز الميزانية ومحدودية السوق الداخلية لتغطية هذا العجز.

وعلى غرار السنوات السابقة، تمّ تخصيص جزء من موارد الاقتراض المعبّأة لتسديد أصل الدين العمومي مما جعل نفقات التنمية تستهلك فقط ما نسبته 60,70 % من جملة موارد الاقتراض المعبّأة سنة 2018. ومكّنت موارد الاقتراض، علاوة على تغطية نفقات التنمية، من تغطية نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي بنسبة تجاوزت 66 %.

[40] التقرير السنوي لميزانية الدولة إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2019.

[41] دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية المنشورة بالمذكرات والتحاليل عدد 17 لشهر ديسمبر 2013 لوليد المنسي تحت عنوان:
Quel taux d'endettement public optimal pour la Tunisie ?

.

وارتفعت نفقات التّنمية إلى ما جملته 5.212,406 م.د في سنة 2018 و5.125,717 م.د في سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعا في نسق نموّها حيث كانت الزيادة بنسبة 1,69 % في سنة 2018 مقابل على التوالي 7,61 % و12,35% في سنتي 2017 و2016.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات التنـمية مقـارنة بتطوّر موارد الاقتراض خــلال الفترة 2009-2018 (بحساب م.د):

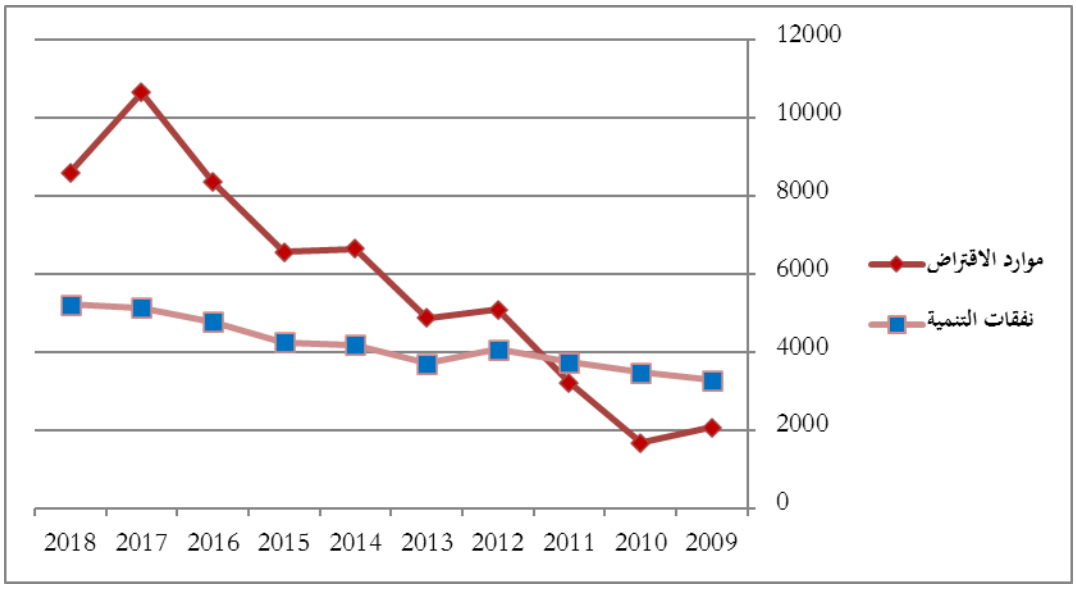

ويبرز من خلال الرسم أنّه بعد أن كانت موارد الإقتراض تخصّص كليّا لتغطية نفقات التنمية أصبحت منذ سنة 2012 تتجاوزها لتغطي جزءا هامّا من نفقات تسديد أصل الدين تجاوز 66 % في سنة 2018 وهو ما يخالف أفضل الممارسات في مجال المالية العمومية والتي تقتضي أن تخصص موارد الاقتراض لتمويل نفقات التنمية.

وتسارع نموّ حجم موارد الاقتراض في حين بقي حجم نفقات التنمية مستقرّا خلال كامل الفترة 2011-2018 إلى أن بلغ حجم موارد الاقتراض ضعف حجم نفقات التنمية خلال سنة 2017.

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة التحكّم في حجم التداين العمومي وبالعمل على تخصيص موارد الاقتراض لتمويل نفقات التنمية.

3-5 استخلاص الديون العموميّة المثقّلة

على غرار التصرفات السّابقة، تمّ في سنة 2018 تحصيل موارد الميزانيّة أساسا من خلال عمليات الاستخلاص الفوري حيث بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثقّلة محدودة ولم تتجاوز مبلغ 888,758 م.د مقابل 801,443 م.د في

سنة 2017 وذلك بالرّغم من بلوغ رصيد الدّيون الباقية للاستخلاص بقباضات الماليّة في موفى سنة 2018 ما قيمته[42] 11.446,638 م.د مقابل9.816,639 م.د في التصرّف السّابق. وشهدت نسبة استخلاص هذه الدّيون (7,20 %) تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة (7,55 %) وبسنة 2016 (8,10 %).

وقصد تيسير عملية خلاص الديون العموميّة المثقّلة لدى المحاسبين العموميين من ناحية وضمان نجاعة الاستخلاص من ناحية أخرى، تمّ بمقتضى الفصل 51 من قانون الماليّة لسنة 2018 إدراج إمكانية دفع الديون العمومية المثقلة بواسطة سندات التزام مضمونة أو سندات للأمر لدى المحاسبين العموميين وفقا للإجراءات والشروط التي يضبطها قرار وزير المالية.

كما تمّ إقرار إعفاء جبائي يتمثّل في التخلّي عن خطايا التأخير في الاستخلاص المتعلّقة بالدّيون العموميّة المثقّلة قبل غرّة جانفي 2018 شريطة دفع كامل المبالغ المتبقية أو تسديد تسبقة بنسبة 20 % منها وتقديم سندات التزام مضمونة في الباقي قبل غرّة أفريل 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة المالية أشارت في ردّها على تقرير غلق ميزانية 2017 أنّ تفاقم حجم الديون المثقلة وضعف نسبة استخلاصها يعود إلى تقلص حظوظ استخلاص جزء منها وخاصة الديون المتعلقة بالأشخاص المصادرة أملاكهم وبشركات تمرّ بصعوبات اقتصادية وبمدينين غير موجودين وتلك المثقلة منذ سنوات بعيدة. وأفادت بأنّها تولت القيام بالعديد من الدراسات حول وضعية بقايا الاستخلاص وكيفية تطهيرها من الديون غير القابلة للاستخلاص.

وتمحورت هذه الدراسات أساسا حول:

- ✓ دراسة فرضيات تفعيل الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية وتحديد مقاييس تطبيقه.
- ✓ اقتراح إحداث قطب مختص في الديون المتعثرة تحال إليها الملفات غير القابلة للاستخلاص أو تلك التي تتطلّب إجراءات استخلاص طويلة ومعقّدة.
- ✓ تكوين فريق عمل من المختصين في القانون يعهد إليهم معالجة الديون إمّا باستخلاصها، أو عند الاقتضاء، بتحديد وحصر الملفات المتعلقة بتأجيل دفعها أو طرحها طبقا للمقاييس المحدّدة في إطار تفعيل الفصل عدد 83 من مجلة المحاسبة العمومية.

ولئن برمجت الإدارة العامة للمحاسبة والاستخلاص منذ سنوات ضبط مقاييس تطهير بقايا الاستخلاص من الفصول غير القابلة للاستخلاص تبعا لتعليمات العمل عدد 94 لسنة 2014[43] ، فإنّ هذه المقاييس لم يتمّ تفعيلها. كما لم تتمّ معالجة ملف الديون المتعثّرة ولم يتمّ وضع الآليات المناسبة لتفادي تقلّص حظوظ استخلاص الديون المثقلة.

---

[42] دون اعتبار الديون المثقّلة بقباضات الدّيوانة

[43] تعليمات العمل عدد 94 لسنة 2014 المؤرخة في 17 نوفمبر 2014 المتعلقة بإطار القدرة على الأداء لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2014

وتجدّد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى ضرورة تفعيل الإجراءات التي تم إقرارها وتعميمها كذلك على الديون المثقلة بقباضات الديوانة والعمل على وضع الآليات المناسبة لتفادي تقلّص حظوظ استخلاص الديون المثقلة الجديدة.

4-5 وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة

عملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية يتحمل الحساب القار لتسبقات الخزينة الفارق بين الموارد (بما في ذلك الاقتراض) والنفقات (بما في ذلك خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول والثاني وذلك دون اعتبار صناديق الخزينة التي تنقل الفواضل المسجلة بها طبقا للقانون الأساسي المذكور من سنة إلى أخرى.

وشهد الرّصيد المدين لهذا الحساب ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ 10.126,389 م.د في 31 ديسمبر 2018 مقابل 9.595,806 م.د في سنة 2017 و9.595,815 م.د في سنة 2016.

وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنة 2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 10.755,363 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تطور الرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة خلال الفترة 2014-2018:

	2014	2015	2016	2017	2018
الرّصيد بحساب تصرف أمين المال العام (م.د)	6.720,752	6.714,803	9.595,815	9.595,806	10.126,389
الرّصيد بعد إدراج النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية (م.د)	10.607,339	10.616,115	10.127,067	9.879,759	10.755,363

ويمثل هذا الرصيد المدين ما نسبته 27,83 % من جملة موارد الميزانية المحصّلة وما نسبته 35,79 % من جملة الموارد الذاتيّة المحصّلة لسنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحويلات السنوية من فوائض موارد صناديق الخزينة إلى موارد العنوان الأوّل حدّت من تفاقم رصيد الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

ويعكس تفاقم هذا الرّصيد ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل. كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد والنفقات المنجزة للعنوان الأول والثاني من الميزانية وهو ما يترتّب عنه اللجوء المفرط إلى متوفرات الخزينة.

وباعتبار أنّ مقابيض صناديق الخزينة هي مقابيض موظفة ولا يتمّ تخصيصها لتغطية فائض مصاريف على مقابيض العنوان الأول والثاني من الميزانية وهو ما أكدته وزارة المالية في ردها فإن محكمة المحاسبات تدعو إلى ضرورة العمل على تحقيق توازن ميزانية الدولة (العنوان الأوّل والثاني) عند تنفيذها وذلك للحدّ من تفاقم الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة واللجوء المفرط لمتوفرات الخزينة.

وتوصي المحكمة بضرورة العمل على ضبط تقديرات دقيقة في خصوص النفقات بما يتوافق مع الموارد المقدّر تحصيلها فعليّا ضمن الميزانية العامّة للدولة.

5-5 تحويل فوائض صناديق الخزينة

تشكّل صناديق الخزينة استثناء لمبدإ عدم التخصيص ولمبدإ السنوية. وتهدف هذه الآلية أساسا إلى تجسيم تدخلات الدّولة سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي. وتعدّ الموارد المخصّصة لصناديق الخزينة مداخيل لتغطية نفقات معيّنة ذات مصلحة عمومية وذات صلة بمصدر هذه المداخيل والتي تتأتى من أشخاص طبيعيين ومعنويين. كما يتم نقل الفوائض التي تفرزها هذه الصناديق سنويا إلى السنة الموالية.

وشهدت السنوات الأخيرة لجوء شبه آلي لفوائض المقابيض التي يفرزها عدد من الصناديق لتمويل العنوان الأول من الميزانية وذلك في إطار قوانين المالية. وتواصل في سنة 2018 تحويل هذه الفوائض وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

م.د

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	الجملة
المبلغ المحوّل إلى موارد الميزانيّة	931,743	1.027,905	1.127,894	1.135,561	1.299,087	5.522,190

تمّ في سنة 2018 تحويل مبلغ جملي بقيمة 1.299,087 م.د من فوائض 23 حساب خاص في الخزينة لفائدة ميزانيّة الدّولة وهو ما يمثل نسبة 32,60 % من مجموع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة لهذه السنة.

وتعلّقت أهمّ المبالغ المخصومة في سنة 2018 أساسا بالحسابات الخاصة في الخزينة التالية:

ع/ر	اسم الحساب	مبلغ الخصم بالدّينار
1	- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	262.120.008
2	- الصندوق الوطني للتشغيل	244.746.214
3	- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	119.327.985
4	- صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	114.176.224
5	- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	113.601.394
6	- الصندوق العامّ للتعويض	86.993.957
7	- صندوق مقاومة التلوث	82.950.546

ولئن يمكّن هذا الإجراء من تفادي اللجوء إلى موارد الاقتراض، فإنه يحدّ من نجاعة تدخلات السلط العمومية في المجالات ذات العلاقة بالصناديق التي شملها الاقتطاع خاصة بالنظر إلى الطابع الحيوي لهذه المجالات.

وجدير بالإشارة أنّ قوانين المالية لسنتي 2019 و2020 تضمّنت تقديرات بعنوان الاقتطاع على التوالي بمبلغ 1.417,800 م.د[44] و1.565,400 م.د[45].

وساهم في هذا الوضع عدم تفعيل تدخلات العديد من صناديق الخزينة وضعف الإنفاق عليها مقارنة بالموارد المحصّلة لفائدتها مما أدى إلى تراكم الفواضل بها.

وتؤكد محكمة المحاسبات على ضرورة تفعيل تدخلات صناديق الخزينة بما يناسب حجم الموارد المتاحة لها وبما يساهم في تحقيق الأهداف التي بعثت من أجلها.

ومن شأن التنصيص ضمن الفصل 32 من القانون الأساسي الجديد للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 على الإلغاء الوجوبي للحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات مالية متتالية أن يساهم في الرفع من نجاعة هذه الآلية وفي تنشيط هذه الحسابات.

ومن جهة أخرى، تمّ بمقتضى الفصل 26 من قانون المالية لسنة 2018 الترفيع في المعلوم الموظف لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب من 0,5 % إلى 1 % وذلك بهدف دعم القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة لتلبية حاجيات البرامج الإشهارية الترويجية للمنتوج التونسي.

وبلغت موارد هذا الصندوق في سنة 2018 ما قيمته 18,566 م.د مقابل 3,973 م.د في السنة السابقة أي بزيادة قدرها 14,593 م.د ونسبتها 367,31 %. وفي المقابل لم تتجاوز النفقات 2,454 م.د مقابل 1,486 م.د في سنة 2017 بزيادة قدرها 0,968 م.د ونسبتها 65,14 %.

وعند تنفيذ الميزانية، تمّ تحويل مبلغ قدره 16,112 م.د من موارد هذا الصندوق وإدراجه ضمن مداخيل البند السادس لموارد ميزانية الدولة والمضمّن بالعنوان الأوّل منها (86,78 % من الموارد المحصّلة خلال سنة 2018) وهو ما من شأنه أن يحدّ من نجاعة تدخلاته في مجال الترويج لزيت الزيتون المعلّب ومن دوره في الاقتصاد الوطني وفي توفير موارد من العملة الصعبة وفي الحدّ من عجز الميزان التجاري.

ويبين الجدول الموالي المبالغ التي تمّ خصمها سنويا من فواضل صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب لفائدة العنوان الأوّل من ميزانية الدولة خلال الفترة 2014-2018:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	الجملة
المبلغ المحوّل إلى موارد الميزانيّة (م.د)	0,965	7,233	2,921	2,487	16,112	29,718

[44] القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019

[45] القانون عدد 78 لسنة 2019 المؤرخ في 23 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2020

ويقتضي مبدأ الشفافية طبقا للمعايير الدولية في مجال المالية العمومية توفير المعلومة بوضوح للسلطة التشريعية قبل المصادقة على عملية الترفيع في المعلوم الموظف لفائدة هذا الصندوق حيث أنّ هذه المصادقة كما ورد بوثيقة شرح الأسباب تمّت على أساس "دعم القدرة التنافسية للمؤسسات لتلبية حاجيات البرامج الإشهارية الترويجية للمنتوج التونسي".

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة التقيّد ببرنامج تدخلات الصندوق والعمل على تخصيص الموارد الإضافية المحقّقة به لتجسيم الأهداف التي من أجلها تمّ الترفيع في المعلوم الموظّف لفائدته.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يتمّ عرض قائمة في صناديق الخزينة التي سيتمّ الخصم من فوائضها عند عرض مشروع قانون المالية على مجلس نواب الشعب. ويتمّ تسوية ذلك في إطار قانون غلق ميزانية السنة المعنية.

وتؤكّد محكمة المحاسبات على ضرورة ضبط قائمة في الصناديق التي سيتمّ خصم مبالغ منها بما يضفي أكثر شفافية على الإجراءات المقترحة في شأنها ضمن مشاريع قوانين المالية.

5-6 عائدات المنشآت والمساهمات العموميّة لفائدة ميزانية الدولة

بلغت المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة لفائدة ميزانية الدولة في سنة 2018 ما قيمته 685,354 م.د مقابل 312,216 م.د في سنة 2017. وتأتّت المداخيل الراجعة للدولة من أرباح المنشآت العمومية أساسا من عائدات البنك المركزي التونسي بما قيمته 383,893 م.د في سنة 2018.

وبلغت عائدات الدولة[46] في خصوص عينة تتكون من 23 منشأة عمومية[47] من مجموع 110 منشأة عمومية ما قيمته 263,5 م.د في سنة 2018 وهو ما يمثل 5,1 % من دعم الدولة (منح الاستغلال ومنح الاستثمار) لهذه المنشآت.

وفي المقابل، بلغت ضمانات الدولة على القروض البنكية الممنوحة للمنشآت العمومية خلال سنة 2018 ما قيمته 2.592,7 م.د. وبلغ دعم الدّولة للمنشآت في سنة 2018 ما قيمته 5.139,4 م.د مقابل 3.694,1 م.د في التصرّف السابق.

واستأثرت 03 منشآت عمومية بدعم مباشر خلال سنة 2018 بما قيمته 4.000 م.د وذلك كما هو مبين بالجدول الموالي:

المنشأة	ديوان الحبوب	الشركة التونسية لصناعات التكرير	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	المجموع
مبلغ الدعم المباشر (م.د)	1.300	1.500	1.200	4.000

وأرجعت نتائج الدراسة التي تمّ عرضها ضمن التقرير حول المنشآت العمومية المشار إليه هذا الوضع المالي الصعب الذي تعيشه المنشآت العمومية أساسا إلى:

[46] التقرير حول المنشات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2020.

[47] لا تتضمن العينة البنوك العمومية والصناديق الاجتماعية والبريد التونسي وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- ✓ تعطّل الإنتاج نتيجة الإضرابات والإعتصامات ببعض المنشآت الهامة على غرار شركة فسفاط قفصة إضافة إلى إشكاليات النقل بالنسبة للفسفاط،
- ✓ تأثير حجم الأجور حيث سجلت أعباء الأعوان لمجموع المنشآت العمومية ارتفاعا بنسبة 40 % خلال الفترة 2011 – 2016، في حين انخفضت ايرادات الاستغلال بنسبة 2 % خلال نفس الفترة. وعرفت كتلة الأجور سنة 2016 زيادات قياسية مقارنة بسنة 2011 لكلّ من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي بنسب متتالية 48 % و43,3 %،
- ✓ إعتماد سياسة تسعيرة لأغلب المنشآت لا تواكب كلفة الإنتاج،
- ✓ ارتفاع الأعباء المالية نتيجة سعر صرف الدولار والأورو مقارنة بالدينار وذلك على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي سجلت خسائر صرف وفوائد بنكية بما قيمته 1500 م.د.
- ✓ المنحى التصاعدي لأسعار النفط الخام والمواد البترولية والغاز الطبيعي والمواد الأولية والذي أثّر على التوازنات المالية للشركات المنتفعة من دعم الدولة.

وبالنظر إلى الصعوبات التي تمرّ بها المنشآت العمومية وازدياد الأعباء المالية الهامّة التي تتحمّلها ميزانية الدّولة لتغطية مصاريف الاستغلال للمنشآت العمومية، فإنّ محكمة المحاسبات توصي بضرورة التعجيل في اتخاذ الإجراءات الضرورية لفائدة هذه المنشآت بما يحقّق لها توازنها المالي وبما يضمن للدولة المحافظة على توازناتها المالية.

7-5 التأخير في إصدار النصوص الترتيبية

على غرار السنوات السابقة، تواصل إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بميزانيّة سنة 2018 بتأخير وذلك بعد انتهاء السنة المالية المعنية بها وذلك رغم تأكيد محكمة المحاسبات على ضرورة تلافي هذا الإخلال في عديد المناسبات.

فقد لوحظ أنّه لم يتمّ إصدار الأمر الحكومي[48] المتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدّولة لسنة 2018 إلا بتاريخ 24 جويلية 2019 أي بتأخير قارب سبعة أشهر بعد انتهاء السنة الماليّة.

وتمّ إصدار الأمر الحكومي[49] المتعلق بالتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة" بتأخير بثمانية أشهر بعد انتهاء السنة الماليّة.

وتمّ بعد سبعة أشهر من انتهاء السنة الماليّة إصدار قرار وزير الماليّة المؤرخ في 24 جويلية 2019 المتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2018.

[48] الأمر الحكومي عدد 713 لسنة 2019 المؤرخ في 24 جويلية 2019.

[49] الأمر الحكومي عدد 792 لسنة 2019 المؤرخ في 3 سبتمبر 2019.

وتلاحظ محكمة المحاسبات أنّه تمّ إصدار مختلف هذه النصوص الترتيبية على سبيل التسوية بعد تنفيذ كامل الميزانية وهو ما يحدّ من نجاعة الإجراءات المتعلّقة بمسار إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية.

وقد أرجعت مصالح وزارة المالية ضمن ردها على تقرير غلق الميزانية لتصرف 2017 التأخير في إصدار النصوص الترتيبية إلى أنّ عمليات غلق الفترة التكميلية تتأخّر نتيجة الضغوطات التي تشهدها ميزانية الدولة عند غلق السنة المالية بما ينجرّ عنه التأخير في إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بتوزيع الإعتمادات وإسناد الاعتمادات التكميلية وتحويل الاعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

كما أرجعت التأخير في إصدار قرار وزير المالية المتعلق بالترفيع في تقديرات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة إلى تأخّر الوزارات في تسوية النفقات على منظومة "سياد" قبل أن يتمّ تحويلها إلى منظومة "أدب".

وتجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة العمل على احترام الاجراءات القانونية في تنفيذ الميزانية بما فيها إصدار النصوص الترتيبية في الآجال المتعلقة بها.

5-8 التأخير في إحالة الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العمومية، تواصلت إحالة الحسابات من قبل مصالح وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية وذلك رغم إثارة المحكمة لهذا الإخلال في أكثر من مناسبة. فقد تمّ تقديم حساب التصرّف لأمين المال العام إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 13 نوفمبر 2019 وبتأخير تجاوزت مدّته 3 أشهر والحساب العام للسنة الماليّة بتاريخ 13 مارس 2020 بتأخير تجاوزت مدّته الشهرين. كما تواصل، في سنة 2018 عدم إيداع الحسابات الخاصّة بآمري الصرف لدى المحكمة وذلك خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلّة المحاسبة العمومية.

ومن شأن هذا التأخير، أن ينعكس سلبا على آجال إعداد الحسابات وتقديمها إلى محكمة المحاسبات وبالتالي على آجال مصادقة السلطة التشريعية على قانون غلق الميزانيّة.

وأفادت مصالح وزارة المالية بأنّ التأخير في إحالة الحسابات يعود إلى المدّة التي تستغرقها خاصّة فترة التصرّف التكميلية والتي تمتدّ العمليات المتعلّقة بها لعدّة أشهر. وعدّدت الإشكاليات التي تحول دون إعداد الحسابات في الآجال مشيرة إلى أنّها تسعى حاليّا إلى حلّ تلك الإشكاليّات.

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة التنسيق مع الهياكل العمومية المعنية للتعجيل بتجاوز هذا التأخير خاصة وأن مصالح وزارة المالية تعهّدت في مناسبات سابقة بحلّها سابقا دون أن يتم ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 66 من القانون الأساسي الجديد للميزانية نصّ على أنّ "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية

للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة". كما اقتضى الفصل عدد 53 من القانون الأساسي الجديد لمحكمة المحاسبات إحالة الحساب العام للدّولة قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة التي ضبطت في شأنها حسابات المحاسبين العموميين.

وتستوجب الآجال الجديدة اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستعداد من قبل كل المتدخلين بما يمكّن من تفادي التأخير في إيداع الحسابات وفي إصدار قوانين غلق الميزانية.

وتجدّد المحكمة ملاحظتها بضرورة موافاتها بحسابات آمري الصرف حسب الصيغ القانونية قصد إضفاء النجاعة اللازمة على عملية الرقابة.

5-9 نقائص تتعلّق بحسابات أموال المشاركة

تتأتى موارد حسابات أموال المشاركة، حسب الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967[50]، من المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون والذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية.

وتقتضي هذه الأحكام أنّه لا يمكن تمويل حسابات أموال المشاركة بموارد جبائية. غير أنه لوحظ تخصيص موارد جبائية لفائدة حسابات أموال مشاركة. وبلغ مجموع هذه الموارد الجبائية ما قيمته 8,800 م.د في سنة 2018 مقابل 11,913م.د في سنة 2017.

وأفادت مصالح وزارة الماليّة في هذا الخصوص بأن الأمر يتعلق بحساب القروض الموثوقة برهن الذي تم في شأنه إقرار تخصيص 75 % من المقابض بعنوان العلامة الجبائية للخمور لفائدته وذلك بمقتضى الأمر عدد 1977 لسنة 2007 المؤرخ في 30 جويلية 2007 والمتعلق بجباية المنتوجات.

ويستدعي هذا الوضع العمل على رفع هذا الإخلال علما بأن القانون الأساسي الجديد للميزانية[51] كرس مبدأ عدم تخصيص جبائية لفائدة هذه الحسابات حيث نصّ صراحة في فصله عدد 31 أنّه "لا يمكن توظيف مداخيل جبائية لفائدة حسابات أموال المشاركة.

وعلى صعيد آخر، تبيّن أنّ 22 حساب أموال مشاركة لم تسجل أي عملية مقابيض أو دفوعات طيلة السنوات الست الأخيرة وارتفع مجموع فوائضها إلى 8,555 م.د ويتضمّن الملحق عدد 4 قائمة في هذه الحسابات.

[50] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه خاصة بالقانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004.

[51] القانون الأساسي الجديد للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل عدد 32 من القانون الأساسي للميزانيّة الجديد[52] قد أقرّ الإلغاء الوجوبي لحسابات أموال المشاركة التي لم تسجّل نفقات خلال ثلاث سنوات مالية متتالية.

وتدعو محكمة المحاسبات مصالح وزارة المالية إلى العمل على تطهير دفاتر أمين المال العام من الحسابات التي زالت الحاجة إليها واتخاذ الإجراءات القانونية في الغرض.

5-10 تخصيص مبالغ من باب النفقات الطارئة لفائدة قسم التّأجير العمومي

تواصل توزيع اعتمادات تكميليّة من باب النفقات الطارئة لفائدة قسم التّأجير العمومي بما قيمته 165,800 م.د في سنة 2018 و95,112 م.د في التصرّف السّابق. وبلغ نصيب قسم التأجير من قسم نفقات التصرّف الطارئة ما نسبته 36,5 %.

ويعتبر تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي تصرفا لا مبرّر له نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القانون الأساسي للميزانية الجديد[53] نصّ صراحة في فصله عدد 55 على أنّه يمكن إعادة توزيع الاعتمادات داخل البرنامج بمقتضى قرار من رئيس المهمّة، غير أنّه لا يجوز الترفيع في اعتمادات قسم نفقات التأجير.

5-11 عدم صحّة نقل الفواضل المتبقية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف 2018 بخصوص العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية

بلغت في سنة 2018 مقابيض العنوان الثاني لموارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج ما مجموعه 14,360 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 8,058 م.د وفوائض منقولة من التصرف السابق بما قيمته 6,303 م.د.

ولوحظ تباين في حجم الفواضل المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بهذا العنوان بمبلغ 5.895.629,973 دينار في حين تضمن الحساب العام لسنة 2018 فائضا بعنوان 2017 مغايرا وقيمته 6.302.525,531 دينار. ويعود ذلك حسب المعطيات المستقاة لدى مصالح وزارة المالية إلى عدم توصّلها بكافّة حسابات المراكز الدبلوماسية بما اقتضى تحيينها عند إعداد الحساب العام للسنة المالية 2018.

---

[52] نفس القانون الأساسي السابق

[53] القانون الأساسي الجديد للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

ويجدر التذكير بأن المحكمة أشارت إلى نفس الإخلال بخصوص تصرّف 2017 وأوعزت مصالح وزارة المالية، من خلال ردّها على تقرير غلق ميزانية 2017، إلى أنّ الفارق يعود إلى عدم توصّلها لبيان في تبويب الاعتمادات الأولية بعد التنقيح للعنوان الثاني لمجموعة من المراكز الدبلوماسية.

ومن شأن هذا الإخلال أن يؤثّر على رأي محكمة المحاسبات في خصوص صحة نقل الرصيد في موفى 2017 للسنة الموالية بعنوان حسابات تصرّف المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

لذا تدعى مصالح وزارة المالية لاتخاذ الاجراءات الضرورية بالتنسيق مع المصالح المعنية قصد رفع التحفظ الصادر عن المحكمة.

5-12 عدم صحّة نقل الفواضل المتبقية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف 2018 بخصوص العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغت في سنة 2018 مقابيض العنوان الثاني لموارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة، حسب المعطيات الواردة بالحساب العام للدولة، ما مجموعه 697,987 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 491,511 م.د وفوائض منقولة من التصرف السابق (2017) بما قيمته 206,476 م.د.

وبلغت فوائض مقابيض العنوان الثاني لجملة المؤسسات العمومية على نفقاتها في تصرّف 2018 ما قيمته 207,492م.د ستنقل إلى تصرّف سنة 2019.

ولوحظ عدم صحّة نقل الفواضل المتبقية في موفى سنة 2017 بخصوص العنوان الثاني لهذه المؤسسات العمومية إلى تصرّف 2018.

فلئن تضمّن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بعنوان فواضل المقابيض على النفقات للمؤسسات العمومية (العنوان الثاني) قدره 234.002.021,399 دينار، فإنّ الحساب العام للسنة المالية 2018 قد تضمّن فائضا مغايرا بعنوان 2017 وقيمته 206.476.350,936 دينار. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التباين تمّ تسجيله أيضا بالنسبة لتصرّف 2017.

ومن شأن هذا الإخلال أن يؤثّر على رأي محكمة المحاسبات في خصوص صحة نقل الرصيد في موفى 2017 للسنة الموالية للحسابات المالية وللكشوفات الإجمالية لعمليات ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدّولة.

لذا تدعو المحكمة مصالح وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الغرض قصد رفع التحفظ الصادر عن المحكمة.

الجزء الثاني: تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

تشمل التّحاليل الواردة بهذا العنوان موارد ميزانية الدّولة لسنة 2018 وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

القسم الأوّل - موارد ميزانية الدّولة

ضبطت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2018 على أساس جملة من الفرضيات الاقتصادية والمتمثّلة أساسا في تحقيق نسبة نموّ في حدود 3 % وتقدير معدل سعر برميل النفط الخام في حدود 54 دولار وتطوّر واردات السلع بنسبة 8,1% وبلوغ نسبة تداين عمومي في حدود 71,4 %. وتهدف التّقديرات المرسومة لسنة 2018 إلى التقليص في نسبة عجز الميزانيّة في حدود 4,9 % من الناتج المحلي الإجمالي[54].

وبلغت التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة المضمّنة بالقانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2018 ما قيمته 35.851 م.د مقابل 32.200 م.د في سنة 2017 أي بنموّ بنسبة 11,34 % مقابل نسبة 10,46 % في سنة 2017.

وتمّ بموجب القانون عدد 55 لسنة 2018 المؤرّخ في 17 ديسمبر 2018 والمتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2018 الترفيع في هذه التّقديرات لتبلغ 37.566 م.د أي بزيادة بمبلغ 1.715 م.د وبنسبة 4,78 % مقارنة بالتّقديرات الأوّلية. وتعلّقت التّنقيحات بالتّرفيع في موارد العنــوان الأوّل (+1.816 م.د) وبالتخفيض في موارد العنــوان الثّاني (-101 م.د).

وتمّ الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 352,744 م.د[55]. وبإدراج المقابيض المحصّلة خلال السنة بعنوان أموال المشاركة (43,881 م.د)، ارتفعت التّقديرات النهائيّة لموارد ميزانيّة الدّولة في سنة 2018 إلى ما قيمته 37.962,625 م.د، مسجّلة زيادة بمبلغ 3.319,344 م.د وبنسبة 9,58 % مقارنة بالتّصرف السّابق.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2018 ما قيمته 38.641,937 م.د متجاوزة بذلك التّقديرات النهائيّة بما قدره 679,312 م.د وما نسبته 1,79 %.

ونتجت الزّيادة الحاصلة في تعبئة موارد الميزانيّة مقارنة بالتّقديرات النهائيّة عن الزّيادة المسجّلة في مستوى الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة بمبلغ 2.204,031 م.د وذلك باعتبار الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق والتي لا يتّم أخذها بعين

[54] تقرير حول مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2018 بتاريخ 13 أكتوبر 2017

[55] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 24 جويلية 2019 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2018.

الاعتبار عند ضبط التقديرات فضلا عن نموّ موارد العنوان الأوّل بمبلغ 22,815 م.د حدّ منها النّقص في تعبئة ما كان مقدّرا بعنوان موارد العنوان الثاني بما قدره 1.547,534 م.د.

وعلاوة عن الفواضل المحالة من التصرّف السابق والبالغة على التوالي 1.780,334 م.د و334,676 م.د، ارتفعت المقابيض المحصّلة بعنوان السنة في خصوص الحسابات الخاصّة في الخزينة إلى 2.205,008 م.د وفي خصوص حسابات أموال المشاركة 43,881 م.د.

وتفسّر الزّيادة المحقّقة في تحصيل موارد العنوان الأوّل بالزّيادة في تعبئة المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة (+71,255م.د) حدّ منها النّقص المسجّل على مستوى المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة (- 48,440 م.د). ويعزى النّقص المسجّل في تحصيل موارد العنوان الثاني من الميزانيّة إلى النّقص في تعبئة كلّ من موارد الاقتراض (- 1.365,188 م.د) والمداخيل غير الاعتياديّة (- 182,346 م.د).

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2018 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدّينار

البنود	تصرّف 2018				فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	التقديرات النهائية	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية الأصلي	بالتقديرات النهائية
العنوان الأوّل	24.603.200.000	26.419.200.000	26.419.200.000	26.442.015.474	1.838.815.474	**22.815.474**
- المداخيل الجبائية الاعتيادية	22.847.200.000	23.864.200.000	23.864.200.000	23.815.759.876	968.559.876	- 48.440.124
- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	1.756.000.000	2.555.000.000	2.555.000.000	2.626.255.598	870.255.598	71.255.598
العنوان الثاني	10.431.000.000	10.330.000.000	10.682.743.769	9.135.209.829	- 1.295.790.171	**- 1.547.533.940**
- المداخيل غير الاعتيادية	995.000.000	730.000.000	730.000.000	547.653.734	- 447.346.266	- 182.346.266
- موارد الاقتراض	9.436.000.000	9.600.000.000	[1]9.952.743.769	8.587.556.095	- 848.443.905	- 1.365.187.674
صناديق الخزينة	816.800.000	816.800.000	860.681.390	[2]3.064.712.188	2.247.912.188	**2.204.030.798**
- الحسابات الخاصّة في الخزينة	816.800.000	816.800.000	816.800.000	[2]2.686.154.545	1.869.354.545	1.869.354.545
- حسابات أموال المشاركة	-	-	43.881.390	[2] 378.557.643	378.557.643	334.676.253
ميزانية الدّولة	35.851.000.000	37.566.000.000	37.962.625.159	38.641.937.491	2.790.937.491	**679.312.332**

[1] باعتبار مبلغ 352,744 م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

ومقارنة بإنجازات سنة 2017، شهدت الموارد المحصّلة خلال سنة 2018 ارتفاعا بمبلغ 1.991,565 م.د وبنسبة 5,43% مقابل تطوّر بمبلغ 4.973,647 م.د وبنسبة 15,70 % في التصرّف السّابق. ويرجع هذا النموّ إلى تطوّر كلّ من الموارد الجبائيّة بمبلغ 3.287,778 م.د وبنسبة 15,48 % والموارد غير الجبائيّة بمبلغ 764,994 م.د وبنسبة 16,07 % حدّ منه تقلّص موارد الاقتراض بمبلغ 2.061,207 م.د وبنسبة 19,36 %.

وقد فاق نسق تطوّر الموارد الجبائيّة في سنة 2018 نسق نموّ الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الجارية[56] (15,48 % مقابل 9,56 %) ممّا أدّى إلى تفاقم الضغط الجبائي الذي بلغ 23,24 % مقابل 22,05 % في سنة 2017. علما بأنّ تقديرات قانون المالية لسنة 2018 تفضي إلى نسبة ضغط جبائي في حدود 22 %[57].

وتطوّرت الموارد الذاتيّة للميزانيّة باعتبار الهبات الخارجية في سنة 2018 بنسبة 15,59 % لتبلغ 30.054,381 م.د مقابل نسبة تطوّر قدرها 11,42 % في السنة السّابقة.

كما تغيّرت تركيبة الموارد بتدعّم حصّة الموارد الذّاتية والتي بلغت ما نسبته 77,78 % في سنة 2018 مقابل 70,95 % في سنة 2017. وفي المقابل، تراجعت حصّة موارد الاقتراض إلى ما نسبته 22,22 % في سنة 2018 مقابل 29,05 % في سنة 2017.

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017:

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة (%)
- المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة	20.575.134.044	23.815.759.876	3.240.625.832	15,75
- المداخيل الجبائيّة الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة	665.836.667	712.988.756	47.152.089	7,08
جملة الموارد الجبائيّة (1)	21.240.970.711	24.528.748.632	3.287.777.921	15,48
(نسبة الضغط الجبائي) [1]	(22,05 %) [1]	(23,24 %) [1]	-	
- المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	2.008.158.089	2.626.255.598	618.097.509	30,78
- المداخيل غير الاعتياديّة	464.925.573	547.653.734	82.728.161	17,79
- المداخيل غير الجبائيّة الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة	1.906.468.447	1.973.165.789	66.697.342	3,50
- موارد حسابات أموال المشاركة	381.086.195	378.557.643	- 2.528.552	- 0,66
جملة الموارد غير الجبائيّة (2)	4.760.638.304	5.525.632.764	764.994.460	16,07
الموارد الذّاتية [2] **(3) = (1) + (2)**	26.001.609.015	30.054.381.396	4.052.772.381	15,59
موارد الاقتراض	10.648.763.449	8.587.556.095	- 2.061.207.354	- 19,36
جملة موارد ميزانية الدّولة	36.650.372.464	38.641.937.491	1.991.565.027	5,43

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2018 و2017 والمقدّرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018.

(2) باعتبار الهبات الخارجية.

وساهمت الإجراءات الجبائيّة التي تمّ إقرارها بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2018[58] في تطوّر الموارد الجبائيّة بزيادة قيمتها 3.287,778 م.د. ويعود ذلك أساسا إلى تحسّن مردود الأداء على القيمة المضافة النّاتج عن الترفيع في مختلف النسب المتعلّقة بهذا الأداء ونموّ مردود المعاليم الدّيوانية الناجم عن مراجعة المعاليم الدّيوانية لبعض المنتجات وتطوّر المعلوم

[56] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018

[57] تقرير حول مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2018 بتاريخ 13 أكتوبر 2017. ص 31

[58] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018. ص 11

على الاستهلاك نتيجة الترفيع في نسبه بخصوص بعض المنتوجات فضلا عن المساهمة الاجتماعيّة التضامنيّة التي تمّ إقرارها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية.

ويفسّر تطوّر الموارد غير الجبائيّة بمبلغ 764,994 م.د خاصّة بالزّيادة في عائدات حصّة الدّولة من أرباح المنشآت العمومية على غرار حصّتها من أرباح البنك المركزي التونسي والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وبالزّيادة في أتاوة عبور الغاز الطبيعي للبلاد التونسية وبالزّيادة في المداخيل المتأتية من الهبات الخارجية ومداخيل تسويق النفط.[59]

ويبيّن الرسم البياني التالّي تطوّر الموارد الذاتيّة والموارد الجبائيّة وغير الجبائيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2014-2018:

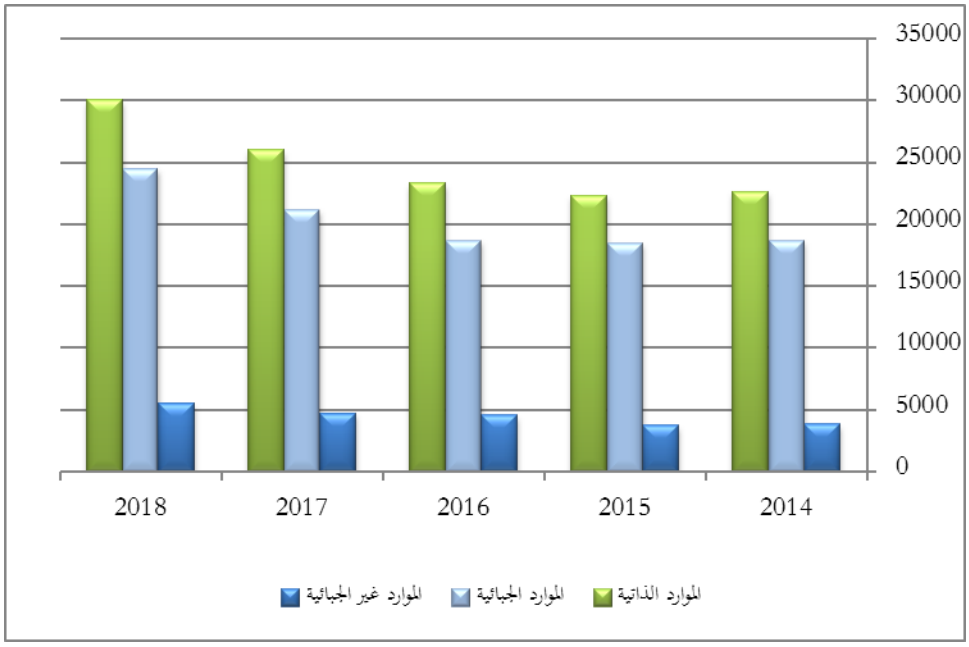

وحسب الحصص، تأتّت موارد الميزانيّة المحصّلة في سنة 2018 من موارد العنوان الأوّل بنسبة 68,43 % وموارد العنوان الثّاني بنسبة 23,64 % وموارد صناديق الخزينة بنسبة 7,93 %.

I - موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل في سنة 2018 في حدود 26.419,200 م.د. وتمّ تعبئة هذه الموارد في حدود 26.442,015 م.د أي بزيادة عن التّقديرات النهائيّة بمبلغ 22,815 م.د. ونتج ذلك عن المفعول المزدوج للزّيادة في تحصيل المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة (+ 71,255 م.د) وللنقص الحاصل في تحقيق المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة (- 48,440 م.د).

وخلافا للتصرّف السابق، مكّنت موارد العنوان الأوّل المحصّلة في سنة 2018 من تغطية جملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة والبالغة 26.155,092 م.د وذلك بنسبة 101,10 % مقابل نسبة 96,14 % في سنة 2017.

[59] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018. ص 16

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2018 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2017:

بالدّينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2018		الفارق بين انجازات 2018 وانجازات 2017	
	2018	2017	2018	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأداءات المباشرة الاعتيادية	8.977.000.000	8.569.641.553	9.170.485.242	193.485.242	2,16	600.843.689	7,01
الأداءات والمعاليم غير المباشرة	14.887.200.000	12.005.492.491	14.645.274.634	- 241.925.366	1,63 -	2.639.782.143	21,99
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	23.864.200.000	20.575.134.044	23.815.759.876	- 48.440.124	0,20 -	3.240.625.832	15,75
المداخيل الماليّة الاعتيادية	1.266.000.000	774.008.833	1.283.369.936	17.369.936	1,37	509.361.103	65,81
مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية	1.289.000.000	1.234.149.256	1.342.885.662	53.885.662	4,18	108.736.406	8,81
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	2.555.000.000	2.008.158.089	2.626.255.598	71.255.598	2,79	618.097.509	30,78
جملة موارد العنوان الأوّل	26.419.200.000	22.583.292.133	26.442.015.474	22.815.474	0,09	3.858.723.341	17,09

وسجّلت موارد العنوان الأوّل في سنة 2018 نموّا بقيمة 3.858,723 م.د وبنسبة 17,09 % مقابل نموّ بمبلغ 3.406,789 م.د وبنسبة 17,77 % في التصرّف السّابق. ويفسّر هذا التطوّر بنموّ كلّ من المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بنسبة 30,78 % والمداخيل الجبائيّة الاعتياديّة بنسبة 15,75 %.

وفي خصوص هيكلة موارد العنوان الأوّل، شهدت حصّة المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة ضمن موارد العنوان الأوّل في سنة 2018 تراجعا طفيفا حيث بلغت 90,07 % مقابل 91,11 % في التصرّف السّابق.

أوّلا - المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة

حدّدت التقديرات الأوليّة بعنوان المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة لسنة 2018 بمبلغ 22.847,200 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي الترفيع فيها لتبلغ التقديرات النهائيّة 23.864,200 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تقدير مردود مختلف الإجراءات المقترحة ضمن قانون المالية لسنة 2018 بمبلغ 2000م.د[60].

وتمّ تحصيل موارد بهذا العنوان خلال سنة 2018 بقيمة 23.815,760 م.د مقابل 20.575,134 م.د في سنة 2017 أي بتطوّر بقيمة 3.240,626 م.د وبنسبة 15,75%. وبالرجوع إلى تقديرات قانون الماليّة التكميلي، سجّلت المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة نسبة إنجاز في حدود 99,80 %.

ويعزى التطوّر المسجّل بعنوان المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في سنة 2018 إلى تحسّن كلّ من مردود الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة (+ 2.639,782 م.د) والأداءات المباشرة الاعتياديّة (+ 600,844 م.د).

[60] تقرير حول مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2018 بتاريخ 13 أكتوبر 2017. ص 31

وقد شهدت سنة 2018 تدعّم حصّة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة حيث مثّلت ما نسبته 61,49 % مقابل 58,35 % في سنة 2017. وفي المقابل، تراجعت حصّة الأداءات المباشرة الاعتياديّة لتبلغ 38,51 % في سنة 2018 مقابل 41,65 % في التصرّف السابق.

وعلى غرار السنوات السّابقة، تلاحظ المحكمة تواصل تضمين مداخيل حسابات أموال المشاركة موارد جبائيّة لفائدة عدد من الحسابات وهو ما يخالف أحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانيّة. وبلغ مجموع هذه الموارد 8,8م.د خلال سنة 2018[61] مقابل 11,913 م.د في التصرّف السّابق.

أ - الأداءات المباشرة الاعتياديّة

ضبطت التّقديرات النهائيّة بعنوان الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2018 بمبلغ قدره 8.977 م.د. وتمّ تعبئة هذه الموارد في حدود 9.170,485 م.د أي بزيادة بقيمة 193,485 م.د.

وبلغت نسبة إنجاز التقديرات في خصوص الاستخلاصات بعنوان الخصم من المورد والمساهمة الظرفيّة الاستثنائيّة على التوالي 108,06 % و100,46 % في حين بلغت هذه النسبة في خصوص الإستخلاصات بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب والتسوية على التوالي 98,69 % و83,62 %.

وعلى غرار التصرّف السّابق، تواصل نموّ هذه الموارد حيث تطوّرت بمبلغ 600,844 م.د وبنسبة 7,01 % في سنة 2018 مقابل نموّ بمبلغ 1.002,023 م.د وبنسبة 13,24 %.

ونتج نموّ مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2018 عن تطوّر مداخيل التسوية (+ 600,592 م.د) من بينها مبلغ 225,063 م.د تمّ تحصيله بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنيّة التي تمّ إقرارها في سنة 2018 فضلا عن تطوّر مداخيل الخصم من المورد (+ 374,693 م.د) ومداخيل المبالغ المدفوعة على الحساب (+ 283,322 م.د) حدّ منه تراجع المداخيل بعنوان المساهمة الظرفية الإستثنائية (- 657,763 م.د) وذلك لعدم تجديد العمل بنفس الإجراء في سنة 2018.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 :

بالدّينار

البنود	إنجازات 2017		إنجازات 2018		التغيّرات 2017/2018	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
- التسبقات: الخصم من المورد	6.214.471.960	72,52	6.589.164.502	71,85	374.692.542	6,03
- التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب	727.308.020	8,49	1.010.630.326	11,02	283.322.306	38,95
- التسوية	854.367.666	9,97	1.229.896.241	13,41	375.528.575	70,30
- المساهمة الظرفية الاستثنائية	773.493.907	9,02	115.730.878	1,26	-657.763.029	- 85,04
- المساهمة الاجتماعية التضامنية	-	-	225.063.295	2,46	225.063.295	-
جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة	8.569.641.553	100	9.170.485.242	100	600.843.689	7,01

[61]- موقع الواب لوزارة الماليّة –مؤشرات حول المالية العمومية – موارد ميزانية الدّولة.

ومن حيث التركيبة، استأثرت الاستخلاصات بعنوان الخصم من المورد بحصّة 71,85 % من مجموع الأداءات المباشرة الاعتيادية مقابل 72,52 % في التصّرف السابق.

1- التسبقات : الخصم من المورد

بلغت التّقديرات النهائيّة للموارد المستخلصة عن طريق الخصم من المورد في سنة 2018 ما قدره 6.097,900 م.د. وتمّ تحصيل مداخيل بهذا العنوان في حدود 6.589,164 م.د أي بزيادة قدرها 491,264 م.د ونسبة 8,06 % مقارنة بالتّقديرات.

ومقارنة بإنجازات التصرّف السّابق، سجّلت هذه الموارد زيادة بمبلغ 374,693 م.د وبنسبة 6,03 %. وتأتّت هذه الزّيادة من تطوّر الموارد المحصّلة بعنوان بعض البنود والمتمثّلة خاصّة في الخصم من المورد بعنوان "التسبقة على مواد الإستهلاك الموردة" (+ 161,580 م.د) و"مداخيل الأموال المنقولة"(+146,654 م.د) و"التّسبقة بعنوان الصفقات العموميّة" (+96,763 م.د) و"المكافأة والعمولة والوساطة والأكرية والأجور الظرفية" (+ 72,852 م.د) و"فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك" (+ 71,030 م.د) و"القيم المنقولة لغير المقيمين" (+ 31,948 م.د).

وفي المقابل حدّ من هذا التطوّر النقص المسّجل في خصوص بند الخصم من المورد بعنوان "المرتبات والأجور" (-208,063 م.د) مما أدّى إلى تواصل تراجع حصّة الخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور من جملة المبالغ المعبأة حيث مثّلت 58,13 % مقابل 64,98 % في سنة 2017. ويعود ذلك إلى مواصلة العمل بآلية الاعتماد الجبائي التي تم إقرارها في سنة 2017.[62]

فقد تمّ العمل بهذا الإجراء في سنة 2017 حيث انتفع موظفو الدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة باعتماد جبائي (الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017 والفصل 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2017). وبالنسبة لسنة 2018، نصّ الفصل 65 من قانون المالية على انتفاع الأعوان المذكورين أعلاه باعتماد جبائي يتمثّل في التّخفيض في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي المبلغ الصافي المترتب عن الترفيع في أجورهم بمقتضى الزيادات العامة والخصوصية كما تمت برمجتها خلال سنتي 2017 و2018 في إطار الأمر الحكومي عدد1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016.

ومن جهة أخرى، ساهمت الأحكام الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2018 في فصله عدد 41 والتي تمّ بموجبها الترفيع في نسبة التسبقة المستوجبة على واردات مواد الاستهلاك بصفة ظرفية من 10 % إلى 15 % بالنسبة إلى عمليّات التوريد المنجزة خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى ديسمبر 2019 في الزّيادة في الموارد المحصّلة بعنوان "التسبقة على مواد الإستهلاك المورّدة" بقيمة 161,580 م.د.

كما أنّ الزيادة المسجّلة بعنوان "مداخيل الأموال المنقولة" (+ 146,654 م.د) مرتبطة أساسا بالإجراءات المنصوص عليها ضمن قانون المالية لسنة 2018 حيث نصّ الفصل 46 على الترفيع في نسبة الضريبة المستوجبة على

[62]- التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018.

الأرباح الموزعة من 5 % إلى 10%. وقد بلغت المداخيل المحصّلة بعنوان الأرباح الموزعة في سنة 2018 ما قيمته 193,526 م.د مقابل 77,222 م.د في سنة 2017.

2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ارتفعت التّقديرات النهائيّة لسنة 2018 بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب إلى 1.024 م.د. وبلغت المقابيض المحصّلة بعنوانها 1.010,630 م.د أي بنقص قدره 13,370 م.د مقارنة بالتقديرات وبزيادة قدرها 283,322 م.د ونسبتها 38,95 % مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق.

ونتج النقص المسجّل في تعبئة الموارد مقارنة بالتقديرات النهائية أساسا عن عدم تحقيق التقديرات بعنوان تسبقات الشركات البترولية حيث بلغ الفارق بين التقديرات والموارد المحصّلة بهذا العنوان 13,215 م.د.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، نتجت الزّيادة في هذه الموارد عن تطوّر التسبقات المدفوعة بعنوان مختلف البنود حيث ارتفعت التسبقات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (+ 253,819 م.د) والأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية (+ 10,593 م.د) وبعنوان أرباح المهن غير التجارية (+ 9,596 م.د) والتسبقات المدفوعة من قبل الشركات البترولية (+ 9,314 م.د).

3- التّسوية

حدّدت التقديرات النهائية للموارد بعنوان التسوية بخصوص الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في سنة 2018 بمبلغ 1.739,900 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 1.454,960 م.د أي بنسبة 83,62 %. ويعزى هذا النقص أساسا إلى محدوديّة نسبة إنجاز تقديرات التسوية بعنوان الشركات البترولية (67,93 %) والشركات غير البترولية (76,32 %).

وعلى صعيد الإنجازات، شهدت المبالغ المحصّلة في إطار التسوية في سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا حيث تطوّرت بمبلغ 600,592 م.د وبنسبة 70,30 % مقابل تطوّر بمبلغ 192,067 م.د وبنسبة 29 % في التصرّف السابق وتراجع بمبلغ 803,522 م.د وبنسبة 54,82 % % في سنة 2016.

ويفسّر هذا النموّ خاصّة بتطوّر كلّ من الموارد بعنوان الضريبة على الشركات البترولّية بمبلغ 206,193 م.د وبنسبة 43,97 % والضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 140,304 م.د وبنسبة 153 % والمعاليم التكميليّة على كاهل شركات النفط بمبلغ 24,367 م.د وبنسبة 36,65 % والأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 18,279 م.د وبنسبة 10,26 % .

وتجدر الإشارة إلى أنّه ساهم ارتفاع أسعار المحروقات من معدل 54,3 دولار للبرميل في سنة 2017 إلى 71 دولار في سنة 2018[63] فيتطوّر مردود الضريبة الموظّفة على الشركات البترولية.

[63] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018 ص 13.

كما يرجع نموّ الموارد المحقّقة عن طريق التسوية أيضا إلى مردود المساهمة الاجتماعية التضامنيّة التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 53 من قانون الماليّة لسنة 2018 وهي مستوجبة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعة مداخيلهم للضريبة على الدخل وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفاة منها. وتستخلص في نفس الآجال وحسب نفس الطرق المعتمدة لخلاص الأداء على الدخل والضريبة على الشركات والخصم من المورد.

وقد قدّر مردود المساهمة المذكورة بمقتضى قانون الماليّة التكميلي لسنة 2018 بمبلغ 200 م.د وتمّ تحصيل 225,063م.د بهذا العنوان.

وتمّ سنّ هذه المساهمة للمساعدة في تغطية عجز الصناديق الاجتماعيّة، حيث بلغ العجز في نتيجة الاستغلال الفنيّة لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في سنة 2018 ما قيمته 1.299 م.د وبلغت ديونهما لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض حوالي 4.691 م.د إلى موفى سنة 2018.[64]

وتوزّعت مداخيل المساهمة الاجتماعية التضامنية التي تم إحداثها في سنة 2018 كما يلي:

المساهمة الاجتماعية التضامنية	الموارد المحصّلة بالدينار
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أجور ومرتبات	224.196.651
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أشخاص طبيعيون	35.737
- ساهمة اجتماعية تضامنية: نظام تقديري	3.486
- مساهمة اجتماعية تضامنية: شركات بترولية	241
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أشخاص معنويون	827.180
المجموع	225.063.295

4- المساهمة الظرفية الاستثنائية

تمّ بموجب الفصول من 48 إلى 51 من قانون الماليّة لسنة 2017 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية تخضع لها المؤسسات والشركات الخاضعة للضّريبة على الشّركات وكذلك المعفية منها والأشخاص الطبيعيون من ذوي الجنسيّة التونسيّة الخاضعون للضريبة على الدّخل في صنف الأرباح الصناعيّة والتجاريّة وأرباح المهن غير التّجارية وأرباح الأنشطة الفلاحيّة والصيد البحري والمداخيل العقاريّة وكذلك المعفيون منها.

وفي سنة 2018، تمّ بمقتضى الفصل 52 من قانون المالية إحداث معلوم ظرفي جديد لفائدة ميزانية الدّولة لسنتي 2018 و2019 يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات الماليّة باستثناء مؤسسات الدفع وعلى شركات التأمين وإعادة التأمين الناشطة طبقا لأحكام مجلة التأمين.

[64] التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2020 -ص 9- موقع وزارة الماليّة

وضبط قانون الماليّة التكميلي لسنة 2018 التّقديرات بعنوان هذه الموارد بما قيمته 115,200 م.د وتمّ استخلاصها بمبلغ 115,731 م.د أي بتحصيل بنسبة 100,46 %.

وبلغت الاستخلاصات من المساهمة الظرفية الجديدة التي تمّ سنّها في سنة 2018 ما قدره 61,588 م.د في حين بلغت تسوية استخلاص المساهمة الظرفية لسنة 2017 ما قيمته 54,143 م.د، علما وأنّه تمّ في سنة 2017 تحصيل مداخيل بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية في حدود 773,494 م.د.

وتوزّعت مداخيل المساهمة الظرفية الإستثنائية المستخلصة في سنة 2018 كما يلي:

المساهمة الظرفية المستخلصة في سنة 2018	الموارد المحصّلة بالمليون دينار
- المساهمة الظرفية الاستثنائية 2018 : البنوك والمؤسسات مالية	61,588
- المساهمة الظرفية الاستثنائية 2017: الأشخاص المعنويون غير البترولية	32,935
- المساهمة الظرفية الاستثنائية 2017: الأشخاص الطبيعيون	18,134
- المساهمة الظرفية الاستثنائية 2017: نظام تقديري	0,535
- مساهمة ظرفية استثنائية أخرى	0,778
- المساهمة الظرفية الاستثنائية 2017: الشركات البترولية	1,704
- المساهمة الظرفية الاستثنائية التطوعية 2017	0,057
المجموع	115,731

ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة

بلغت التّقديرات النهائيّة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة ما قيمته 14.887,200 م.د في سنة 2018. وتمّ في شأنها استخلاص مبالغ جمليّة بقيمة 14.645,275 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 98,37 % مقابل 100,37 % في التصرّف السّابق. وتطوّرت هذه الاستخلاصات بمبلغ 2.639,782 م.د وبنسبة 21,99 % مقابل تطوّر بمبلغ 1.491,304م.د وبنسبة 14,18 % في سنة 2017.

ويعود نموّ الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة في سنة 2018 أساسا إلى تطوّر المداخيل بعنوان جميع البنود من ذلك بند الأداء على القيمة المضافة (+ 1.280,906 م.د) وبند المعاليم الدّيوانية (+ 466,008 م.د) وبند المعلوم على الاستهلاك (+ 371,551 م.د) وبند المعاليم الأخرى (+ 306,746 م.د) وبنـــد المعـــاليم على العـــقود والمنقـــولات (+ 203,413م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإجراءات المنصوص عليها ضمن قانون المالية لسنة 2018 ساهمت في التطوّر المسجّل في مستوى الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة ويذكر منها خاصّة مراجعة المعاليم الديوانية لبعض المنتوجات والترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة بنقطة واحدة لكل نسبة مع مواصلة توسيع ميدان تطبيق هذا الأداء والترفيع في نسب

المعلوم على الاستهلاك لبعض المنتجات فضلا عن التحسّن في النشاط الاقتصادي (نمو بنسبة 2,5 % مقابل 1,9 % في سنة 2017).[65]

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة وهيكلتها في سنتي 2017 و2018 :

بالدّينار

القيمة	2017		2018		التغيّرات 2018\2017	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- المعاليم الديوانيّة	744.290.053	6,20	1.210.298.167	8,26	466.008.114	62,61
- الأداء على القيمة المضافة	6.092.056.544	50,74	7.372.961.915	50,34	1.280.905.371	21,03
- المعلوم على الاستهلاك	2.492.809.917	20,76	2.864.360.984	19,56	371.551.067	14,90
- المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)	1.070.002.880	8,91	1.273.416.064	8,70	203.413.184	19,01
- المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى	298.972.371	2,49	310.130.624	2,12	11.158.253	3,73
- المعاليم "الأخرى"	1.307.360.726	10,89	1.614.106.880	11,02	306.746.154	23,46
الجملة	12.005.492.491	100,00	14.645.274.634	100,00	2.639.782.143	21,99

1- المعاليم الديوانيّة

ضبطت التّقديرات النهائيّة لسنة 2018 بعنوان المعاليم الديوانيّة بما قيمته 1.180 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوانها 1.210,298 م.د مقابل 744,290 م.د في سنة 2017 أي بزيادة قدرها 466,008 م.د وبنسبة 62,61 % مقابل تطوّر بمبلغ 94,693 م.د وبنسبة 14,58 % في التصرّف السابق. ونتج هذا التطوّر عن تسجيل ارتفاع ملحوظ في المحاصيل بعنوان المعاليم الديوانية عند التوريد (+ 412,510 م.د) ونموّ الموارد المتأتّية من " أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التصدير" (+32,829 م.د) و" أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التوريد" (+ 20,669 م.د).

ويعود نموّ المعاليم الديوانيّة عند التوريد أساسا إلى نموّ الواردات مقارنة بالتصرّف السّابق (20 % في سنة 2018) فضلا عن الترفيع في المعاليم الدّيوانية الموظّفة على واردات مجموعة من المنتجات الاستهلاكيّة بمقتضى الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2018. وقد شمل الترفيع في معاليم بعض المنتجات الفلاحيّة وكذلك المنتجات الصناعيّة النهائيّة على غرار التجهيزات الكهرومنزلية والغلال والفواكه الطازجة والمجففّة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2018 نصّ على تطبيق معاليم ديوانية استثنائيّة على قائمة من المنتجات المورّدة ذات المنشأ التركي وذلك في حدود 90 % من المعاليم الموظّفة لمدّة سنتين ابتداء من غرة جانفي 2018.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة بين سنتي 2017 و2018:

[65] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018 ص14.

بالدّينار

البنود	2017	2018	التغيّرات 2018\2017	
			القيمة	النسبة (%)
- المعاليم الديوانية عند التوريد	537.204.262	949.714.272	412.510.010	76,79
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التوريد	204.298.579	224.967.250	20.668.671	10,12
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التصدير	2.787.212	35.616.645	32.829.433	1177,86
جملة المعاليم الديوانيّة	744.290.053	1.210.298.167	466.008.114	62,61

2- الأداء على القيمة المضافة

شهدت الانجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2018 والبالغة 7.372,962 م.د نقصا مقارنة بالتقديرات النهائيّة بمبلغ 109,038 م.د وبنسبة 1,46 %. ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّر مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2018 بمبلغ 1.280,905 م.د وبنسبة 21,03 % ونموّ بمبلغ 985,492 م.د وبنسبة 19,30 % في سنة 2017.

وترتّب تحسّن مردود الأداء على القيمة المضافة عن تطوّر كلّ من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بقيمة 723,217 م.د وبنسبة 22,22 % والأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بمبلغ 557,688 م.د وبنسبة 19,66 %.

ويعود ذلك أساسا إلى تحسّن النشاط الاقتصادي (نمو بنسبة 2,5 % مقابل 1,9 % في سنة 2017) من جهة وإلى الإجراءات المتّخذة ضمن قانون المالية من جهة أخرى.[66]

حيث تمّ بمقتضى الفصل 43 من قانون الماليّة لسنة 2018 الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة بنقطة واحدة لكل نسبة. وقد قدّر المردود المتأتي من هذا الإجراء بمبلغ 515 م.د.[67] كما ضبط الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2018 أحكاما بغرض توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة.

وتواصل خلال سنة 2018 تدعّم حصّة الأداء بنظام التّوريد ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة لتبلغ ما نسبته 53,96 % مقابل 53,44 % في سنة 2017.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطوّر المداخيل بعنوانه في سنتي 2017 و2018 :

بالدّينار

البنود	2017		2018		التغيّرات 2018\2017	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
- الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2.836.615.923	46,56	3.394.304.316	46,04	557.688.393	19,66
- الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	3.255.440.621	53,44	3.978.657.599	53,96	723.216.978	22,22
الجملة	6.092.056.544	100	7.372.961.915	100	1.280.905.371	21,03

[66] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2018 ص14.

[67] تقرير حول مشروع ميزانية الدّولة لسنة 2018 بتاريخ 13 أكتوبر 2017، ص 34

3- المعلوم على الاستهلاك

ضبطت التّقديرات النهائيّة بعنوان المعلوم على الاستهلاك لسنة 2018 بمبلغ 2.921 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 2.864.361 م.د مقابل 2.492.810 م.د في سنة 2017 أي بتطوّر بقيمة 371,551 م.د وبنسبة 14,90 % مقابل نموّ بمبلغ 318,659 م.د وبنسبة 14,66 % في التصرّف السابق.

وباستثناء الزّيادة الخصوصية على التبغ والوقود والتي سجّلت تراجعا بمبلغ 1,919 م.د، شهدت المداخيل بعنوان مختلف بنود المعلوم على الاستهلاك نموّا. وتعلّق الأمر بمعلوم الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة (+ 147,367 م.د) ومعلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد (+ 103,759 م.د) ومعلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية (+ 70,792 م.د) ومعلوم الاستهلاك على البنزين والزّيوت (+ 51,552 م.د).

وقد ساهمت في هذا النموّ الإجراءات المتخّذة بمقتضى الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2018 والمتمثلة في الترفيع في نسب المعلوم على الاستهلاك لبعض المنتجات على غرار الرخام والغرانيت والمستحضرات الكحولية والمشروبات الكحولية والسيارات السياحية واليخوت.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2017 و2018 :

بالدّينار

البنود	2017	2018	التغيّرات 2017/2018	
			القيمة	النسبة %
- معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت	705.027.966	756.579.924	51.551.958	7,31
- معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد	611.789.711	715.549.235	103.759.524	16,96
- الزّيادة الخصوصية على التبغ والوقيد	287.451.416	285.531.975	1.919.441 -	0,67-
- معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية	359.035.876	429.827.498	70.791.622	19,72
- معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة	529.504.948	676.872.352	147.367.404	27,83
الجملة	2.492.809.917	2.864.360.984	371.551.067	14,90

4- المعاليم غير المباشرة الاعتياديّة الأخرى

يتضمّن صنف المعاليم غير المباشرة الاعتياديّة الأخرى كلّا من "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان ما قيمته 3.197,654 م.د وهو ما يمثّل نسبة 21,83 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

ففي ما يتعلّق بالمعاليم على العقود والمنقولات، بلغت الموارد المحصّلة 1.273,416 م.د أي بزيادة بمبلغ 203,413م.د وبنسبة 19,01 % مقارنة بالتصرّف السابق. وتأتّت هذه الزّيادة أساسا من ارتفاع معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 138,178 م.د ونسبة 36,80 % والمعلوم الوحيد على التأمينات بمبلغ 44,945 م.د وبنسبة 30,73 % ومعاليم أخرى على التسجيل بمبلغ 26,764 م.د وبنسبة 11,75 %.

وقد ساهمت جملة من الإجراءات المنصوص عليها ضمن قانون الماليّة لسنة 2018 في الرّفع من حجم الموارد المحصّلة بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات. ويذكر في هذا الصدد الترفيع في تعريفة معاليم التسجيل من 20 دينارا إلى 25 دينارا والترفيع في معاليم الطابع الجبائي الموظفة على بعض العقود والكتابات والوثائق الإدارية وذلك بمقتضى الفصل 50 من قانون المالية لسنة 2018. إضافة إلى الإجراء المنصوص عليه بالفصل 48 والذي تمثّل في تحيين التعريفة بعنوان المعلوم الوحيد على التأمينات من 5 % إلى 6 % بالنسبة إلى عقود التأمين على أخطار الملاحة البحريّة والجويّة ومن 10 % إلى 12% بالنسبة إلى عقود التأمين على الأخطار الأخرى.

كما نصّ الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2018 على إخضاع الاتفاقيات الثنائية بمقابل المماثلة للصفقات واللزمات على غرار اتفاقيات الاستشهار والاستغلال تحت التسمية الأصلية والمعاملات أو بالنقل بمقابل لملكية حقوق صناعية أو فنية أو أدبية أو حق استغلال أو جق استعمال لهذه الحقوق أو المتعلقة بمعاملات مع الفنانين والمبدعين والرياضين بصفتهم المهنية تلك إلى معلوم التسجيل على أساس قيمتها والمقدّر ب0,5 %.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات خلال سنتي 2017 و2018:

بالدّينار

البنود	2017	2018	التغيّرات 2017/2018	
			القيمة	النسبة %
- معاليم الطابع الجبائي	375.519.151	513.697.601	138.178.450	36,80
- المعاليم على الانتقالات	317.987.745	311.416.135	- 6.571.610	2,07-
- معاليم أخرى على التسجيل	227.798.648	254.562.433	26.763.785	11,75
- المعلوم الوحيد على التأمينات	146.243.973	191.188.699	44.944.726	30,73
- معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	2.453.363	2.551.196	97.833	3,99
الجملة	1.070.002.880	1.273.416.064	203.413.184	19,01

أمّا في خصوص المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، فقد تمّ تحصيل موارد بعنوانها في حدود 310,131 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 11,869 م.د وبزيادة بمبلغ 11,158 م.د ونسبتها 3,73 % مقارنة بالتصرّف السابق مقابل زيادة قدرها 6,572 م.د ونسبتها 2,25 % في سنة 2017.

ويعود نموّ المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى أساسا إلى تطوّر الموارد المحصّلة بعنوان "معلوم الجولان على العربات السيّارة" بما قيمته 7,402 م.د و"المعلوم التعويضي على النقل" بمبلغ 3,384 م.د.

وبالنسبة إلى بند "المعاليم الأخرى"، ضبطت في سنة 2018 التقديرات النهائيّة بعنوانها بمبلغ 1.712,200 م.د. وعلى مستوى الانجاز تمّ تحصيل مبلغ 1.614,107 م.د أي بنقص قدره 98,093 م.د. ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطوّرت المداخيل بهذا العنوان بمبلغ 306,746 م.د وبنسبة 23,46 % مقابل نموّ بمبلغ 21,265 م.د وبنسبة 1,65 % في سنة 2017.

وقد نتج هذا التطّور أساسا عن ارتفاع المبلغ الذي يتّم تحويله بعنوان فائض مداخيل صناديق الخزينة بقيمة 163,526 م.د وعن تطوّر بند "خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائيّة" بقيمة 85,034 م.د و"معاليم تخص بعض المنتوجات والخدمات" بمبلغ 62,236 م.د.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّه تمّ بمقتضى الفصل 42 من قانون المالية لسنة 2018 إحداث معلوم الكشف بالأشعة على وحدات الشحن عند التوريد. وقد بلغت المداخيل بهذا العنوان 41,655 م.د. كما تمّ إحداث معلوم إقامة بالنزل السياحية بمقتضى الفصل 49 من القانون المذكور وتم تحصيل موارد بعنوانه بمبلغ 8,334 م.د.

وعلى غرار السنوات السابقة، تواصل في سنة 2018 تحويل فوائض صناديق الخزينة لفائدة ميزانيّة الدّولة وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

م.د

البنود	2014	2015	2016	2017	2018	الجملة
المبلغ المحوّل إلى موارد الميزانيّة	931,743	1.027,905	1.127,894	1.135,561	1.299,087	5.522,190

ويجدر التذكير بأنّ إدراج الموارد المتأتية من تحويلات الحسابات الخاصة في الخزينة ضمن الأداءات والمعاليم الاعتياديّة للدّولة لا يتلاءم مع صبغتها الظرفية والاستثنائية وهو ما من شأنه أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلّقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلّقة بتحصيل الموارد وبتطوّر مختلف أصناف موارد ميزانيّة الدّولة.

ثانيا- المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2018 التقديرات بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بمبلغ 1.756 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي إلى 2.555 م.د أي بزيادة قدرها 799 م.د.

وقد تجاوزت الإنجازات (2.626,255 م.د) التّقديرات النهائيّة بما قيمته 71,255 م.د والموارد المحصّلة في التصرّف السّابق (2.008,158 م.د) بمبلغ 618,097 م.د وبنسبة 30,78 %. ونتجت هذه الزّيادة عن ارتفاع كلّ من المداخيل الماليّة الاعتياديّة بقيمة 509,361 م.د ومداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة بقيمة 108,736 م.د.

أ - المداخيل الماليّة الاعتياديّة

ضبطت في سنة 2018 التّقديرات النهائيّة بعنوان المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود 1.266 م.د وتمت تعبئة موارد بعنوانها بمبلغ 1.283,370 م.د. وشهدت هذه الموارد في سنة 2018 تطوّرا ملحوظا بما قيمته 509,361 م.د وبنسبة 65,81 % مقابل ارتفاع بمبلغ 25,575 م.د وبنسبة 3,42 % في سنة 2017.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتياديّة خلال سنتي 2017 و2018:

بالدّينار

البنود	المداخيل		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النّسبة (%)
- تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة	312.215.938	685.354.486	373.138.548	119,51
- الخطايا والعقوبات الماليّة ومبالغ أخرى راجعة للدولة	378.749.184	144.040.440	- 234.708.744	- 61,97
-إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات	5.101.112	5.804.618	703.506	13,79
-مصاريف الإدارة والتّصرف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبع	5.126.884	6.500.200	1.373.316	26,79
- استخلاص فوائد القروض	43.244.089	60.638.429	17.394.340	40,22
-الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع وتأجيل دفع المعاليم	4.016.745	4.304.767	288.022	7,17
- مقابيض بعناوين شتى	22.745.311	68.241.835	45.496.524	200,03
- دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	2.200.000	307.788.948	305.588.948	-
- مداخيل مالية أخرى (مساهمات استثنائية تطوعية)	609.570	696.213	86.643	14,21
جملة المداخيل الماليّة الاعتياديّة	774.008.833	1.283.369.936	509.361.103	65,81

ونتج تطوّر المداخيل الماليّة الاعتياديّة في سنة 2018 أساسا عن الارتفاع المسجّل في مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة بمبلغ 373,138 م.د وبنسبة 119,51 % والمداخيل بعنوان دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي بمبلغ 305,589 م.د حدّ منه النقص في تحصيل المداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات ومبالغ أخرى راجعة للدولة بمبلغ 234,709 م.د ونسبة 61,97 %.

وتدعّمت في سنة 2018 حصّة المداخيل المتأتّية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل الماليّة الاعتياديّة لتبلغ 53,40 % مقابل 40,34 % في سنة 2017.

ويبيّن الجدول التّالي توزيع وتطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2017 و2018:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
حصص مرابيح البنك المركزي التّونسي	221.600.000	383.893.416	162.293.416	73,24
حصص مرابيح الشركات غير البترولية	19.061.218	32.886.576	13.825.358	72,53
فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية	3.150.000	97.800.000	94.650.000	-
حصص مرابيح الشركات البترولية	17.987.993	115.495.217	97.507.224	-
المرابيح الأخرى للخزينة	50.416.727	55.279.277	4.862.550	9,64
الجملة	312.215.938	685.354.486	373.138.548	119,51

ويعود التطوّر الملحوظ في موارد الميزانيّة بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2018 أساسا إلى ارتفاع مرابيح البنك المركزي بمبلغ 162,293 م.د وتطوّر المحاصيل بعنوان مرابيح الشركات البترولية بمبلغ 97,507م.د وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصناعية والتجارية غير البترولية بمبلغ 94,650 م.د.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة (بحساب م.د) خلال الفترة 2012-2018:

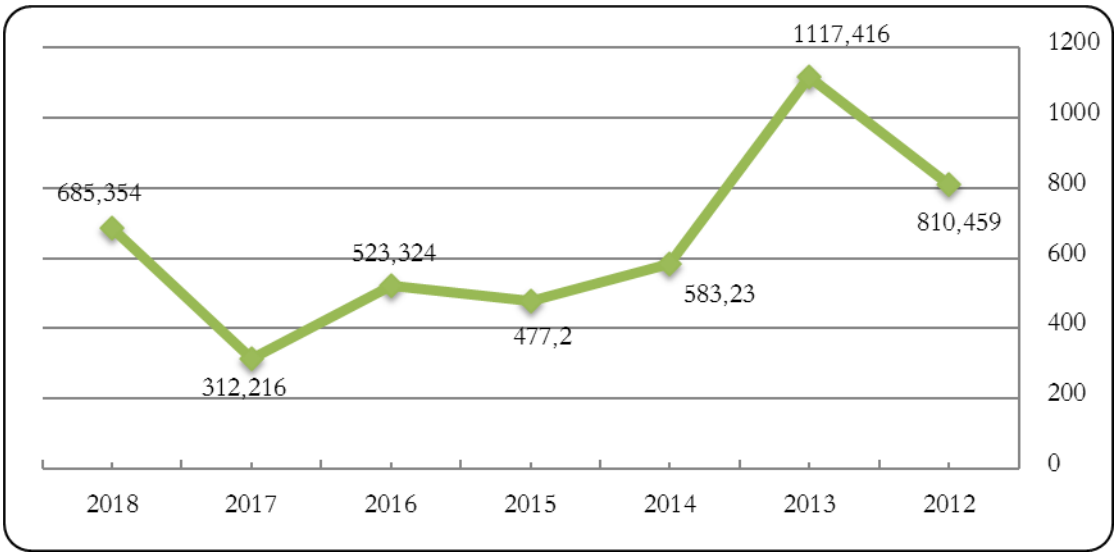

وإذا استثنينا مداخيل الدولة من مرابيح البنك المركزي التونسي، فإنّ مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة قد عرفت تراجعا ملحوظا خلال السنوات من 2014 إلى 2018.

ب – مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة

بلغت التقديرات الأوليّة لقانون الماليّة بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة لسنة 2018 ما قيمته 946 م.د. وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتبلغ التّقديرات النهائيّة 1.289 م.د أي بزيادة قدرها 343 م.د نتجت أساسا عن النموّ المنتظر في المداخيل بعنوان المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 198,5 م.د ومعاليم عبور الغاز بمبلغ 106,200م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة في سنة 2018 ما قيمته 1.342,885 م.د أي بإنجاز بنسبة 104,18 % مقابل 110,59 % في سنة 2017.

ومقارنة بالسنة السابقة، تطوّرت مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة في سنة 2018 بمبلغ 108,736 م.د وبنسبة 8,81 % في حين شهدت هذه المداخيل تطوّرا استثنائيا بمبلغ 887,887 م.د ونسبة 256,42 % في سنة 2017 متأتي أساسا من المحاصيل المحقّقة بعنوان المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 609,472 م.د (منها 276 م.د مداخيل بعنوان سنة 2016).[68]

[68] تقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2017-محكمة المحاسبات

ويبرز الجدول التالي تطوّر مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة خلال سنتي 2017 و2018:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة (%)
- المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	609.471.859	635.000.000	25.528.141	4,19
- معاليم عبور الغاز	555.134.937	605.373.342	50.238.405	9,05
- مداخيل الغابات	16.670.720	16.645.043	25.677 -	0,15 -
- بيع العقارات التابعة لأملاك الدّولة	7.642.583	10.498.012	2.855.429	37,36
- مداخيل الأكرية	27.284.337	29.052.112	1.767.775	6,48
- مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة أخرى	17.944.820	46.317.153	28.372.333	158,11
الجملة	1.234.149.256	1.342.885.662	108.736.406	8,81

ونتجت الزّيادة في مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة أساسا عن ارتفاع المداخيل بعنوان معاليم عبور الغاز بمبلغ 50,238 م.د والمداخيل بعنوان أملاك الدّولة الاعتياديّة الأخرى بمبلغ 28,372 م.د والمحاصيل بعنوان المرابيح الناتجة عن استغلال النفط بمبلغ 25,528 م.د.

II – موارد العنوان الثاني

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الثاني لميزانيّة الدّولة ما قيمته 10.431 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 10.330 م.د. وباعتبار الترفيع في التّقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 352,744 م.د، ارتفعت التّقديرات النهائيّة إلى 10.682,744 م.د مقابل 11.050,508 م.د في التصرّف السّابق مسّجلة تراجعا بمبلغ 367,764 م.د وبنسبة 3,33 % مقابل نموّ بمبلغ 1.812,527 م.د وبنسبة 19,62 % في سنة 2017.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الموارد التّي تمّت تعبئتها في سنة 2018 ما قيمته 9.135,210 م.د أي بتحصيل بنسبة 85,51 % مقابل على التوالي 11.113,689 م.د و100,57 % في سنة 2017.

وخلافا للتصرّف السّابق، سجّلت موارد العنوان الثاني المحقّقة في سنة 2018 تراجعا بمبلغ 1.978,479 م.د وبنسبة 17,80 % مقابل زيادة قيمتها 1.528,693 م.د ونسبتها 15,95 % في سنة 2017.

وترتّب هذا النقص عن تراجع موارد الاقتراض بما قيمته 2.061,207 م.د ونسبته 19,36 % حدّ منه ارتفاع المداخيل غير الاعتياديّة بما قيمته 82,728 م.د ونسبته 17,79 %.

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد العنوان الثاني المحقّقة في سنة 2018 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات سنة 2017:

بالدّينار

البنـــــــود	التقديرات النهائيّة 2018	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2018	الفارق بين الإنجازات 2017/2018	
		2017	2018		القيمة	النسبة %
المداخيل غير الاعتياديّة	730.000.000	464.925.573	547.653.734	- 182.346.266	82.728.161	17,79
مداخيل استرجاع أصل القروض	130.000.000	133.058.109	186.006.443	56.006.443	52.948.334	39,79
مداخيل غير اعتيادية أخرى	600.000.000	331.867.464	361.647.291	- 238.352.709	29.779.827	8,97
موارد الاقتراض	9.952.743.769	10.648.763.449	8.587.556.095	- 1.365.187.674	- 2.061.207.354	- 19,36
موارد الاقتراض الداخلي	2.365.000.000	1.952.554.264	2.439.309.497	74.309.497	486.755.233	24,93
موارد الاقتراض الخارجي(غير الموظفة)	6.588.839.000	7.962.384.109	5.441.565.581	- 1.147.273.419	- 2.520.818.528	- 31,66
موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة [69]	998.904.769	733.825.076	706.681.017	- 292.223.752	- 27.144.059	- 3,70
جملة موارد العنوان الثاني	10.682.743.769	11.113.689.022	9.135.209.829	- 1.547.533.940	- 1.978.479.193	- 17,80

وخلافا للتصرّف السابق، شهدت حصّة موارد الاقتراض ضمن موارد العنوان الثاني من الميزانيّة تراجعا حيث بلغت 94,01 % مقابل 95,82 % في سنة 2017 و87,01 % في سنة 2016.

أوّلا - المداخيل غير الاعتياديّة

ضبطت التّقديرات النهائيّة بعنوان المداخيل غير الاعتياديّة في سنة 2018 بمبلغ 730 م.د. وتمّ تعبئة هذه الموارد في حدود 547,654 م.د أي بنقص عن التّقديرات النهائيّة بمبلغ 182,346 م.د وبنسبة 24,98 %.

وشهدت الموارد المحصّلة في سنة 2018 زيادة بمبلغ 82,728 م.د وبنسبة 17,79 % مقابل تراجع قدره 780,007 م.د ونسبته 62,65 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت المداخيل غير الاعتياديّة بين مداخيل استرجاع أصل القروض (186,007م.د) ومداخيل غير اعتيادية أخرى (361,647 م.د).

أ - مداخيل استرجاع أصل القروض

بلغت التقديرات النهائية بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض في سنة 2018 ما قيمته 130 م.د وتمّ تعبئة موارد بهذا العنوان في حدود 186,007 م.د وهو ما يمثّل نسبة انجاز قدرها 143,08 %.

وشهدت هذه المداخيل زيادة بمبلغ 52,948 م.د وبنسبة 39,79 % في سنة 2018 مقابل 14,917 م.د ونسبة 12,63% في سنة 2017. وتوزّعت هذه المداخيل بين مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها بمبلغ 181,657 م.د ومداخيل استرجاع القروض المسندة في إطار العنوان الثاني للميزانيّة بمبلغ 4,350 م.د.

[69] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 24 جويلية 2019 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2018

وفي ظلّ تواصل عدم تضمين الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب تصرّف أمين المال العامّ لسنة 2018 للمعطيات الخاصّة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات والمنشآت العموميّة المنتفعة بتلك القروض ممّا حال دون متابعة وضعيتها من حيث مدى التزام تلك المؤسسات بجداول خلاصها، علما وأنّ محكمة المحاسبات قد طالبت بهذه المعطيات سابقا وتعهّدت وزارة المالية بتوفيرها، غير أنّها لم تلتزم بتعهّداتها تلك عند إحالة الحساب العام للسنة المالية 2018.

وجاء بالتقرير المعدّ من قبل مصالح وزارة المالية حول الدين العمومي والمرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2020 أنّ متخلّدات المؤسسات العمومية بعنوان أقساط القروض التي حلّ أجلها بلغت في سنة 2018 ما قيمته 818 م.د مقابل 700م.د في سنة 2017 و600,7 م.د في سنة 2016.

ب - مداخيل غير اعتيادية أخرى

بلغت التّقديرات النهائيّة لسنة 2018 بعنوان مداخيل غير اعتيادية أخرى 600 م.د. واقتصرت الإنجازات على مبلغ 361,647 م.د أي بنسبة تحقيق في حدود 60,27 %. ويفسّر ذلك بالنقص المسجّل في تحقيق التقديرات بعنوان مداخيل المصادرة (- 365,5 م.د) حدّت منه الزيادة في تحصيل المداخيل غير الاعتياديّة الأخرى (+ 127,147 م.د).

وخلافا لانجازات التصرّف السّابق، سجّلت هذه المحاصيل ارتفاعا بمبلغ 29,780 م.د وبنسبة 8,97 % مقابل تراجع بمبلغ 794,924 م.د وبنسبة 70,55 % في سنة 2017. ونتجت هذه الزّيادة عن ارتفاع المداخيل بعنوان الهبات الخارجية حيث تمّ تحصيل مبلغ 227,147 م.د في سنة 2018 مقابل 186,867 م.د في سنة 2017. وفي المقابل تراجعت مداخيل المصادرة حيث تمت تعبئة مبلغ 134,500 م.د في سنة 2018 مقابل 145 م.د في سنة 2017. وتمثّلت موارد الهبات الخارجية أساسا في هبة من الاتحاد الأوروبي لدعم الميزانية بمبلغ 221,611 م.د.

ثانيا- موارد الاقتراض

ضبط قانون المالية لسنة 2018 التّقديرات بعنوان موارد الاقتراض بمبلغ 9.436 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي التّرفيع فيها بمبلغ 164 م.د. وشمل الترفيع موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 165 م.د حدّ منه التّخفيض في تقديرات موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 1 م.د.

وباعتبار الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 352,744 م.د، ارتفعت التّقديرات النهائيّة لموارد الاقتراض في سنة 2018 إلى 9.952,744 م.د مقابل 10.438,508 م.د في التصرّف السّابق أي بتراجع قدره 485,764 م.د ونسبته 4,65 %. وتمّ تعبئة موارد الاقتراض إلى غاية 8.587,556 م.د أي بنسبة 86,28 %.

ومقارنة بالتصرّف السّابق، تراجعت موارد الاقتراض المحصّلة بمبلغ 2.061,207 م.د وبنسبة 19,36 %. ويفسّر هذا التراجع بانخفاض موارد الاقتراض الخارجي بقيمة 2.547,962 م.د ونسبة 29,30 % حدّت منه الزيادة بعنوان موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 486,755 م.د ونسبة 24,93 %.

وبلغت حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد العنوان الأوّل والثاني من ميزانية الدّولة 24,14 % في سنة 2018 مقابل 31,60 % في سنة 2017.

ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانية (بحساب م.د) خلال الفترة 2014- 2018 :

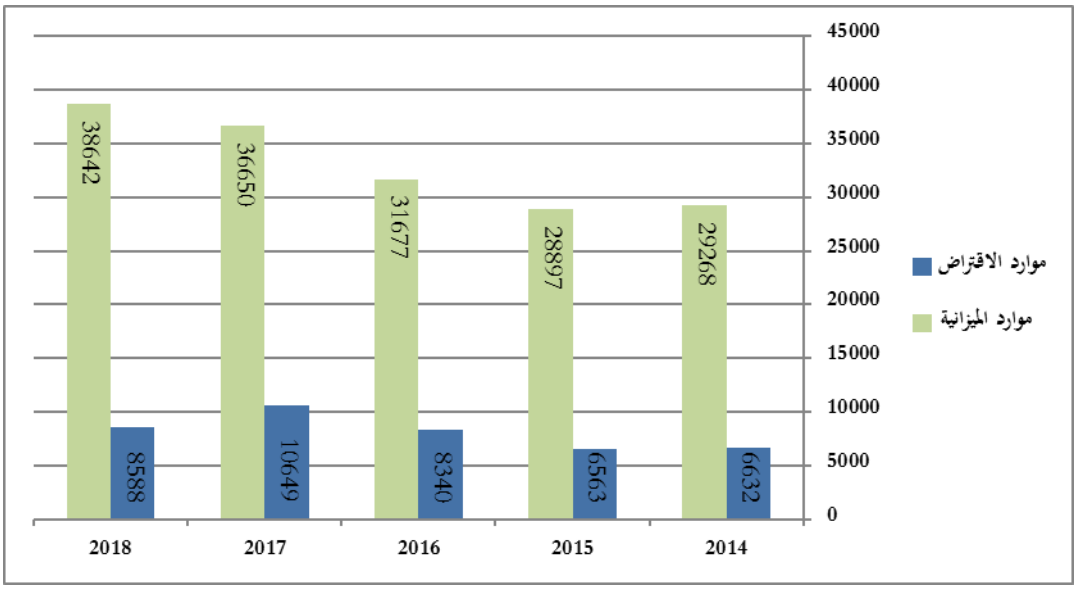

وتفاقم التداين الكلّي للدّولة (تداين داخلي وخارجي) ليبلغ ما نسبته 76,7 %[70] من النـاتج المحلي الإجمالي مقابل 69,9 % في سنة 2017 و61,9 % في سنة 2016 و55,4 % في سنة 2015.

وقد تمّ في سنة 2018 التكثيف في اللجوء إلى موارد الاقتراض الداخلي لتبلغ حصّتها 28,41 % مقابل 18,34 % في التصرّف السّابق وفي المقابل تراجعت حصّة موارد الاقتراض الخارجي لتبلغ 71,59% مقابل 81,66 % في سنة 2017.

ويبرز الرسم البياني التالي تركيبة موارد الاقتراض خلال الفترة 2014-2018:

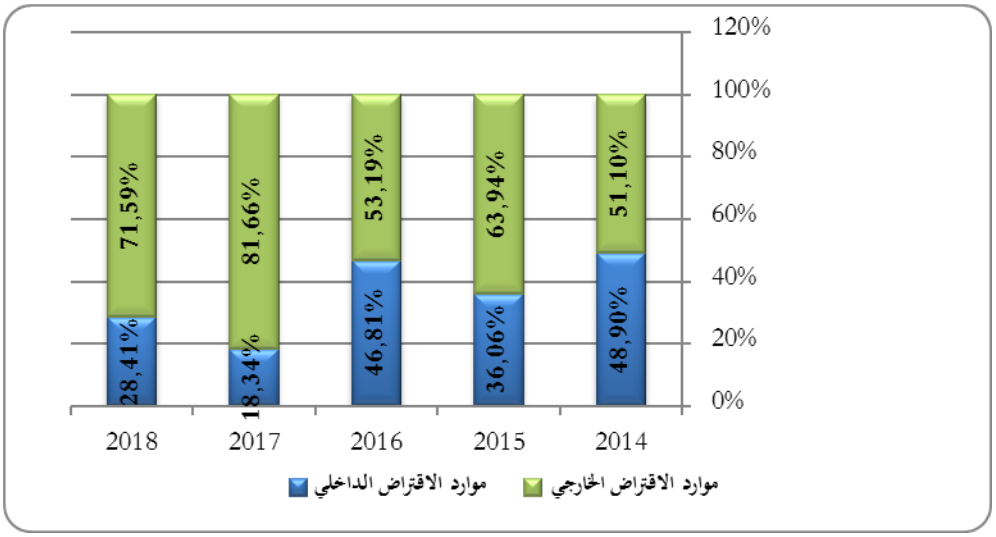

[70] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2018 ص 52.

أ - موارد الاقتراض الدّاخلي

ضبطت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2018 بعنـوان موارد الاقتراض الداخلي بما قيمته 2.200 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 2.365 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة 2.439,309 م.د أي بزيادة بمبلغ 74,309 م.د وبنسبة 3,14 % عن التّقديرات النهائيّة.

وخلافا للتصرّف السابق، تدعّمت هذه المداخيل في سنة 2018 بمبلغ 486,755 م.د وبنسبة 24,93 % مقابل تراجع قدره 1.951,458 م.د ونسبته 49,99 % في سنة 2017. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تحصيل موارد بعنوان الاقتراض الداخلي بالعملة بقيمة 736,312 م.د حدّ منه النّقص في تحصيل موارد كلّ من رقاع الخزينة القابلة للتنظير بقيمة 186,964 م.د وبنسبة 10,06 % ورقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا بقيمة 62,600 م.د وبنسبة 70,18 %.

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2017-2018:

م.د

البنود	2017		2018		التغيّرات 2018/2017	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
-رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	89,200	4,57	26,6	1,09	- 62,600	- 70,18
-رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	5,715	0,29	5,722	0,23	0,007	0,12
-رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1.857,639	95,14	670,675.1	68,49	- 186,964	- 10,06
مجموع موارد رقاع الخزينة	1.952,554	100	1.702,997	69,81	- 249,557	- 12,78
دين داخلي بالعملة	-	-	736,312	30,19	736,312	-
جملة موارد الإقتراض الداخلي	1.952,554	100	2.439,309	100	486,755	24,93

وتراجعت في سنة 2018 حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الاقتراض الداخلي حيث بلغت 68,49 % مقابل 95,14 % في سنة 2017. وبلغ رصيدها الباقي للتسديد 12.975,130 م.د وهي تمثّل ما نسبته 89,14 % من الديون المتوسطة وطويلة الأمد و58,91 % من جملة الديون الداخلية للدولة الباقية للتسديد بما فيها الديون قصيرة الأمد بعنوان إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية.

كما تمّ في سنة 2018 استعمال رصيد الحساب الخاص بالعملة بعنوان القرض البنكي المجمع بالعملة الصعبة المبرم في 24 نوفمبر 2017 بمبلغ 240 مليون أورو بما يعادل 736,312 م.د.

ب – موارد الاقتراض الخارجي

بلغت التقديرات الأوليّة المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي 7.236 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي التّخفيض فيها إلى 7.235 م.د. وباعتبار الزّيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بقيمة 352,744 م.د، بلغت التّقديرات النهائيّة 7.587,744 م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة ما قيمته 6.148,247 م.د أي بنقص قدره 1.439,497 م.د ونسبته 18,97 %. وخلافا للتصرّف السّابق، تراجعت الموارد المعبأة بقيمة 2.547,962 م.د ونسبة 29,30 % مقابل زيادة قدرها 4.260,158 م.د ونسبتها 96,03 % في سنة 2017.

وتم تحصيل موارد بعنوان الاقتراض الخارجي غير الموظّف بما قيمته 5.441,566 م.د. وتأتّت موارد القروض المتحصّل عليها من صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره 2.046,625 م.د والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 1.538,453 م.د والبنك الإفريقي للتّنمية بمبلغ 357,637 م.د وصندوق النقد الإفريقي لإصلاح المالية العمومية بمبلغ 303,098 م.د وقرض ألماني بمبلغ 301,840 م.د.

كما تمّت تعبئة موارد بمبلغ 893,913 م.د من السوق الماليّة العالمية عبر إصدار قرض رقاعي تبلغ قيمته 500 مليون أورو ويسدد دفعة واحدة بعد 5 سنوات وبنسبة فائدة تبلغ 6,75 %.

وبلغت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موفى سنة 2018 ما نسبته 75,36 % مقابل 74,89 % في التصرّف السّابق.

ويبرز الجدول الموالي توزيع ديون الدّولة والسحوبات المنجزة حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّ تعبئتها[71] :

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	25.603,413	15.791,916	61,68	23,55
- القروض متعدّدة الأطراف	45.797,600	33.286,747	72,68	42,12
- السوق الماليّة العالمية	24.782,595	24.782,595	100	22,79
- قروض المزودين	259,313	208,358	80,35	0,24
صندوق النقد الدولي	12.292,944	7.872,289	64,04	11,30
المجموع العامّ	108.735,865	81.941,905	75,36	100

وتحدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة حثّ مختلف المتدخلين لمتابعة نسق سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرّفع من تحصيل موارد ميزانيّة الدّولة المقدّرة بقانون الماليّة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمجة من جهة أخرى.

كما تؤكد على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقيد برزنامة تنفيذها بما يمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويجنّب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل محدودية موارد الاقتراض الداخلي.

[71] ملاحق الحساب العام للسنة الماليّة لسنة 2018 .

III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2018 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة بما قدره 860,681 م.د. وبلغت الانجازات 3.064,712 م.د مقابل 2.953,391 م.د في التصرّف السّابق مسجّلة بذلك زيادة قدرها 111,321 م.د ونسبتها 3,77 %. وتوزّعت هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة (87,65 %) وحسابات أموال المشاركة (12,35 %).

وباحتساب المبلغ الجملي الذي تمّ خصمه من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة (1.299,087 م.د) لفائدة موارد العنوان الأوّل لميزانية الدّولة، يبلغ مجموع موارد صناديق الخزينة 4.363,799 م.د.

أوّلا - موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2018 التقديرات النهائية لموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 816,800 م.د. وارتفعت الموارد الجملية الصافية التي تمّ تحصيلها إلى 2.686,154 م.د في سنة 2018 مقابل 2.572,305 م.د سنة 2017. وتوزّعت هذه الموارد بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 2.205,008 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 1.780,234م.د وخصم منها مبلغ 1.299,087 م.د تمّ تحويله لفائدة العنوان الأوّل من ميزانية الدّولة.

أ - الموارد المحصّلة

وارتفعت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2018 إلى ما قدره 2.205,008 م.د أي بزيادة عن التقديرات النهائيّة بمبلغ 1.388,208 م.د وبنسبة 169,96 %.

ومقارنة بسنة 2017، سجّلت الموارد المحصّلة في سنة 2018 زيادة قدرها 309,808 م.د ونسبتها 16,35 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 1 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2017 و2018.

وخصّت الزيادة صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (169,723 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (22,823 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (16,499 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (15,627 م.د) وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب (14,593 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (13,009 م.د) والصندوق العامّ للتعويـض (12,566 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد صناديق الخزينة خلال سنة 2018:

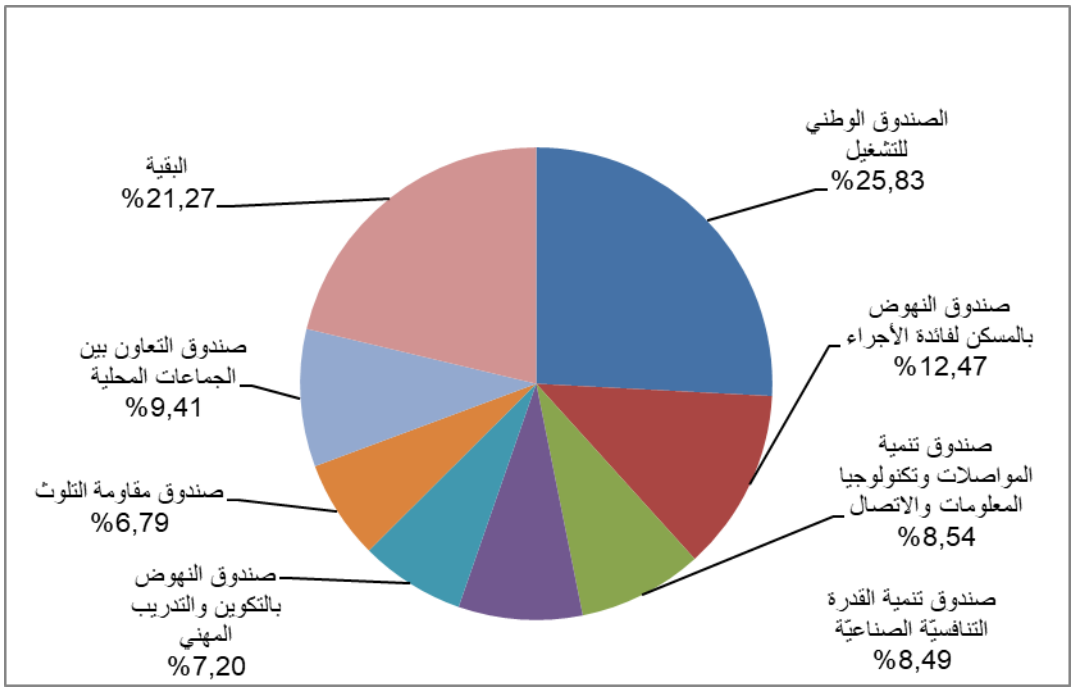

وللإشارة فقد تمّ حذف حساب المال المشترك للجماعات العمومية المحلية بمقتضى الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2018 وتمّ تحويل بقايا موارده (518,197 دينار) إلى ميزانية الدولة.

كما تمّ تسجيل موارد خلال سنة 2018 ضمن صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها والمحدث بمقتضى الفصول عدد 12 و 13 من قانون المالية لسنة 2001 والذي تمّ إعادة تفعيله عبر منشور رئيس الحكومة عدد 18 المؤرخ في 18 ماي 2018 ومذكرة وزير التربية عدد 17673 المؤرخة في 15 ماي 2018. وتتأتى موارده من هبات وتبرعات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ومن مساهمة الاولياء التي تدفع سنويا عند ترسيم التلاميذ ومن الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها لفائدة هذا الصندوق. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان هذا الصندوق(1,051 م.د) في سنة 2018.

ويلاحظ أنه، خلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية، لم يتم ضبط تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها والتي سجّلت مقابيض في سنة 2018 بلغت على التوالي 86,994 م.د و3,647 م.د و1,051 م.د.

وفي المقابل، تمّ ضبط تقديرات بمبلغ 1 م.د لصندوق دعم الصحة العمومية بالرغم من أنّه وللسنة الثانية لم يتمّ تحصيل أيّ موارد من هذه التقديرات.

كما لوحظ أنّ التقديرات المتعلقة ببعض الصناديق تعتبر ضعيفة مقارنة بما تحققه فعليّا من خلال انجازاتها المحققة خلال الفترات السابقة، علاوة عن آليات التمويل المعروفة لتلك الصناديق.

بالدينار

الصناديق	تقديرات سنة 2018	إنجازات سنة 2017	إنجازات سنة 2018
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6.000.000	54.294.071	66.613.164
صندوق مقاومة التلوث	17.000.000	133.171.656	149.670.546
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8.000.000	34.731.952	33.484.826
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74.000.000	164.472.394	187.295.112
صندوق تنمية المواصلات	90.000.000	194.675.189	188.399.152
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8.000.000	26.651.149	35.379.452
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38.000.000	261.849.552	274. 858.297
الصندوق الوطني للتشغيل	300.000.000	566.423.327	569.555.766
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	25.000.000	143.100.664	158.727.832

ب – الفوائض المنقولة

تراجعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2018 إلى 481,147 م.د مقابل 677,105 م.د في التصرف السّابق. وأفرزت سنة 2018 فوائض جملية بقيمة 1.766,450 م.د وذلك بالرّغم من خصم مبلغ جملي 1.299,087 م.د وتحويله لفائدة العنوان الأول للميزانيّة. وسجلت أهمّ الفوائض لدى الصندوق العامّ للتعويض وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتّصال وذلك على التوالي بقيمة 260,172 م.د و216,245 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخصم المشار إليه (1.299,087 م.د) تعلّق بما عدد 23 حسابا خاص في الخزينة (الملحق عدد 2) وشمل خاصّة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (262,120 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (244,746م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (119,328 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (114,176 م.د).

وأفضى تصرّف 2018 عن تسجيل فوائض جملية بقيمة 1.766,450 م.د. ويعزى تواصل وجود الفوائض بهذا الحجم أساسا إلى عدم تناسب النفقات المنجزة على هذه الحسابات والبالغة في سنة 2018 ما قيمته 919,704 م.د مع جملة مواردها الصافية البالغة 2.686,154 م.د بعد خصم المبالغ التي تمّ تحويلها إلى العنوان الأوّل من ميزانية الدولة. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 34,24 % من جملة الموارد الصافية لتلك الحسابات.

وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2014 إلى 2018 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

السنة / الحسابات	2014	2015	2016	2017	2018
الصندوق العامّ للتعويض	260,089	260,172	260,172	260,172	260,172
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	216,244	216,245	216,245	216,245	216,245
الصندوق الوطني للتشغيل	197,139	197,149	197,155	197,155	197,155
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,848	174,857	174,856	174,856	174,856
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	172,599	172,599	172,599	172,599
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	118,745	119,288	119,488	119,488	119,488
باقي الحسابات	734,012	719,237	671,838	639,719	625,935
الجملة	1.873,676	1.859,547	1.812,353	1.780,234	1.766,450

ويتبيّن من خلال الجدول أن عديد الحسابات سجّلت فوائض هامّة على مدار السنوات الأخيرة، وذلك رغم عمليات الاقتطاع التي شملتها لفائدة ميزانيّة الدّولة.

وتجدّد المحكمة دعوتها إلى العمل على الملاءمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يساهم في الرفع من حجم وجودة الخدمات العمومية التي يتمّ اسداؤها سنويّا عبر الحسابات الخاصة في الخزينة في مختلف مجالات تدخلاتها.

ثانيا - موارد حسابات أموال المشاركة

تراجع في سنة 2018 حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 378,558 م.د مقابل 381,086 م.د في سنة 2017. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة (43,882 م.د) والفوائض المنقولة (334,676 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصّلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 11,59 % مقابل 20,93 % في سنة 2017.

وللتذكير فإنّ قانون الماليّة لا يتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وتقتصر بالتّالي رقابة السلطة التّشريعية لهذه الحسابات بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانيّة الذي يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعليّة وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التّسوية.

وتمّ بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 05 أكتوبر 2018 فتح حساب أموال مشاركة بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت اسم "حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل" والذي حقّق مقابيض خلال سنة 2018 بمبلغ 2,994 م.د.

أ- الموارد المحصّلة

واصلت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة في الانخفاض حيث بلغت خلال سنة 2018 ما قدره 43,881 م.د مقابل 79,774 م.د في سنة 2017 مسجّلة نقصا بمبلغ 35,893 م.د وبنسبة 44,99 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 3 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة.

وشملت الحسابات التي تقلّصت مواردها أساسا حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (-22,689 م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (-18,784 م.د) وسجّلت أهمّ الزّيادات لدى حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل (+2,994 م.د) وحساب الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة قطاع تربية الماشية بتطاوين (+2,448 م.د).

كما تبيّن أنّ 22 حسابا لم تسجل أي عملية مقابيض أو دفوعات طيلة السنوات الست الأخيرة حيث يرتفع مجموع مواردها إلى 8,555 م.د وفق ما يبرزه الملحق عدد 4.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى النظر في مآل تلك الحسابات وفي الأرصدة المتوفرة بها.

ب- الفوائض المنقولة

شهدت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2018 ارتفاعا مقارنة بالتصرف السابق لتبلغ 334,676 م.د مقابل 301,312 م.د في 2017. وفي موفّى سنة 2018 بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى تصرف سنة 2019 مبلغ 304,274 م.د.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (60,951 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (40,378 م.د) وحساب القروض الجامعية (22,427 م.د) وحساب المصاريف الخصوصيّة للإدارة العامّة للديوانة (21,167 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (19,470 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2018:

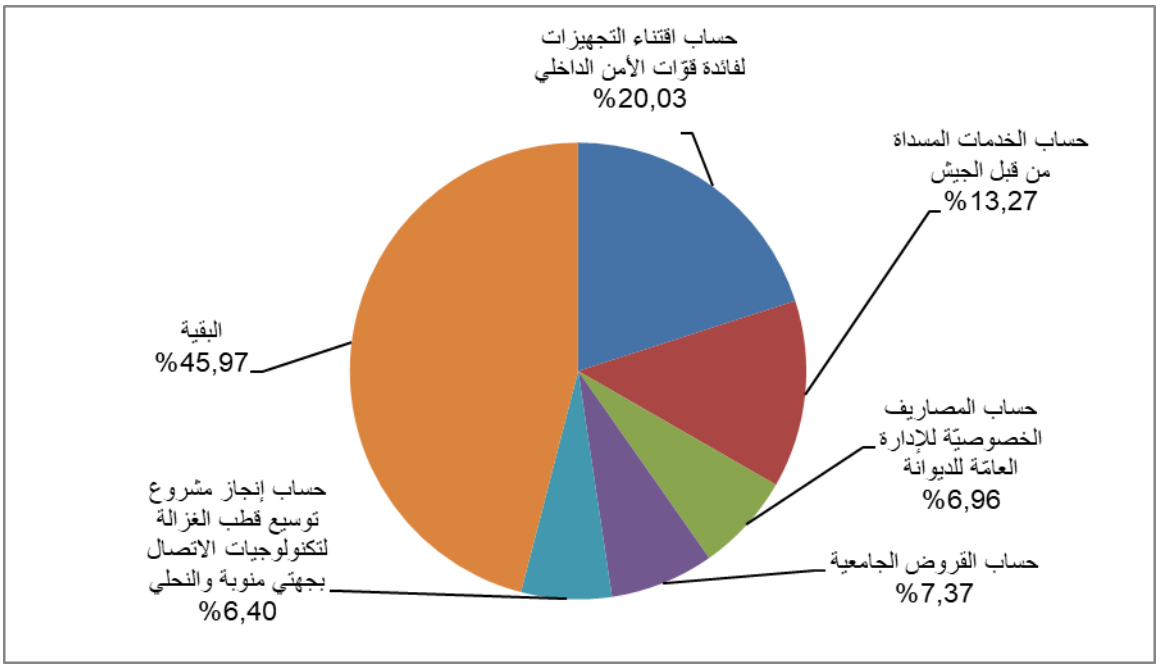

القسم الثاني- موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

بلغ في سنة 2018 عدد المؤسسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 2524 مؤسّسة. وحقّقت هذه المؤسسات خلال تصرّف 2018 موارد جملية قدرها 1.991,004 م.د مقابل 2.006,048 م.د م.د في سنة 2017 مسجلة تراجعا قدره 15,044 م.د ونسبته 0,75 %. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأوّل (1.293,017 م.د) والعنوان الثاني (697,987 م.د).

I- موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة ما قيمته 1.482,752 م.د في سنة 2018. وبلغت الموارد المحصّلة 1.293,017 م.د مسجلة مقارنة بالتصرّف السّابق (1.185,882 م.د) نموّا بقيمة 107,135 م.د وبنسبة 9,03 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 5 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2018.

ويعود ارتفاع موارد العنوان الأوّل أساسا لنموّ موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الصّحة (+ 71,441 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (+ 14,350 م.د) ووزارة شؤون الشباب والرياضة (+ 7,042م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+ 6,643 م.د) حدّ منه تراجع موارد عدد من المؤسسات الأخرى وخاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الداخلية (- 0,909 م.د) وإل وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي(- 0,771 م.د).

ويبيّن الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العمومية في سنة 2018 حسب وزارات الإشراف:

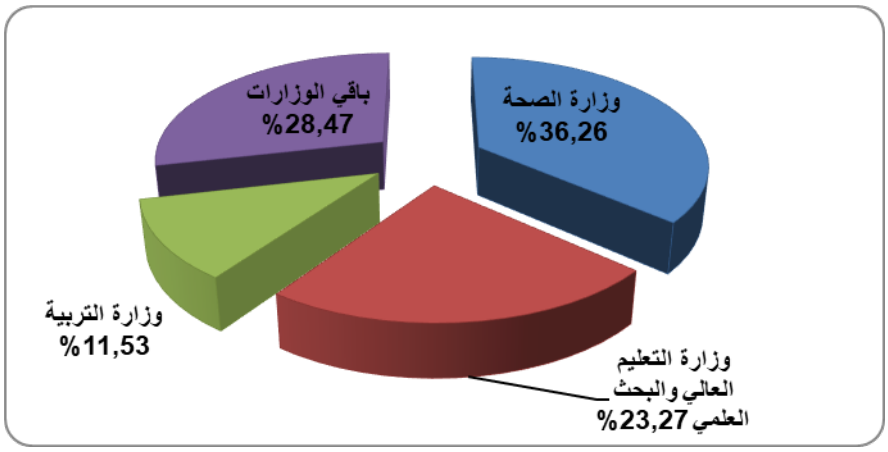

وانقسمت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2018 بين مواردها الذاتية (659,470 م.د) ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة (633,547 م.د). وخلافا للسنة السّابقة، ارتفعت حصّة الموارد الذاتيّة ضمن الموارد الجمليّة إلى 51 % سنة 2018 مقابل 48,03 % في سنة 2017.

II - موارد العنوان الثاني

تراجعت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى 697,987 م.د في سنة 2018 مقابل 820,166 م.د في سنة 2017 أي بانخفاض قدره 122,179 م.د ونسبته 14,09 %.

وتتوزّع موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة والفوائض المنقولة من التصرّف:

أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السّنة

تراجعت الموارد المحصّلة في سنة 2018 والبالغة 505,411 م.د بمبلغ 79,917 م.د وبنسبة 13,65 % مقابل ارتفاع بمبلغ 53,798 م.د وبنسبة 10,12 % في التصرّف السابق. واستأثرت كل من المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التربية على التوالي بنسبة 58,11 % و27,42 % من الموارد المحصّلة في سنة 2018 مقابل نسبة 52,86 % و25,50 % في سنة 2017.

ويبرز الجدول بالملحق عدد 6 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة خلال سنتي 2018 و2017.

ثانيا – الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق

ارتفع حجم الفوائض المنقولة من التصرّف السابق، حسب المعطيات الواردة بالحساب العام لتصرّف 2018، إلى ما قيمته 206,476 م.د.

ولوحظ تباين في حجم الفواضل المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بهذا العنوان بمبلغ 234.002.021,399 د في حين تضمن الحساب العام لسنة 2018 مبلغا مغايرا (206.476.350,936 د).

القسم الثالث- موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 189,887 م.د في سنة 2018 مقابل 148,974م.د في التصرّف السّابق أي بارتفاع بنسبة 27,46 %. وبعد تنقيح هذه الاعتمادات الأولية بلغت التقديرات النهائيّة 194,829 م.د مقابل 151,868 م.د في سنة 2017 .

وبلغت مقابيض العنوان الثاني لموارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج ما مجموعه 14,360 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 8,058 م.د وفواضل منقولة قدرها 6,302 م.د.

ولوحظ تباين في حجم الفواضل المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بهذا العنوان بمبلغ 5.895.629,973 دينار في حين تضمن الحساب العام لسنة 2018 مبلغا مغايرا (6.302.525,531 دينار).

القسم الرابع- موارد الصناديق الخاصّة

ارتفع حجم موارد الصناديق الخاصّة في سنة 2018 إلى 795,764 م.د موزّعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السّابقة (547,074 م.د) ومنحة الدولة (109,684 م.د) والموارد الذّاتية (139,006 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر أرصدة هاته الصناديق بين سنتي 2017 و2018:

بالدّينار

بيان الصندوق	الرصيد في 31 ديسمبر 2017	موارد سنة 2018			الموارد الجمليّة لسنة 2018	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
		منحة الدّولة	الموارد الذاتيّة	تحويل مبلغ من صندوق إلى صندوق		
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	15.416.563	20.000.000	2.221.320		37.637.883	11.125.255
الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	6.240.190	-	15.148.684		21.388.874	21.388.874
صندوق تغطية مخاطر الصرف	264.902	-	57.184.396		57.449.298	250.473
الصندوق الوطني للضمان	453.326.239	-	43.766.636		497.092.875	492.877.042
صندوق ضمان المؤمّن لهم	29.697.567	-	17.794.437		47.492.004	42.495.116
الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري	23.589.492	20.553.000	1.025.811	694 000-	44.474.303	27.168.589
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	895.480	-	385	694.000	1.589.865	919.178
الحساب المركزي	17.643.280	69.131.420	1.864.260		88.638.960	31.798.889
الجملة	547.073.713	109.684.420	139.005.929	-	795.764.062	628.023.416

وسجّل في سنة 2018 ارتفاع في موارد هذه الصناديق بمبلغ 65,102 م.د مقابل 32,482 م.د في سنة 2017. وشمل الارتفاع أساسا الصندوق الوطني للضمان (+ 39,551 م.د) والحساب المركزي (+24,752 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (+ 12,068 م.د). أمّا التراجع، فقد تعلّق أساسا بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية (- 16,402 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (- 4,489 م.د).

كما تم تحويل مبلغ 0,694 م.د من الصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري إلى صندوق النهوض بقطاع الزيتون بمقتضى مكتوب من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 15 ديسمبر 2017.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ بمقتضى الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2018 إحداث صندوق خاص "صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية" يتولى تعويض الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

ويموّل الصندوق المذكور بمنحة من ميزانية الدولة في حدود 30 م.د سنويا وبمساهمة المصرحين تحتسب على أساس مقاييس تضبط بمقتضى أمر حكومي وبمعلوم تضامني يوظف بنسبة 1 % على قائمة من المنتجات تضبط بمقتضى أمر حكومي. ولم يتمّ تحقيق موارد بعد بعنوان هذا الصندوق الجديد خلال سنة 2018.

ونتج عن تصرّف 2018 تراكم أرصدة الصناديق الخاصّة بمبلغ جملي يساوي 628,023 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 547,074 م.د في التصرف السابق. وتعلّقت الأرصدة في سنة 2018 أساسا بالصندوق الوطني للضمان (492,877م.د) أي بنسبة 78,48 %.

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة

تتضمّن التّحاليل المتعلّقة بتكاليف ميزانيّة الدّولة لسنة 2018 العنوانين الأوّل والثّاني وصناديق الخزينة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل - تكاليف ميزانيّة الدّولة

تمّ بموجب قانون الماليّة لسنة 2018 رصد اعتمادات بعنوان نفقات ميزانيّة الدّولة بما قيمته 35.851 م.د مقابل 32.200 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قدره 3.651 م.د ونسبته 11,34 %. وتمّ بمقتضى قانون المالية التّكميلي الترفيع فيها إلى 37.566 م.د أي بما قدره 1.715 م.د ونسبته 4,78 % .

ومن جهة أخرى، تمّ إدخال تعديلات على هذه التقديرات من خلال التّرفيع في الاعتمادات المتعلقة بنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بما قيمته 352,744 م.د[72].

وباعتبار الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة والبالغة 43,881 م.د، ترتفع التقديرات النهائيّة لميزانيّة الدّولة بالنسبة لسنة 2018 إلى ما جملته 37.962,625 م.د مقابل 34.643,281 م.د في سنة 2017 مسجّلة تطورا قدره 3.319,344 م.د ونسبته 9,58 % مقابل 5.189,823 م.د ونسبة 17,62 % في التصرّف السّابق.

وشملت الزّيادة في سنة 2018 اعتمادات العنوان الأوّل (+ 2.797 م.د) والاعتمادات المخصّصة للعنوان الثاني (+519,736 م.د) والحسابات الخاصّة في الخزينة (+ 38,5م.د) أما الاعتمادات المرصودة لحسابات أموال المشاركة فقد سجلت تقلّصا قدره 35,893 م.د.

وعملا بمقتضيات منشور رئاسة الحكومة المؤرخ في 7 جوان 2017 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018، تواصل توسيع نطاق منهجيّة التّصرف في الميزانيّة حسب الأهداف ليرتفع العدد الجملي للوزارات التي انخرطت في هذه التّجربة إلى 25 وزارة خلال سنة 2018، وذلك إثر انخراط وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الخارجية في هذه المنظومة وتقديم ميزانيّاتها وفق المنظور البرامجي.

أمّا الميزانيّات التي بقيت خارج هذا المنظومة فقد تعلّقت بكلّ من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني إلى جانب المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات وهيئة الحقيقة والكرامة[73].

---

[72] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في24جويلية 2019 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2018.

[73] تمت بمقتضى القرار عدد 13 الصادر عن مجلس الهيئة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 المصادقة على إنهاء مهام أعضائه ابتداء من 1 جانفي 2019.

على صعيد الإنجاز، ارتفعت الدفوعات الجملية في سنة 2018 إلى 37.447,486 م.د مقابل 34.288,163 م.د في التصرف السابق مسجلة زيادة جملية قدرها 3.159,323 م.د ونسبتها 9,21 %. ومقارنة بالاعتمادات النهائية مثلت هذه النفقات ما نسبته 98,64% مقابل98,97 % في سنة 2017.

وارتفعت فواضل الاعتمادات الناتجة عن تنفيذ ميزانيّة 2018 إلى ما جملته 515,139 م.د مقابل 355,118 م.د في سنة 2017 أي بتطوّر قدره 45,06 %. وتوزعت بين العنوان الأوّل (237,108 م.د) والعنوان الثّاني (411,337 م.د). أما بالنسبة للحسابات الخاصّة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة فقد شهدت تجاوزا للاعتمادات المفتوحة بما قيمته على التوالي 102,904 م.د و30,402 م.د

وينصّ الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يمكن الترخيص في منح أي تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية الدولة....إلا إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد...وتسوى هذه التسبقة في الأجل المحدد بالقوانين والتراتيب الخاصة بها وإلا في بحر التسعة أشهر الموالية لمنحها...".

وخلافا لهذه الأحكام، يبرز حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2018 في مستوى عمليات الخزينة، وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانيّة بلغت 709,446م.د وشملت مبلغ 327,998 م.د تعلّق بتسديد الدّين العمومي و356,388 م.د خصّ العنوان الأوّل و25,060 م.د شمل العنوان الثاني من الميزانيّة. وإنّ تراكم هذه البقايا يعكس عدم توفّر اعتمادات مقرّرة لها ضمن ميزانية السّنة.

ومن شأن هذا التصرّف أن يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2018 في مستوى البنود المعنية بتلك التسبقات وذلك في حدود المبالغ المسندة خلال السّنة وغير المسواة إلى غاية 31 ديسمبر منها. وتجدر الإشارة إلى أن التسبقات غير المسواة في موفى سنة 2017 بلغت 1.801,840 م.د وفي موفى سنة 2018 بلغت 709,446م.د وهو ما يعكس التعويل المتزايد على متوفرات الخزينة لتمويل ميزانيّة الدّولة.

وعلى عكس التصرف السابق، تراجع نسق نموّ نفقات ميزانيّة الدّولة في سنة 2018 حيث سجلت نسبة نمو قدرها 9,21% مقابل 17,90 % في سنة 2017. وناهزت حصّة هذه النّفقات من الناتج المحلّي الإجمالي نسبة 35,48% وهي تقريبا نفس النسبة التي حققتها في 2017 (35,47 %).

وعلى مستوى هيكلة نفقات الميزانيّة، مثّلت نفقات التصرّف (23.400,099 م.د) الجزء الأوفر منها وذلك بحصّة بلغت 62,49 % مقابل 61,94 % في التصرف السابق. أما بالنسبة لنفقات التّنمية (5.212,406 م.د) فقد تواصل تقلّص حصتها لتصل إلى 13,92 % مقابل 14,95 % في سنة 2017 علما أنها كانت في حدود 16,38 % في سنة 2016.

ويبرز الرسم الموالي تطوّر كلّ من نفقات التنمية ونفقات التصرف ومقارنتها بتطوّر نفقات الميزانية خلال السنوات 2014-2018:

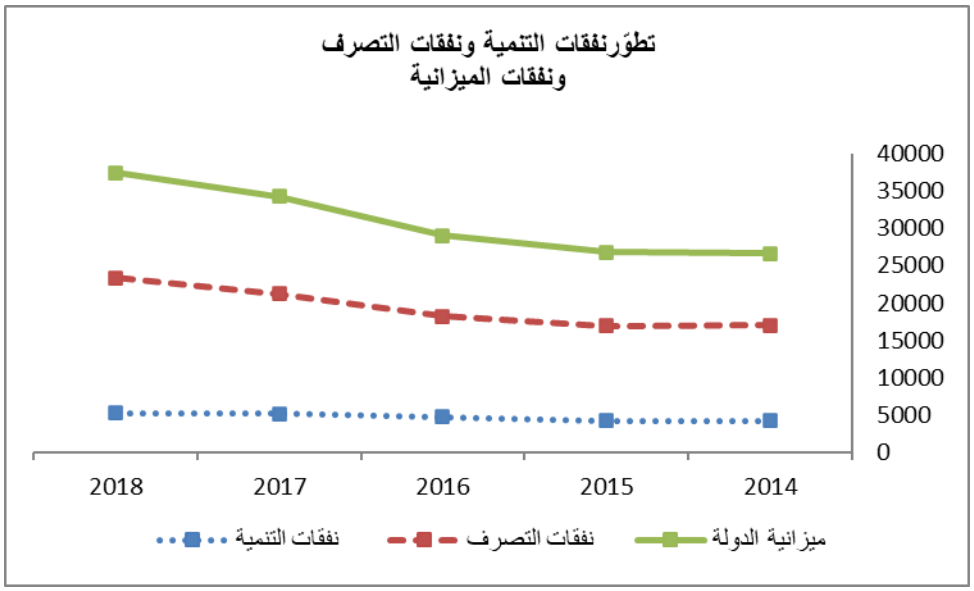

ويلاحظ، من الرسم أعلاه، أنّ نفقات التصرف شهدت تطورا بنفس نسق تطور نفقات الميزانية في حين أن نفقات التنمية لم تشهد نفس نسق التطور وعرف حجمها استقرارا مما أدى إلى تراجع مستمر لحصتها ضمن نفقات الميزانية من سنة 2014 إلى سنة 2018.

وفي خصوص نفقات خدمة الدّين العمومي فقد تواصلت حصّتها في الارتفاع على غرار السنة السابقة، حيث بلغت 20,94 % مقابل 20,67 % في 2017 و18,24 % في سنة 2016.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات الميزانيّة خلال السنوات من 2014 إلى 2018:

م.د

السنة / البيانات	2014	2015	2016	2017	2018	التغيّرات 2017/2018	
						القيمة	النسبة%
- نفقات التصرّف	17.039,818	16.964,578	18.214,518	21.237,640	23.400,099	2.162,459	10,18
- نفقات التنمية	4.176,895	4.239,658	4.763,412	5.125,717	5.212,406	86,689	1,69
- خدمة الدّين العمومي	4.674,997	4.761,895	5.304,148	7.086,325	7.840,993	754,668	10,65
- صناديق الخزينة	770,471	805,002	801,561	838,481	993,988	155,507	18,55
الجملة	26.662,181	26.771,133	29.083,639	34.288,163	37.447,486	3.159,323	9,21
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)[74]	80.790,000	84.656,200	90.350,400	96.660,100	105.535,000	8.874,900	9,18
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	33,00	31,62	32,19	35,47	35,48	_	_

[74] تقارير البنك المركزي خلال الفترة 2014-2018

وتوزّعت النفقات المنجزة في سنة 2018 بين العنوان الأوّل (26.155,092م.د) والعنوان الثّاني (10.298,406 م.د) وصناديق الخزينة (993,988 م.د).

- نفقات العنوان الأوّل

بلغت تقديرات نفقات العنوان الأوّل بقانون الماليّة لسنة 2018 ما قيمته 24.728,200 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بمبلغ 1.664 م.د لتضبط نهائيا في حدود 26.392,200 م.د. وشمل التّرفيع أساسا قسم التدخّل العمومي (1.583 م.د) وقسم التّأجير العمومي (63 م.د).

وشهدت سنة 2018 ارتفاعا في التقديرات النهائية للعنوان الأوّل قدره 2.797 م.د ونسبته 11,85 % مقابل 3.246م.د ونسبة 15,95 % بالتصرّف السابق.

وارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات العنوان الأوّل إلى ما قدره 26.155,092 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات النهائيّة بنسبة 99,10 % مقابل 99,55 % في سنة 2017. وترتّب عن تنفيذ هذه الميزانيّة فواضل اعتمادات بما قيمته 237,108 م.د تعلّقت أساسا بالتّأجير العمومي (201,275 م.د).

وشهدت سنة 2018 ارتفاعا في نفقات العنوان الأوّل قدره 2.666,021 م.د ونسبته 11,35 % مقابل 3.291,405م.د ونسبة 16,30 % في التصرف السابق. ويعزى هذا النموّ إلى تطوّر الدّفوعات المنجزة بعنوان كلّ من نفقات التصرّف (+2.162,459 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 503,562 م.د).

وتتضمّن التّحاليل التّالية تقديرات نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2018 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السّنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيّا وجهويّا.

أوّلا - الاعتمادات المفتوحة

قدّرت نفقات العنوان الأوّل في سنة 2018 في حدود 24.728,200 م.د. وتمّ الترفيع فيها إلى 26.392,200 م.د أي بزيادة نسبتها 6,73 % بموجب قانون الماليّة التكميلي.

وتوزعت التعديلات على مستوى أقسام نفقات العنوان الأوّل بين التّدخل العمومي (+1.583 م.د) والتأجير العمومي (+ 63 م.د) والنفقات الطارئة (+ 50 م.د) وفوائد الدين العمومي (- 32 م.د).

وفضلا عن ذلك، شهدت اعتمادات العنوان الأوّل تعديلات ترتيبية تمّ بموجبها توزيع الاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة على بقيّة أقسام نفقات التصرّف وكذلك تحويل الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول[75].

وبالنسبة للاعتمادات المرسّمة بباب النّفقات الطارئة وغير الموزّعة، ضبط قانون الماليّة لسنة 2018 مبلغها في حدود 404,200 م.د، ثمّ اقتضى قانون الماليّة التكميلي الترفيع فيها إلى 454,200 م.د مقابل 241,207 م.د في السّنة السّابقة. وتمّ توزيع هذه الاعتمادات على بقية الأقسام في حدود 454,052 م.د أي بنسبة 99,97 % مقابل 99,80 % في التصرّف السّابق.

واستأثر قسم التّدخل العمومي بمبلغ 211,819 م.د وبنسبة 46,65 % مقابل 34,72 % في التصرّف السّابق يليه قسم التّأجير العمومي باعتمادات تكميلية قدرها 165,800 م.د وهو ما يمثّل نسبة 36,51 % مقابل 39,51 % في التصرّف السّابق. وأخيرا انتفع قسم وسائل المصالح من قسم نفقات التصرّف الطارئة باعتمادات قدرها 76,434 م.د وهو ما يمثّل نسبة 16,83 % مقابل 25,77 % في سنة 2017.

وتلاحظ محكمة المحاسبات حول مدى وجاهة تخصيص جزء هامّ من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي(165,780 م.د) نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء خاصّة وأنّه سبق تعديلها بموجب قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2018 بالزّيادة في مبلغها بقيمة 63 م.د. كما لوحظ تسجيل فائض بين جملة الاعتمادات المفتوحة والمدفوعة بباب نفقات التأجير العمومي بمبلغ 201,275 م.د.

وبالنسبة لتوزيع الاعتمادات التّكميلية بين أبواب الميزانيّة، فقد استأثرت وزارة الشؤون الاجتماعيّة بالنصيب الأوفر وذلك بمبلغ 164,828 م.د (منه 158,728 م.د لقسم التدخّل العمومي)، تليها وزارة الصحة وذلك بمبلغ 74,458 م.د (منه 53 م.د لقسم التّأجير العمومي)، تليها وزارة الشؤون المحلية والبيئة باعتمادات تكميلية قدرها 40,826 م.د خصّصت بكاملها لقسم التدخّل العمومي. ويبيّن الملحق عدد 7 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام في سنة 2018.

أمّا الاعتمادات التي تمّ تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل، فقد ارتفع حجمها في سنة 2018 حيث بلغت 73,634 م.د مقابل 59,497 م.د في التصرّف السّابق. ومثّلت هذه التحويلات نسبة 0,28 % من الاعتمادات النهائيّة لنفقات العنوان الأول لسنة 2018.

[75]- أمر عدد 713 لسنة 2019 مؤرخ في 24 جويلية 2019 يتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد إعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم و من فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2018.

وأفضت هذه التّحويلات إلى زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح (2,598 م.د) وقسم التدخل العمومي (1,295 م.د) مقابل انخفاض صاف للاعتمادات المخصّصة لقسم التأجير العمومي (3,893 م.د). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2018.

ويبلغ حجم الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة في سنة 2018 ما قيمته 26.392,200 م.د. ويبرز الجدول الموالي توزيع الإعتمادات النهائيّة بين أقسام العنوان الأوّل في سنة 2018 ومقارنتها باعتمادات سنة 2017:

بالدّينـار

الأقسام	الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات +	التحويلات -	الاعتمادات النهائيّة 2017	الاعتمادات النهائيّة 2018	التغيّرات 2017/2018 القيمة	التغيّرات 2017/2018 النسبة %
I	التأجير العمومي	14.751.000.000	14.814.000.000	165.799.789	51.300.156	55.192.925	14.393.885.740	14.975.907.020	58.202.1280	4,04
II	وسائل المصالح	1.150.000.000	1.150.000.000	76.432.988	17.592.623	14.994.794	1.149.876.735	1.229.030.817	79.154.082	6,88
III	التدخّل العمومي	5.636.000.000	7.219.000.000	211.819.222	4.740.916	3.445.976	5.795.953.544	7.432.114.162	1.636.160.618	28,23
VI	نفقات التصرّف الطارئة	404.200.000	454.200.000	454.051.999-	-	-	483.981	148.001	335.980-	69,42-
	نفقات التصرّف	**21.941.200.000**	**23.637.200.000**	-	**73.633.695**	**73.633.695**	**21.340.200.000**	**23.637.200.000**	**2.297.000.000**	**10,76**
V	**فوائد الدّين العمومي**	**2.787.000.000**	**2.755.000.000**	-	-	-	**2.255.000.000**	**2.755.000.000**	**500.000.000**	**22,17**
	المجموع	**24.728.200.000**	**26.392.200.000**	-	**73.633.695**	**73.633.695**	**23.595.200.000**	**26.392.200.000**	**2.797.000.000**	**11,85**

وتأتّت الزيادة في حجم الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل في سنة 2018، مقارنة بالتصرّف السابق، بما قيمته 2.797 م.د أساسا من نمو الاعتمادات المخصصة لأقسام التدخّل العمومي (+ 1.636,161 م.د) والتّأجير العمومي (582,021 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 500,000 م.د) ووسائل المصالح (+ 79,154 م.د).

وتعلّقت أهمّ الزّيـادات بكلّ من وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة (+ 1.150,201 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+277,219 م.د) ووزارة التجارة (+ 262,171 م.د) ووزارة الداخلية (+ 242,006 م.د). وفي المقابل سجّل تراجع أساسا لدى وزارة التربية (-226,870 م.د).

ويبرز الملحق عدد 9 تطوّر اعتمادات العنوان الأوّل لسنة 2018 حسب أبواب الميزانيّة.

ثانيا- الاعتمادات المأمور بصرفها

ارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2018 من ميزانيّة العنوان الأوّل إلى ما قيمته 26.155,092 م.د أي ما يمثّل نسبة 99,10 % من الاعتمادات النهائيّة مقابل 99,55 % في السّنة السّابقة. وتوزّعت الاعتمادات المتبقيّة والبالغة 237,108 م.د بين أقسام التأجير العمومي (201,275 م.د) ووسائل المصالح (20,949 م.د) والتدخّل العمومي (14,729 م.د) ونفقات التصرف الطارئة (0,148 م.د) وفوائد الدّين العمومي (0,007 م.د).

وشهدت نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2018 ارتفاعا بما قيمته 2.666,021 م.د ونسبته 11,35 % على غرار السنة السابقة التي شهدت كذلك ارتفاعا بما قيمته 3.291,405 م.د ونسبته 16,30 %.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل في سنة 2018 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2017 :

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية 2018	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2018/2017	
		تصرف 2017		تصرف 2018			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**23.637,200**	**21.237,640**	**90,41**	**23.400,099**	**89,47**	**2.162,459**	**10,18**
التأجير العمومي	14.975,907	14.352,389	61,10	14.774,632	56,49	422,243	2,94
وسائل المصالح	1.229,031	1.112,503	4,74	1.208,082	4,62	95,579	8,59
التدخّل العمومي	7.432,114	5.772,748	24,58	7.417,385	28,36	1.644,637	28,49
نفقات التصرّف الطارئة	0,148	-	-	-	-	-	-
فوائد الدين العمومي	**2.755,000**	**2.251,431**	**9,59**	**2.754,993**	**10,53**	**503,562**	**22,37**
الجملة	**26.392,200**	**23.489,071**	**100**	**26.155,092**	**100**	**2.666,021**	**11,35**

ويتبيّن من الجدول، أنّ الزيادة المسجّلة في نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2018، مقارنة بالتصرّف السابق، نتجت أساسا عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان كل من قسم التدخّل العمومي (1.644,637 م.د) وفوائد الدّين العمومي (503,562 م.د) والتّأجير العمومي (422,243 م.د).

وسجّلت أهمّ الزّيـادات لدى كلّ من وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة (+ 1.150,243 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+269,597 م.د) ووزارة التجارة (+ 266,910 م.د) ووزارة الشؤون الإجتماعية (+ 239,125 م.د) ووزارة الداخلية (+ 166,453 م.د). وفي المقابل سجّل تراجع أساسا لدى وزارة التربية (- 227,117 م.د).

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2018 موزّعة حسب أبواب الميزانيّة.

أ- نفقات التصرّف

ضبطت في سنة 2018 الاعتمادات النهائيّة المرصودة لنفقات التصرّف بمبلغ 23.637,200 م.د مقابل 21.340,200 م.د في سنة 2017 أي بزيادة قدرها 2.297 م.د ونسبتها 10,76 % .

وارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها إلى 23.400,099 م.د مقابل 21.237,640 م.د في التصرّف السابق أي بتطوّر نسبته 10,18 %. وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 98,99 % مقابل 99,52 % في سنة 2017. وشهدت سنة 2018 انخفاضا في حصّة نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل لتبلغ نسبة 88,49 % مقابل 94,04 %.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل بحساب المليون دينار من سنة 2014 إلى 2018 :

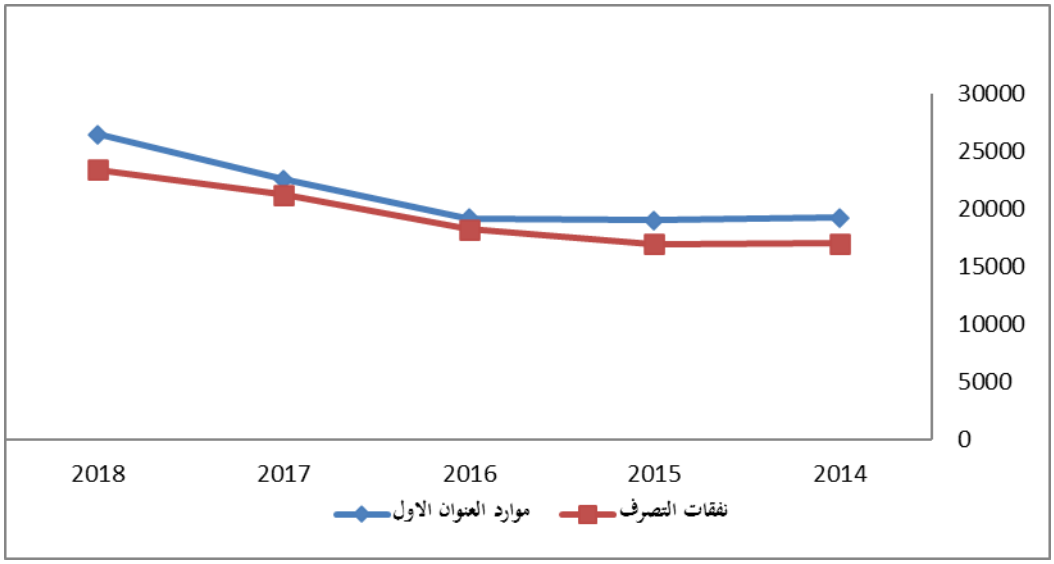

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التصرف بين مختلف الأقسام في سنة 2018 :

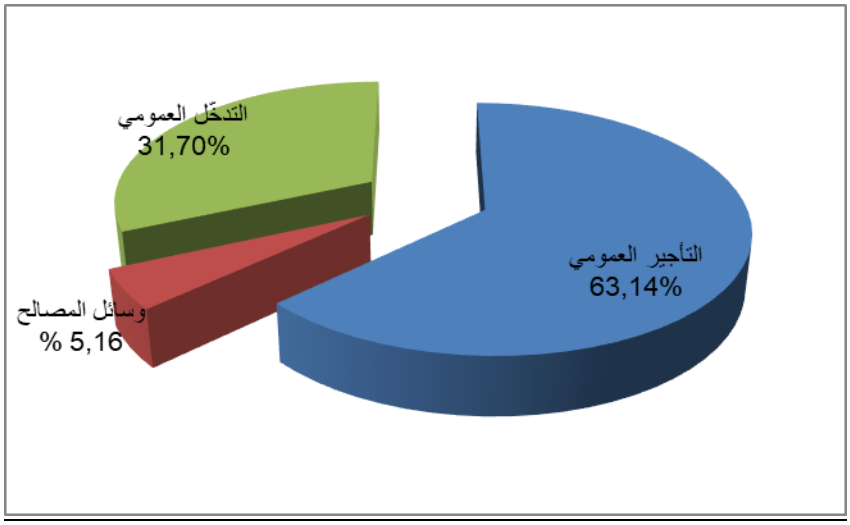

ويلاحظ تسجيل تراجع حصة التّأجير العمومي من جملة نفقـات التصرّف من 67,58 % في سنة 2017 إلى 63,14 % في سنة 2018 وارتفاع حصّة قسم التدخل العمومي التي مرّت من 27,18 % في سنة 2017 إلى 31,70 % في سنة 2018.

وارتفعت نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويّا في سنة 2018 إلى ما جملته 8.676,650 م.د[76] أي ما نسبته 33,17 % من مجموع نفقات التصرّف مقابل 41,29 % في سنة 2017 . وتعلّقت أساسا بقسـم التأجير العمومي الذي بلغت حصته منها ما نسبة 95,97 % مقابل 96,26 % في سنة 2017. كما انقسمت نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويّا في سنة 2018 أساسا على كل من وزارة التربية بنسبة 52,34 % ووزارة الصحة بنسبة 15,79 % ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 9,70 %.

1- التأجير العمومي

ضبطت الاعتمادات المرصودة لقسم التّأجير العمومي بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2018 لما قيمته 14.751م.د، ثم تمّ التّرفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي إلى 14.814 م.د. وباعتبار توزيع اعتمادات تكميليّة من باب النفقات الطارئة قدرها 165,800 م.د لفائدة هذا القسم وتحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائيّة 14.975,907 م.د مسجّلة مقارنة بالسنة السّابقة، تراجعا في نسق نموّها الذي بلغ 4 ,04 % مقابل 9,11 % في سنة 2017. وتعلقت الاعتمادات التكميليّة من باب النفقات الطارئة أساسا بوزارة الصحة بمبلغ 53,000 م.د ووزارة الشؤون الخارجية بمبلغ 24,300 م.د ووزارة التربية بمبلغ 16,000 م.د ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 15,500 م.د ووزارة المالية بمبلغ 14,637 م.د.

وتواصل في سنة 2018 اتخاذ تدابير استثنائية للتحكم في كتلة الأجور تمثّلت أساسا في[77]:

- مواصلة العمل بالاعتماد الجبائي بالنسبة لشهر ديسمبر 2017 وكامل سنة 2018 وصرف الزيادة المقررة ابتداء من شهر أفريل 2018،
- حصر الانتدابات الجديدة في حدود 3000 خطّة،
- عدم اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد (حوالي 11800)،

[76]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

[77] بحسب التقرير حول مشروع قانون المالية لسنة 2018

- إيقاف العمل بتعويض الشغورات المسجلة خلال السنة بسبب الإقالة أو الوفاة أو الإلحاق،
- عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء سنة 2017،
- تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية،

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمـادات المأمور بصرفها في سنة 2018 ما قيمته 14.774,632 م.د أي بنسبة استهـلاك قدرها 98,66 % مقابل 99,71 % في السنة السابقة.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 :

م.د

البنـود	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2017/2018	
	2017		2018			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- نفقات التأجير العمومي حسب البرامج	12.525,917	87,27	12.880,952	87,18	355,035	2,83
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج حسب البرامج*	1.1782,326	82,09	12.048,383	81,55	266,057	2,26
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	743,591	5,18	832,569	5,64	88,978	11,97
- نفقات التأجير العمومي لبقية الوزارات	1.826,472	12,73	1.893,680	12,82	67,208	3,68
منح تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	1.742,399	12,14	1.791,931	12,13	49,232	2,83
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	62,902	0,44	81,223	0,55	18,321	29,13
منح مخوّلة للسلط العمومية	21,171	0,15	20,825	0,14	0,346-	-
الجملـة	14.352,389	100	14.774,632	100	422,243	2,94
* باعتبار المنح المخوّلة للسلط العموميّة						

وأدّى تراجع نسق نموّ نفقات التّأجير إلى تواصل انخفاض حصّتها ضمن نفقات التصرّف لتبلغ ما نسبته 63,14 % مقابل 67,58 % في التّصرف السّابق و72,27 % في سنة 2016. ويعود ذلك إلى إقرار جملة من الإجراءات التي تندرج ضمن الإصلاحات التي تهدف إلى التحكم في توازنات المالية العمومية.

وساهم ذلك في تدني حصّة نفقات التّأجير ضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدّين العمومي) إلى ما نسبته 51,64 % في سنة 2018 مقابل 54,44 % في سنة 2017.

وتوزعت نفقات التّأجير العمومي لسنة 2018 بين مختلف الأبواب على النحو التالي:

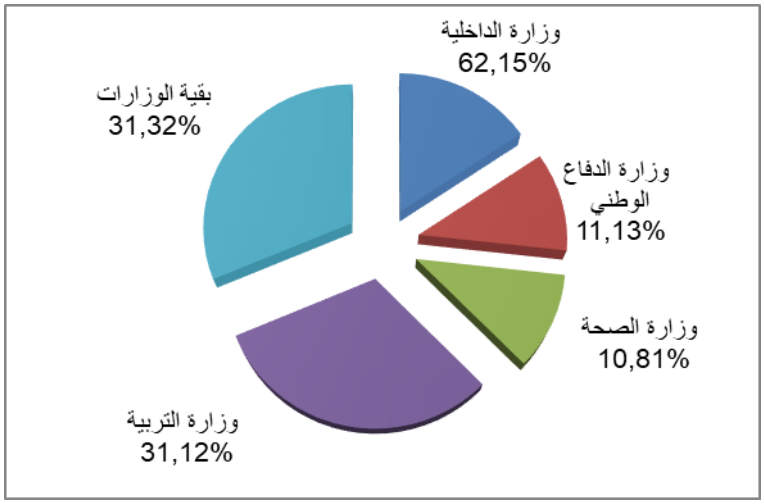

يتجلّى من الرّسم أعلاه، استئثار وزارة التّربية بحصّة نسبتها 31,12 % تليها وزارة الداخلية 15,62 % ووزارة الدفاع الوطني 11,13 % ووزارة الصحة 10,81 % من نفقات التّأجير العمومي.

2- وسائل المصالح

ضبطت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون الماليّة لسنة 2018 بعنوان قسم وسائل المصالح ما قيمته 1.150,000 م.د. وتمّ رصد اعتمادات تكميليّة لهذا القسم قدرها 76,433 م.د. وباعتبار جملة التّعديلات والتّحويلات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائيّة 1.229,031 م.د. ومقارنة بالسنة السّابقة تطوّرت هذه الاعتمادات بنسبة 6,88 % مقابل 3,27 % في التصرّف السابق وتمّ استهلاكها بنسبة 98,29 % مقابل 96,75 % في سنة 2017.

وعرفت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان قسم وسائل المصالح (1.208,082 م.د) في سنة 2018 نموّا قيمته 95,579 م.د ونسبته 8,59 % مقابل تطوّر بمبلغ 34,743 م.د وبنسبة 3,22 % في التصرّف السابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات وسائل المصالح وتطوّرها خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 :

م.د

البنود	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2017/2018	
	2017		2018			
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات وسائل المصالح حسب البرامج	872,87	78,46	923,507	76,44	50,637	5,80
منح تسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	449,268	40,38	450,297	37,27	1,029	0,23
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج حسب البرامج	423,602	38,08	473,21	39,17	49,608	11,71
نفقات وسائل المصالح لبقية الوزارات	239,633	21,54	284,575	23,56	44,942	18,75
النفقات الخصوصية للسلط العمومية	9,655	0,87	10,343	0,86	0,688	7,13
نفقات تسيير المصالح العموميّة	200,588	18,03	224,909	18,62	24,321	12,12
منح للمؤسسات العمومية	29,39	2,64	49,323	4,08	19,933	67,82
الجملة	1.112,503	100,00	1.208,082	100,00	95,579	8,59

وبالنسبة لتوزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانيّة المدفوعة في سنة 2018، فقد أنجز الجزء الأوفر منها من قبل وزارة الدّفاع الوطني (20,27 % مقابل 13,01 %) تليها وزارة الدّاخلية (17,38 % مقابل19,27 %) ثمّ وزارة الصحّة (11,46 % مقابل 12,11%) ووزارة التّربية (8,12 % مقابل 8,99 %).

ويبيّن الرّسم التالي توزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانيّة في سنة 2018:

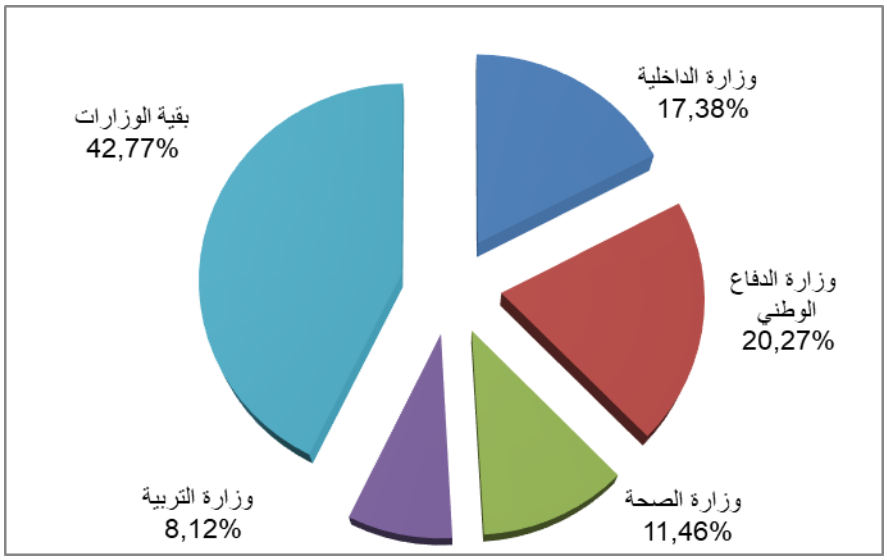

3– التدخّل العمومي

ضبطت الاعتمادات المرصودة لقسم التّدخل العمومي ضمن قانون الماليّة لسنة 2018 بما قيمته 5.636,000 م.د. وتمّ بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي الترفيع فيها إلى 7.219,000 م.د وذلك أساسا لمجابهة نفقات الدعم. وانتفع هذا القسم باعتمادات تكميليّة من باب النفقات الطارئة قدرها 211,819 م.د. وباعتبار تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت التّقديرات النهائيّة 7.432,114 م.د مسجّلة زيادة بمبلغ 1.636,161 م.د وبنسبة 28,23 % مقابل زيادة قدرها 1.766 م.د ونسبتها 43,83 % في التصرّف السّابق.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 7.417,385 م.د محقّقة استهلاكا بنسبة 99,80 %. ومقارنة بالتصرف السابق، تطوّرت هذه النفقات بمبلغ 1.644,636 م.د وبنسبة 28,49 % مقابل 45,30 % في سنة 2017.

ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى إرتفاع النفقات بعنوان دعم المحروقات المحمولة على الميزانيّة في سنة 2018 بما قيمته 1.150م.د وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي سجلت نسقا تصاعديا من معدّل 54,3 دولار في سنة 2017 إلى معدّل 72,10 دولار للتسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مما ترتب عنه تحيين معدل سعر النفط المقدّر بالميزانية من 54 دولار إلى 72 دولار بقانون المالية التكميلي[78] فضلا عن ارتفاع سعر صرف الدولار. وللإشارة فإنّ الزيادة ب1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بما قيمته 121 م.د والزيادة بمبلغ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بمبلغ 30 م.د في النفقات المذكورة[79].

وارتفع مبلغ دعم المواد الأساسية من 1.493,755 م.د في سنة 2017 إلى 1.750,000 م.د في سنة 2018 تعلّق أساسا بدعم الحبوب وذلك بنسبة 74,61 % وبلغت حصة دعم المواد الأساسية من نفقات التدخل العمومي 23,59 % في سنة 2018 مقابل 25,88 % في السنة الفارطة.

ويبرز الرّسم البياني التّالي هيكلة نفقات التدخّل العمومي في سنة 2018:

[78] بحسب التقرير حول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 صفحة 7

[79] بحسب التقرير حول مشروع قانون المالية لسنة 2018

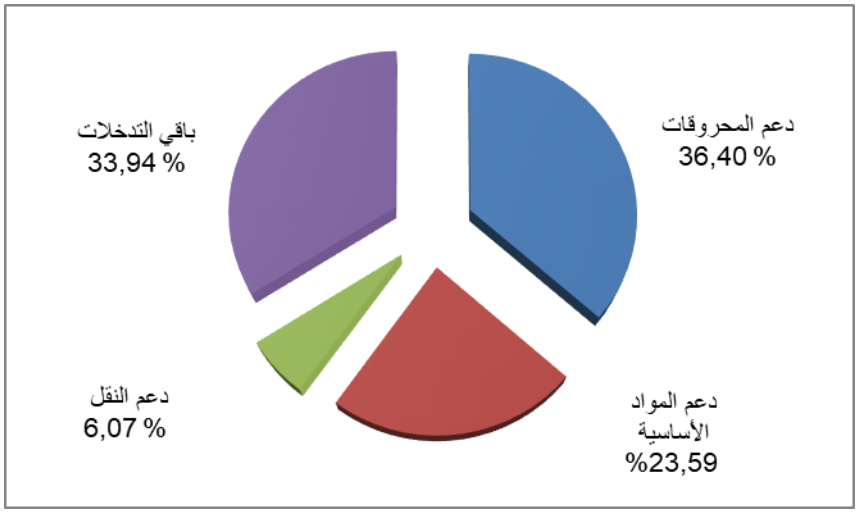

ويتضح من الرسم السابق استئثار دعم المحروقات بحصّة بلغت 36,40 % في سنة 2018 مقابل 26,85 % في التصرّف السابق. وفي المقابل، تراجعت حصّة دعم المواد الأساسية من 25,88 % في سنة 2017 إلى 23,59 % في سنة 2018 وذلك على الرغم من تسجيل لارتفاع في نفقات دعم المواد الأساسية من 1.493,755 م.د في سنة 2017 إلى 1.750,000 م.د في سنة 2018 .

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدخّل العمومي بين مختلف الوزارات في سنة 2018 مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق:

م.د

الأبواب	التدخل العمومي: الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2018/2017	
	2017		2018			
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	435.496	7,54	496.408	6,69	60.912	7,15
وزارة التجارة	1.514.130	26,23	1.781.225	24,01	267.095	5,67
وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	1.550.204	26,85	2.700.193	36,40	1.149.989	1,35
وزارة النقل	448.529	7,77	450.666	6,08	2.137	209,89
وزارة الشؤون الاجتماعية	1.251.827	21,69	1.485.152	20,02	233.325	5,37
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	188.355	3,26	209.740	2,83	21.385	8,81
بقية الوزارات	384.208	6,66	294.001	3,97	90.207 -	4,26-
المجموع	5.772.749	100,00	7.417.385	100,00	1.644.636	3,51

يلاحظ أنّه تمّت تأدية الجزء الأوفر من نفقات التّدخل العمومي في سنة 2018 بنسبة 36,40 % من قبل وزارة الطاقة والمناجم والطّاقات المتجددة حيث بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 2.700,193 م.د مقابل 1.550,204 م.د في سنة 2017. وصرف المبلغ إلى غاية 2700 م.د لدعم المحروقات مقابل 1550 م.د في سنة 2017 وذلك لفائدة الشركة التونسية لصناعات التّكرير والشركة التّونسية للكهرباء والغاز.

وانخفضت في سنة 2018 حصّة نفقات وزارة التّجارة في مجال التدخّل العمومي لتبلغ نسبة 24,01 % مقابل 26,23% في التصرف السابق. وتولّت صرف ما جملته 1.781,225 م.د. وتعلّق الجزء الأوفر من هذه النفقات بدعم الموادّ الأساسيّة وذلك بمبلغ 1.750 م.د. ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل وزارة التجارة وتطوّرها خلال السنوات من 2014 إلى 2018 :

المادّة	م.د				
	2014	2015	2016	2017	2018
- الحبوب	1.123,778	1.253,119	1.236,919	1.104,329	1.305,754
- الزيت النباتي	206,488	167,899	199,934	247,882	249,151
- الحليب	61,737	63,911	63,478	87,969	134,177
- السكر	9,342	8,946	10,131	9,854	8,867
- الورق المدرسي	2,821	4,300	3,884	3,897	2,703
- العجين الغذائي	12,506	31,825	47,195	39,824	44,726
- دعم اللحوم	-	-	-	-	4,622
الجملة	1.416,672	1.530,000	1.561,541	1.493,755	1.750,000

وتواصل في سنة 2018 ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التدخّل العمومي حيث تطوّرت النفقات من 1.251,827 م.د سنة 2017 إلى 1.485,152 م.د سنة 2018 ومثّلت حصّة هذه الوزارة 20,02% من مجموع نفقات التدخّل العمومي.

وتعلّقت هذه النفقات أساسا بنفقات إسناد المنح للفئات محدودة الدّخل بمبلغ 493,164 م.د وبإسناد منحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتّقاعد والحيطة الاجتماعية وقدرها 353 م.د وبتسوية متخلدات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمبلغ 260,000 م.د وبمساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بمبلغ 135,000 م.د وبتمويل المساهمة بعنوان تعديل الجرايات بمبلغ 37,149 م.د وبتسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد بمبلغ 17,000 م.د[80].

وتواصل في سنة 2018 ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في مجال التدخّل العمومي حيث تطوّرت النفقات من 435,496 م.د سنة 2017 إلى 496,408 م.د سنة 2018 وتعلّقت هذه النفقات في سنة 2018 أساسا بنفقات دعم الجماعات المحلية بمبلغ 480,790 م.د[81].

ب - فوائد الدّين العمومي

بلغت التّقديرات بعنوان فوائد الدّين العمومي في قانون الماليّة لسنة 2018 ما قيمته 2.787 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 2.755 م.د مقابل 2.255 م.د في التصرف السابق.

[80]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

[81]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

وارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها إلى ما قيمته 2.754,993 م.د مسجّلة استهلاكـــا يقارب نسبة 100 % مقابل 99,84 % في التصرّف السّابق. ونتيجة لذلك بلغ حجم الاعتمادات المتبقّية 6,571 أ.د تعلقت ببقايا اعتمادات بعنوان فوائد الدّين الدّاخلي.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر نفقات فوائد الدّين العمومي في سنة 2018 مقارنة بالتصرّف السّابق:

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائيّة 2018	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2018/2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة (%)
- فوائد الدّين الداخلي	1 500,000	1 255,606	1 499,993	244,387	19,46
- فوائد الدّين الخارجي	1 255,000	995,825	1 255,000	259,175	26,03
الجملة	2 755,000	2 251,431	2 754,993	503,562	22,37

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر فوائد الدين الداخلي والخارجي والجملي خلال الفترة من 2014 إلى 2018 :

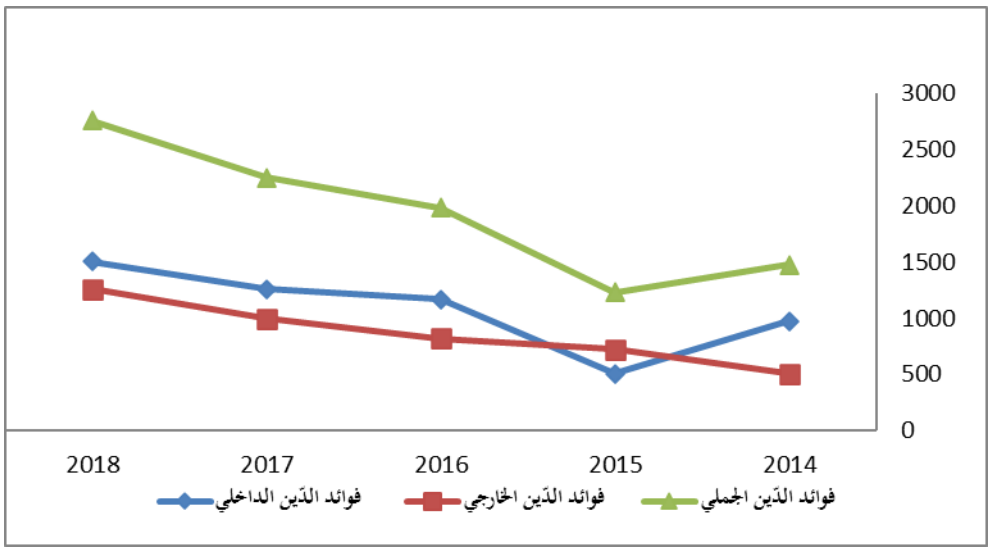

تطوّر نسق نموّ التسديدات بعنوان فوائد الدّين العمومي في سنة 2018 مقارنة بالتصرّف السابق ليبلغ نسبة 22,37 % مقابل 13,53 % سنة 2017. ويعود ذلك خاصّة لتطوّر نسق نموّ نفقات كل من فوائد الدّين الدّاخلي (19,46 % مقابل 7,75 %) وفوائد الدّين الخارجي(26,03 % مقابل 21,77 %).

وتوزّعت فوائد الدّين العمومي في سنة 2018 بين الدّين الدّاخلي(54,45 %) والدّين الخارجي (45,55 %). وفيما يلي تفصيل لتوزيع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2017 و2018.

بالدينار

البيان	2017		2018		التغيرات 2018/2017	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	1.255.605.553	55,77	1.499.993.429	54,45	244.387.876	19,46
- فوائد دين الدّولة للسنة	1.253.620.917	55,68	1.497.826.000	54,37	244.205.083	19,48
- رقاع الخزينة	795.895.843	35,35	948.638.268	34,43	152.742.425	19,19
- الإيداعات بالخزينة العامّة	358.357.171	15,92	463.362.401	16,82	105.005.230	29,30
- القرض الوطني 2014	58.344.245	2,59	47.270.338	1,72	11.073.907-	18,98-
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	9.278.408	0,41	25.078.582	0,91	15.800.174	170,29
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	31.745.250	1,41	13.476.411	0,49	18.268.839-	57,55-
- فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	1.983.918	0,09	2.167.429	0,08	183.511	9,25
- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة	718	-	-	-	718-	100-
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	995.825.363	44,23	1.255.000.000	45,55	259.174.637	26,03
- فوائد الدين الخارجي للسنة	998.649.041	44,36	1.261.786.944	45,80	263.137.903	26,35
- تسوية تسبقة الخزينة تعود إلى السنة السابقة	-	-	3.121	-	3.121	-
مبالغ مسترجعة سنة 2017	2.823.678	0,13	6.783.823	0,25	3.960.145	140,25
المجموع (أ + ب)	2.251.430.916	100	2.754.993.429	100	503.562.513	22,37

ويبرز الجدول أعلاه أنّ فوائد الدين الدّاخلي في سنة 2018 تتمثّل أساسا في الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة (63,24 %) والفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة (30,89 %).

وبالنسبة للفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة فقد ارتفعت بنسبة 19,19 % مقابل 5,34 % في التصرّف السابق، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع فوائد رقاع الخزينة القابلة للتنظير (803,244 م.د). أمّا الفوائد بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة فقد ارتفعت بنسبة 29,30 % مقابل 12,30 % في التصرّف السابق.

وتعلّقت هذه التسديدات أساسا بفوائد الصندوق الوطني للادخار التّونسي (277,685 م.د) ومصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التّونسي والحسابات الجاريـة البريديّة (102,222م.د) والفوائد بعنوان إيداعات صندوق الودائع والأمانات (54,516م.د) والصندوق الوطني للضمان (21,037 م.د).

وفي ما يتعلّق بفوائد الدّين العمومي الخارجي والبالغة 1.255,000 م.د، فقد ارتفع نسق نموها في سنة 2018 إلى 26,03 % مقابل 21,77 % في التصرف السابق. ويعود نموّ هذه الفوائد أساسا إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السّوق الماليّة العالميّة ومجمع البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي.

ويبرز الرّسم التّالي هيكلة فوائد الدّين الخارجي في سنة 2018 حسب الجهات المقرضة:

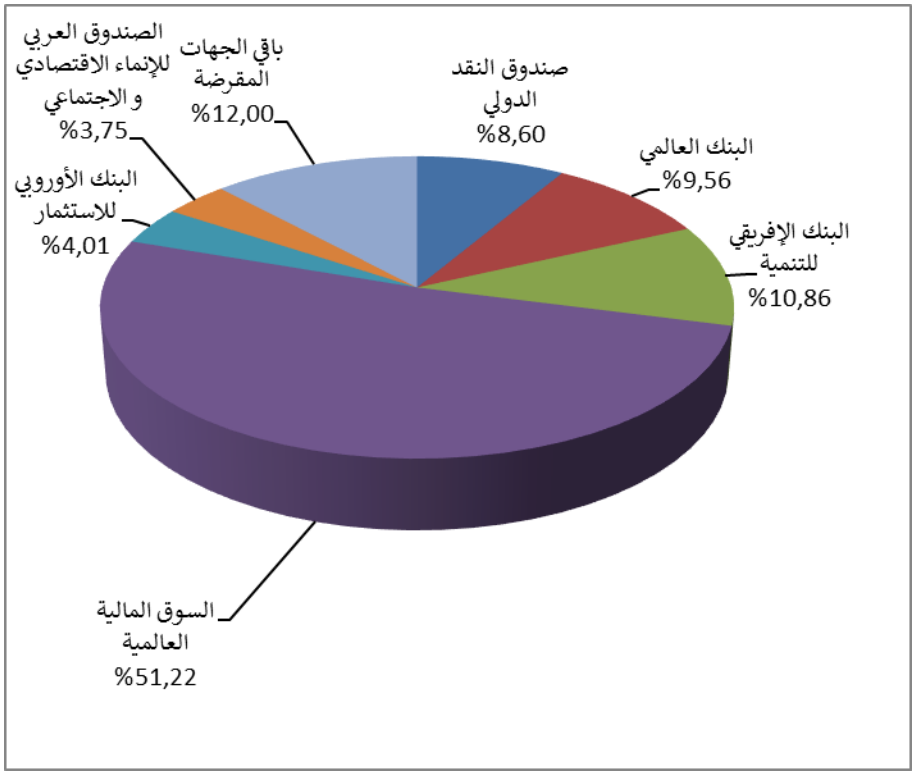

وسجّلت هيكلة فوائد الدّين الخارجي ارتفاعا في حصّة قروض السوق المالية العالمية (51,22 % مقابل 47,55 %) وذلك على إثر تعبئة خلال سنة 2018 لموارد من السوق الماليّة العالمية عبر إصدار قرض رقاعي بمبلغ 893,913 م.د. مقابل انخفاض في حصّة فوائد قروض كلّ من البنك الإفريقي للتنمية (10,86 % مقابل 13,07 %) والبنك الدولي (10,06 % مقابل 9,56 %).

II- نفقات العنوان الثّاني

ضبط قانون الماليّة لسنة 2018 اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني لميزانية الدّولة بما قدره 10.306 م.د مقابل 9.031,500 م.د في سنة 2017. وتوزعت هذه التقديرات بين نفقات التّنمية (5.121 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين (5.185 م.د).

واقتضى قانون الماليّة التّكميلي الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية إلى 5.271 م.د والتخفيض في تقديرات نفقات تسديد أصل الدّين إلى 5.086 م.د لتبلغ اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني 10.357 م.د مسجّلة مقارنة بالتصرف السّابق، نموا بنسبة 4,02 % مقابل نسبة قدرها 21,85 %.

وتمّ في 24 جويلية 2019 بمقتضى قرار وزير الماليّة الترفيع في اعتمادات نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بما قيمته 352,744 م.د، لتبلغ الاعتمادات النهائيّة المرصودة للعنوان الثّاني خلال سنة 2018 ما قيمته 10.709,744 م.د مقابل 10.190,008 م.د في التصرّف السابق.

وارتفعت الاعتمادات الموزعة في سنة 2018 إلى 10.637,725 م.د[82] مقابل 10.137,125 م.د في سنة 2017. وتم استهلاكها بنسبة 96,81 % مقابل 98,26 % في السنة السابقة حيث بلغت نفقات العنوان الثاني ما قيمته 10.298,406 م.د مما أفرز اعتمادات باقية قدرها 411,337 م.د توزعت بين نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدّولة (119,113 م.د) منها اعتمادات غير موزّعة قدرها (52,952 م.د) ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة (292,224 م.د منها اعتمادات غير موزّعة قدرها 19,067 م.د).

وعلى صعيد الإنجاز، شهدت سنة 2018 انخفاض نسق نمو نفقات العنوان الثّاني حيث بلغ نسبة 3,39 % مقابل 23,21 % مقارنة بالسنة السّابقة و10,60 % في سنة 2016. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 11 اعتمادات الدّفع المفتوحة بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2018 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2018 و2017 حسب أبواب الميزانيّة.

وتفسّر الزيادة الحاصلة في سنة 2018 في خصوص نفقات العنوان الثّاني (337,795 م.د) بالمفعول المزدوج لنموّ نفقات بعض أبواب الميزانية خاصّة منها باب الدّين العمومي (251,106 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (128,535 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (58,634 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبـــيئة (52,721 م.د) ولتراجع نفقات أبواب أخرى أهمّها وزارة النقل (-306,206 م.د) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (- 16,105 م.د)

وأدّى نموّ نفقات تسديد أصل الدّين العمومي إلى مزيد تدعيم حصّتها ضمن جملة نفقات العنوان الثّاني حيث بلغت 5086 م.د من جملة 10.298,406 م.د أي ما يمثل 49,39 % مقابل 48,54 % في السنة السّابقة و41,08 % في سنة 2016 وذلك على حساب حصّة الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات بقية الأبواب.

ويتضمّن الجدول الموالي توزيع نفقات العنوان الثّاني في سنة 2018 وتطوّرها خلال الفترة من 2014 إلى 2018:

[82] الأمر الحكومي عدد 713 لسنة 2019 المؤرخ في 24 جويلية 2019 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2018 والأمر الحكومي عدد 792 لسنة 2019 المؤرخ في 03 سبتمبر 2019 يتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2018			الاعتمادات المستهلكـة					التغيّرات 2017/2018	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التكميلية	الجملة	2014	2015	2016	2017	2018	القيمة	النّسبة %
نفقات التّنمية	5 551,725	-	5 551,725	4 176,895	4 239,658	4 763,412	5 125,717	5 212,406	86,689	1,69
الاستثمارات المباشرة	3 786,417	-	3 786,417	1 957,569	2 741,864	3 317,498	3 245,885	3 510,329	264,444	8,15
- المموّلة مباشرة من موارد الدّولة	2 657,408	208,346	2 865,754	1 633,671	2 355,950	2 795,881	2 564,565	2 837,503	272,938	10,64
- المصاريف الطارئة	208,346	208,346-	-	-	-	-	-	-	-	-
- المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	920,663	-	920,663	323,898	385,914	521,617	681,320	672,826	8,494-	1,25-
التمويل العمومي	1 765,308	-	1 765,308	2 219,326	1 497,794	1 445,914	1 879,832	1 702,077	177,755-	9,46-
- المموّل مباشرة من موارد الدّولة	1 586,067	120,066	1 706,133	2 162,463	1 407,233	1 384,429	1 827,327	1 668,222	159,105-	8,71-
- المصاريف الطارئة	120,066	120,066-	-	-	-	-	-		-	-
- المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	59,175	-	59,175	56,863	90,561	61,485	52,505	33,855	18,650-	35,52-
تسديد أصل الدّين	5 086,000	-	5 086,000	199,999 3	3 070,000	3 321,000	4 834,894	**5 086**	251,106	5,19
الجملة	10 637,725	-	10 637,725	7 376,894	7 309,658	8 084,412	9 960,611	10 298,406	337,795	3,39

وتم بموجب قانون الماليّة لسنة 2018 تخصيص اعتمادات في حدود 128,420 م.د لباب نفقات التّنمية الطارئة. ثم تم الترفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي إلى328,420 م.د. وتمّ توزيعها في حدود 328,412 م.د بين قسمي الاستثمارات المباشرة (208,346 م.د) والتمويل العمومي (120,066 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، شملت الاعتمادات التّكميلية أساسا وزارة الدفاع الوطني بمبلغ 149 م.د ونسبة 45,37 % خصصت بالكامل لقسم الاستثمارات المباشرة (بند تجهيزات عسكرية) تليها وزارة المالية بمبلغ 39,974 م.د أي بنسبة 12,17 % ثم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 37,190 م.د منها مبلغ 33,423 م.د تعلق بالتمويل العمومي (أساسا ببند التدخلات في الميدان الاقتصادي بمبلغ 22,498 م.د) ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمبلغ 32,343 م.د منها 19 م.د بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي ضمن قسم التمويل العمومي.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات التّكميلية للعنوان الثّاني خلال سنة 2018.

وعلى عكس السنة السابقة، شهدت نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة والبالغة 706,681 م.د تراجعا نسبته 3,70 % مقابل نموّ نسبته 25,85 % في التصرّف السابق. واستأثرت الاستثمارات المباشرة ضمن نفقات هذا القسم بالنصيب الأوفر منها حيث بلغت ما جملته 672,826 م.د أي ما نسبته 95,21 % مقابل 92,85 % في السنة السابقة.

أوّلا - نفقات التّنمية

ضبط قانون الماليّة لسنة 2018 حجم اعتمادات البرامج لنفقات التنمية في حدود 10.919,501 م.د مقابل 5.432,039 م.د في التصرف السابق أي بتطور نسبته 101,02 %. وتم ضبط اعتمادات التعهد للجزء الثالث "نفقات التنمية لميزانية الدولة" في حدود 9.079 م.د مقابل 7.421,959 م.د أي بتطور نسبته 22,33 % .

وارتفعت اعتمادات الدّفع المفتوحة بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2018 بعنوان نفقات التّنمية إلى ما جملته 5.121 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي الترفيع فيها لتبلغ 5.271 م.د. كما تمّ الترفيع في اعتمادات نفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بما قدره 352.744 م.د[83]، ليضبط الحجم النهائي للاعتمادات المرصودة لنفقات التنمية خلال سنة 2018 في حدود 5.623,744 م.د مقابل 5.355,008 م.د في السنة السّابقة، مسجّلة نموّا بنسبة 5,02 % مقابل 5,58 %.

وبلغت الاعتمادات الموزعة في سنة 2018 ما جملته 5.551,725 م.د. وتم استهلاكها بنسبة 93,89 % مقابل 96,67 % في التصرف السّابق. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية فواضل اعتمادات بلغت 339,318 م.د وتوزّعت بين نفقات التّنمية المموّلة مباشرة من ميزانية الدّولة (66,161 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (273,157 م.د).

[83] قرار وزير المالية المؤرخ في 24 جويلية 2019 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2018.

وعلى صعيد الإنجاز، ارتفعت نفقات التّنمية إلى ما جملته 5.212,406 م.د مقابل 5.125,717 م.د في سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعا في مستوى نسق نموها حيث بلغ 1,69 % مقابل على التوالي 7,61 % و12,35 % في سنتي 2017 و2016.

وبلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2018 بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة ما جملته 646,161 م.د وهو المبلغ الذي حافظ عليه قانون الماليّة التكميلي. وباعتبار الترفيع في هذه الاعتمادات بمقتضى قرار وزير الماليّة سالف الذكر بمبلغ 352,744م.د، بلغت الاعتمادات النهائية ما جملته 998,905 م.د في سنة 2018 مقابل 906,861 م.د في سنة 2017.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 979,838 م.د[84] أي بنسبة قدرها 98,09 % من الاعتمادات النهائية مقابل 97,26 % في السنة السابقة. وشملت الاعتمادات غير الموزّعة أساسا وزارة التكوين المهني والتشغيل (11,799 م.د) ووزارة الصحة (5,4 م.د).

وفي خصوص الإنجازات بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة فقد بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها سنة 2018 ما قيمته 706,681 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزّعة قدرها 72,12 % مقابل 83,20 % في التصرّف السابق.

وأفرز تنفيذ هذه الميزانية، اعتمادات متبقية قدرها 273,157 م.د تعلّقت أهمّها بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (107,451 م.د) تليها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (94,509 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة (30 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (18,835 م.د).

وتراجعت حصّة الموارد الخارجية الموظّفة في تغطية نفقات التّنمية من 14,32 % في سنة 2017 إلى 13,56 % في سنة 2018.

ويتضمّن الجدول المضمّن بالملحق عدد 13 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2018 حسب الأبواب ومقارنتها بسنة 2017.

وعلى صعيد آخر، عادت حصة الاستثمارات المباشرة إلى الارتفاع في سنة 2018 حيث بلغت 67,35 % من جملة نفقات التّنمية مقابل 63,33% في السنة السابقة علما بأنها كانت في حدود 69,65 % في سنة 2016. ويعود ذلك إلى ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2018 بعنوان الاستثمارات المباشرة (+264,444 م.د) والذي حدّ منه تراجع النفقات المنجزة بعنوان التمويل العمومي (- 177,755 م.د).

ويبرز الرسم الموالي تطور هيكلة نفقات التنمية خلال السنوات 2014- 2018:

[84] الأمر الحكومي عدد 792 لسنة 2019 المؤرخ في 3سبتمبر 2019 يتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

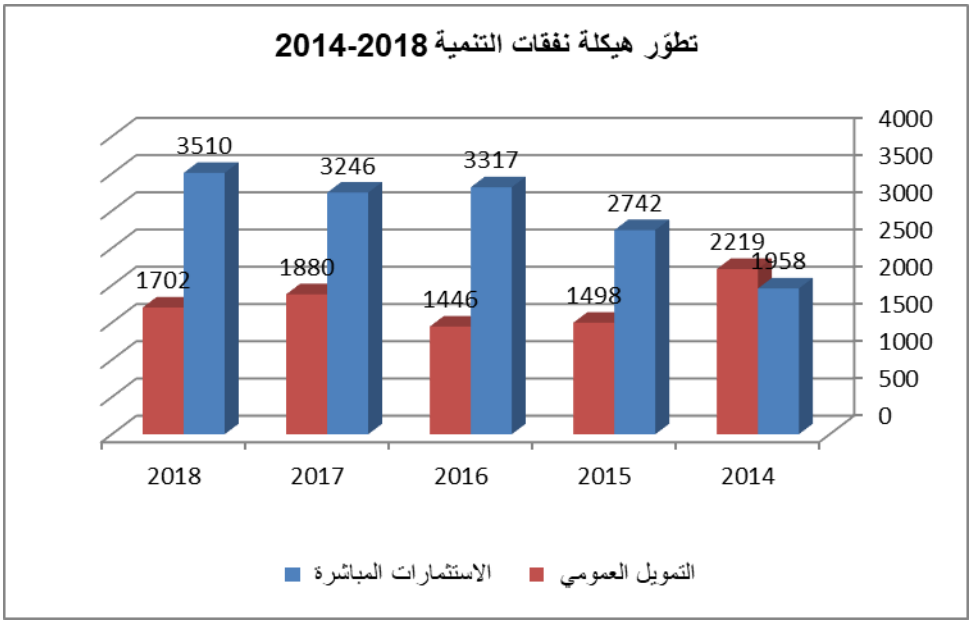

ويتبيّن من خلال الرسم أعلاه أنه باستثناء سنة 2014، فإن النصيب الأوفر من نفقات التنمية خصص للاستثمارات المباشرة.

أ- الاستثمارات المباشرة

ارتفعت الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة في سنة 2018 إلى ماجملته 3.786,417 م.د مقابل 3.355,018م.د في سنة 2017 مسجّلة بذلك تطورا بنسبة 12,86 % مقابل تراجع نسبته 2,21 % في التصرّف السابق.

وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 3.510,329 م.د أي بنسبة استهلاك لهذه الاعتمادات في حدود 92,71 % مقابل 96,75% في سنة 2017. وأفرز تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات غير مستهلكة قدرها 276,088 م.د شملت كلاّ من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (28,251 م.د) وتلك المموّلة بموارد خارجية موظّفة (247,837 م.د).

وسجلت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات المباشرة في سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 8,15 % بعد تراجعها بنسبة 2,16 % في 2017 مقابل زيادة نسبتها 20,99 % في 2016. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (272,938 م.د) الذي حدّ منه تقلص الاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (- 8,494 م.د).

1. الاستثمارات المموّلة من موارد الدّولة

ارتفعت الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة في سنة 2018 إلى ما جملته 2.837,503 م.د مسجلة نموّا بنسبة 10,64% مقابل تراجع نسبته 8,27 % في التصرف السابق ممّا أدّى إلى ارتفاع حصتها ضمن الاستثمارات المباشرة من 79 % في سنة 2017 إلى 80,83 %. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي2017 و2018:

م.د

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	792,405	893,174	100,769	12,72
وزارة الدفاع الوطني	381,024	508,063	127,039	33,34
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	355,045	357,260	2,215	0,62
وزارة الدّاخلية	208,826	212,779	3,953	1,89
وزارة التربية	195,597	199,400	3,803	1,94
وزارة الصحّة	141,285	184,071	42,786	30,28
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	114,836	118,213	3,377	2,94
وزارة الشباب والرياضة	70,587	71,711	1,124	1,59
باقي الوزارات	304,960	292,832	12,128-	3,98-
الجملة	2564,565	2837,503	272,938	10,64

يتبين من الجدول أعلاه أنّ تطور الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (272,938 م.د) تأتى بنسبة 83,46 % من ارتفاع هذه النفقات لدى وزارتي الدفاع الوطني (+127,039 م.د) والتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+100,769 م.د).

وخصص الجانب الأوفر من هذه النفقات لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وشمل أساسا الطرقات والجسور (607,504 م.د) على غرار الأشغال المتعلقة بالطريق السيارة تونس جلمة (20,902 م.د) وجسر بنزرت (44,381 م.د) وبندي العمران والإسكان اللذان بلغا على التوالي 141,619 م.د و96,625 م.د.

ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2018 لوزارة التجهيز والإسكان، شملت الإنجازات:

- تواصل الدراسة المتعلقة بالطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية
- أشغال الطريق السيارة قابس مدنين راس الجدير
- أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة الجزء تونس جلمة
- إنجاز مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان والطريق الوطنية 4 ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين.
- تواصل إنجاز 8 محوّلات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية
- انطلاق أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول
- انطلاق أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول.

وبالنسبة لنفقات الاستثمار من طرف وزارة الدفاع الوطني فقد تمّ صرفها بعنوان التجهيزات العسكرية التي ارتفعت نفقاتها إلى419,838 م.د (مقابل 272,445 م.د في سنة 2017) وبعنوان الهيكل الأساسي العسكري (54,005 م.د).

أما الاعتمادات التي تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الأمر بصرفها في نفقات الاستثمار فقد شملت أساسا مجال المناطق السقوية (91,955 م.د) وقطاعي الغابات (58,490 م.د) والمحافظة على المياه وأديم الأرض (53,301 م.د) والإرشاد والتأطير الفلاحي (44,439 م.د) والسدود والهياكل المائية (31,684 م.د).

وبالنسبة لنفقات وزارة الدّاخلية فقد تعلقت أساسا بتجهيزات للأمن الوطني (84,840 م.د) وبالهيكل الأساسي للأمن الداخلي(83,430 م.د).

2. الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة

ارتفعت في سنة 2018 الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة إلى ما جملته 920,663 م.د أي بتطور نسبته 20,64 % مقارنة بسنة 2017 وفي المقابل تراجعت نسبة استهلاك هذه الاعتمادات من89,27 % إلى 73,08 % في سنة 2018.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان هذه الاستثمارات ما جملته 672,826 م.د مسجلة تراجعا بنسبة 1,25 % مقابل تطور بنسبة 30,62 % في التصرّف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق الموارد الخارجية الموظّفة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2017 و2018:

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	113,707	95,944	17,763-	15,62-
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	553,892	543,698	10,194-	1,84-
وزارة التربية	6,772	14,404	7,632	112,70
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	6,949	18,780	11,831	170,25
الجملة	681,320	672,826	8,494-	1,25-

يبرز من الجدول أنّ التراجع الذي سجلته النفقات المتعلقة بالاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة خلال سنة 2018 (-8,494 م.د)، يعود أساسا إلى تراجع نفقات كل من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-17,763 م.د) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (-10,194 م.د) حدّ منه تطور كل من نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+11,831 م.د) ووزارة التربية (+7,632 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالنصيب الأوفر (543,698 م.د) وشملت أساسا بند الطرقات والجسور (447,138 م.د) وبند الإسكان (83,276 م.د). وارتفعت نفقات تهيئة وتدعيم شبكة الطرقات المرقمة برامج 2012-2014-2016 إلى ما جملته 120,755 م.د ونفقات الطرقات المهيكلة بالمدن الكبرى برنامج 2012 إلى ما جملته 116,367م.د ونفقات البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى 52,742 م.د.

وفي خصوص النفقات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 95,944 م.د، فقد تعلقت أساسا ببند الماء الصالح للشراب (38,175 م.د) وبند السدود والهياكل المائية (28,333 م.د)وبند المشاريع الفلاحية المندمجة (18,480م.د).

أما بالنسبة إلى نفقات بند المناطق السقوية فقد شهدت تراجعا بنسبة 77,78 % حيث بلغت 5,737 م.د في 2018 مقابل 25,819 م.د في التصرف السابق.

ب- التّمويل العمومي

بلغت الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي في سنة 2018 ما جملته 1.765,308م.د مقابل 1.947,109م.د في السنة السّابقة مسجلة تراجعا قدره 181,801 م.د ونسبته 9,34 %. وبلغ حجم النفقات بعنوان هذا القسم 1.702,077 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات قدرها 96,42 % مقابل 96,54 % في التصرّف السابق.

وتقلّصت الاعتمادات المأمور بصرفها فقد تقلصت في سنة 2018 بما قيمته 177,755 م.د ونسبته 9,46 % مقابل تطور قدره 433,918 م.د ونسبته 30,01 % في التصرف السابق. ويعود هذا التراجع إلى تقلص كل من التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (- 159,105 م.د) والتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (- 18,650 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول على موارد الدّولة

شهدت سنة 2018 تراجع حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وذلك بنسبة 6,68% حيث بلغت 1.706,133م.د مقابل 1.828,264م.د في التصرّف السابق.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت النفقات ما جملته 1.668,222 م.د مسجلة نسبة استهلاك في حدود 97,78 % مما أدى إلى تدعم حصتها بنسبة 98,01 % ضمن نفقات التمويل العمومي. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه النفقات تراجعا قدره 159,105م.د ونسبته 8,71 % مقابل ارتفاع قدره 442,898 م.د ونسبته 31,99 %.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017:

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
1- الاستثمارات	220,559	246,560	26,001	11,79
2- التدخّلات	1116,446	1202,321	85,875	7,69
3- تسديد القروض	38,162	50,800	12,638	33,12
4- المساهمات	47,621	55,621	8,000	16,80
5- القروض	2,300	1,620	0,680-	29,57-
6- التوازن المالي	67,239	61,300	5,939-	8,83-
7- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية	335,000	50,000	285,000-	85,07-
الجملة	1827,327	1668,222	159,105-	8,71-

ويبرز من الجدول أنّ النفقات المنجزة في سنة 2018 بعنوان التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة تراجعت بمبلغ 159,105 م.د مقابل تطور بمبلغ 442,898 م.د في التصرف السابق.

ونتج هذا التراجع أساسا عن تدنيّ النفقات المتعلقة ببند "تطهير وإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية من 335 م.د سنة 2017 إلى 50 م.د سنة 2018 وتعلقت بتسديد مستحقات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في خصوص متخلدات شركة النقل بتونس (31 م.د) والشركة الوطنية للسكك الحديدية (19 م.د).

وحدّ من هذا التراجع أساسا تطور نفقات بند التدخلات بمبلغ 85,875 م.د مما أدى إلى ارتفاع حصّتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي لتصل إلى 72,07 % في سنة 2018 مقابل 61,10 % في سنة 2017.

- **الاستثمارات**

بلغت النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات في سنة 2018 ما جملته 246,560 م.د مسجلة تطورا بنسبة 11,79 % مقابل تراجع نسبته 6,93 % في السنة السّابقة. وساهم ذلك في ارتفاع حصتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول على موارد الدولة من 12,07 % إلى 14,78 %.

ويعود هذا التطور خاصة إلى ارتفاع النفقات المنجزة خاصة في مجال الثقافة والشباب والطفولة (+ 18,970 م.د) والخدمات والهيكل الأساسي (+ 11,008 م.د) حدّ منه تقلص في بعض البنود على غرار المنح لفائدة المؤسسات الدستورية (-7,968 م.د) والميدان الاجتماعي (- 2,194 م.د) والبحث العلمي (- 2,063 م.د).

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها خلال سنتي 2017 و2018:

م.د

الاستثمارات في ميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة (%)
- الإدارة العامّة	26,479	31,580	5,101	19,26
- الفلاحة والصيّد البحري	8,781	11,100	2,319	26,41
- الخدمات والهيكل الأساسي	148,031	159,039	11,008	7,44
- التربية والتكوين	1,72	2,548	0,828	48,17
- البحث العلمي	8,465	6,402	2,063-	24,37-
- الثقافة والشباب والطفولة	10,385	29,355	18,970	182,67
- الميدان الاجتماعي	8,153	5,959	2,194-	26,91-
- منح لفائدة المؤسسات الدستورية	8,545	0,577	7,968-	93,24-
الجملة	220,559	246,560	26,001	11,79

ويبرز من الجدول أعلاه أن النفقات المنجزة في مجال الخدمات والهيكل الأساسي استأثرت بالنصيب الأوفر من نفقات الاستثمارات حيث بلغت 159,039 م.د ومثلت 64,50 % في سنة 2018.

وعلى غرار السنة السابقة، تم صرف النفقات في هذا المجال أساسا من قبل كلّ من وزارة الشؤون المحلية والبيئة (84,332م.د) ومنه مبلغ 67,462 م.د صرف إلى الديوان الوطني للتطهير في شكل منحة بعنوان التطهير و9 م.د لفائدة وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي و7,67 م.د إلى الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، تليها وزارة النقل (69,873 م.د) خاصة لتمويل برامج الشركة التونسية للسكك الحديدية (44,386 م.د) وشركة نقل تونس (13,181 م.د) وكذلك في صيغة منح لفائدة الشركات الجهوية للنقل (7,5 م.د).

وفي خصوص الاستثمارات في ميدان الإدارة العامة والبالغة 31,580 م.د فقد مثلت 12,81 % من جملة الاستثمارات بهذا العنوان واستأثرت وزارة الداخلية بالنصيب الأوفر من هذه النفقات وذلك بمبلغ 26 م.د أي بنسبة 82,33 % خصصت بالكامل للديوان الوطني للحماية المدنية.

- **التدخّلات**

ارتفعت النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات في سنة 2018 إلى ما جملته 1202,321م.د مقابل 1.116,445 م.د في التصرف السابق. وتراجع نسق نموّ هذه النفقات حيث كان بنسبة 7,69 % مقابل9,39 % في سنة 2017 ونسبة 20,21 % في 2016.

ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017:

م.د

الميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة (%)
التدخلات في الميدان الاقتصادي	754,632	866,748	112,116	14,86
التدخلات في الميدان الاجتماعي	359,744	334,072	25,672-	7,14-
التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	2,07	1,501	0,569-	27,51-
الجملة	1116,446	1202,321	85,875	7,69

ويبرز من خلال الجدول أن حصّة النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي عادت إلى الارتفاع لتصل إلى 72,09 % من جملة التدخلات مقابل67,59 % في سنة 2017 علما وأنها كانت في حدود 78,62 % في سنة 2016.

وتتوزع هذه النفقات أساسا بين وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي (247,283 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (226,478 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة (119 م.د) ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (98,062م.د).

وبلغت التدخلات في الميدان الاجتماعي ما جملته 334,072م.د في 2018 مقابل 359,744م.د مسجلة تراجعا بمبلغ 25,672م.د ونسبة 7,14% مقابل تطور بمبلغ 144,809 م.د وبنسبة 67,37 % في 2017.

وعلى غرار السنة السابقة حظيت وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالنصيب الأوفر من هذه التدخلات وذلك بنسبة 66,22 % وشملت النفقات أساسا خلاص عملة الحضائر والتغطية الاجتماعية المتعلقة بهم (218,373 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 71,074 م.د خصص بالكامل لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

- **المساهمات**

بلغت النفقات المنجزة بعنوان المساهمات 55,62 م.د مسجلة ارتفاعا قدره 8 م.د ونسبته 16,80% واستأثرت وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمبلغ 40,270 م.د خصص منها 17,312 م.د للمساهمة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية و7,398 م.د للمساهمة في رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و6,395 م.د للترفيع في المساهمة في صندوق البنك الإفريقي للتنمية (أفريكا5).

أما النفقات المتبقية من هذا البند ومبلغها 15,351 م.د فهي تندرج ضمن الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الماليّة وتتعلق باكتتاب الدولة في رأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية في حدود 12,851 م.د وفي رأس مال صندوق ضمان الودائع البنكية (2,5 م.د).

- **التوازن المالي**

سجلت النفقات المنجزة بعنوان التوازن المالي في سنة 2018 تراجعا مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 61,300 م.د مقابل 67,239 م.د في التصرف السابق. وقد صرف هذا المبلغ من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير.

2- التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

تواصل في سنة 2018 انخفاض الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة حيث بلغت النفقات المنجزة ما قيمته 33,855 م.د علما بأنها كانت في حدود 52,505 م.د في السنة السابقة. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الموزعة 57,21 % مقابل 44,18 % في 2017.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017:

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
الاستثمارات في:				
- ميدان الفلاحة	9,998	0	9,998-	100-
- ميدان الخدمات	16,698	0	16,698-	100-
الجملة الفرعية 1	26,696	0	26,696-	100-
التدخّلات في :				
- الميدان الاقتصادي	19,191	23,786	4,595	23,94
- الميدان الاجتماعي	6,618	10,069	3,451	17,78-
الجملة الفرعية 2	25,809	33,855	8,046	31,18
الجملة	52,505	33,855	18,650-	35,52-

ويعزى تراجع حجم النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة إلى انخفاض مبلغ الاستثمارات بما قيمته 26,696 م.د حدّ منه ارتفاع للنفقات المنجزة بعنوان التدخّلات قدره 8,046 م.د.

فعلى عكس السنوات السابقة لم تنجز أي وزارة نفقات بعنوان الاستثمارات المتعلقة بالتمويل العمومي المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة وذلك رغم رصد اعتمادات لها على غرار وزارتي الشؤون المحلية والبيئة ووزارة النقل التي تم بخصوصها رصد اعتمادات بعنوان الاستثمار في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي على التوالي بمبلغ 30م.د و4,975 م.د.

ومن ناحية النفقات بعنوان التدخّلات (33,855 م.د)، فقد شهدت ارتفاعا قدره 8,046 م.د خلال سنة 2018 وتوزّعت بين الميدانين الاقتصادي (23,786 م.د) والاجتماعي (10,069 م.د).

وتعلقت التدخّلات في الميدان الاقتصادي بتمويل برنامج التنمية المندمجة من قبل وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك بواسطة قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

أما بالنسبة إلى النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاجتماعي فقد تم إنجازها من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لفائدة الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه بعنوان تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

ثانيا - نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

بلغ حجم الاعتمادات المرصودة ضمن قانون الماليّة لسنة 2018 بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين العمومي ما قيمته 5.185 م.د. وتمّ التخفيض فيها إلى ما جملته 5.086 م.د بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي. وتمّ توزيعها واستهلاكها كاملة.

ومقارنة بالتصرّف السابق، شهدت في سنة 2018 الاعتمادات الموزعة تطورا بمبلغ 251 م.د وبنسبة 5,19 % مقابل 1.514م.د ونسبة 45,59 % في سنة 2017. وعلى نفس تلك الوتيرة، تطوّرت النفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدين.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2018 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة:

م.د

الفصل	الاعتمادات النهائية في سنة 2018	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2017/2018	
		2017	2018	القيمة	النّسبة (%)
- تسديد أصل الدّين الدّاخلي	1.891	1.172	1.891	719	61,35
- تسديد أصل الدّين الخارجي	3.195	3.663	3.195	468-	12,78-
الجملة	5.086	4.835	5.086	251	5,19

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أن النفقات المتعلقة بتسديد أصل الدين الخارجي شهدت تراجعا في سنة 2018 بما جملته 468 م.د وما نسبته 12,78 % مقابل تطور بلغت قيمته 2.243 م.د ونسبته 157,96 % في التصرّف السابق.

ويفسّر هذا التراجع في سنة 2018 بتسديد 1.419,884 م.د في سنة 2017 بعنوان قرض من السوق المالية العالمية.

وفي المقابل ارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها والمتعلقة بقروض صندوق النقد الدولي بما جملته 666,229 م.د حيث بلغت 1.270,205 م.د في 2018 مقابل 603,976 م.د في سنة 2017.

وأدّى هذا التراجع في حجم التسديدات بعنوان أصل الدين العمومي الخارجي إلى تراجع حصّته ضمن جملة نفقات تسديد أصل الدين حيث بلغت 62,82 % مقابل 75,76 % في التصرف السابق و42,76 % في سنة 2016 .

وفي المقابل تطورت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 719 م.د ونسبة 61,35 % مما أدى إلى تدعم حصّتها من 24,24 % في سنة 2017 إلى 37,18 % علما بأنها كانت في حدود 57,24 % في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2018 تضمنت مبلغ 219,390 م.د يخص بقايا للتّسوية من تسبقات مسندة في سنة 2017. وتوزع هذا المبلغ بين الدّين الخارجي (130,981 م.د) والدّين الداخلي (88,409 م.د) ويمثل نسبة 4,31 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2018 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي.

وتبرز حسابات الدّين العمومي المضمنة بالمجموعة 19 بحساب أمين المال العامّ تسبقات أسندت في سنة 2018 دون تسوية بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي بلغت جملتها أصلا وفوائد 327,998 م.د.

ويتضمّن الجدول التّالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2017 و2018 حسب البنود:

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2017/2018	
	2017		2018			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة
تسديد الدّين الداخلي	1.171.893,668	24,24	1.891.000,000	37,18	719.106,332	61,36
- تسوية تسبقات وقروض	131.493,392	2,72	88.408,991	1,74	- 43.084,401	- 32,77
- تسديد أصل دين الدّولة للسنة	1.031.106,608	21,33	1.796.891,009	35,33	765.784,401	74,27
رقاع الخزينة	813.401,000	16,82	1.298.480,182	25,53	485.079,182	59,64
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	21.974,263	0,45	21.974,263	0,43	-	-
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	15.511,952	0,32	296.217,171	5,82	280.705,219	1.809,61
القرض الوطني لسنة 2014	180.219,393	3,73	180.219,393	3,54	-	-
- تسديد أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	9.293,668	0,19	5.700,000	0,11	- 3.593,668	- 38,67
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	502,374	0,01	188,502	0,00	- 313,873	62,48
ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء	709,962	0,01	0,000	0,00	- 709,962	- 100
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	393,157	0,01	359,980	0,01	- 33,178	- 8,44
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	7.688,174	0,16	5.151,519	0,10	- 2.536,656	- 32,99
تسديد الدّين الخارجي	3.663.000,000	75,76	3.195.000,000	62,82	- 468.000,000	- 12,78
تسديد الدّين الخارجي للسنة	3.490.481,513	72,19	3.064.019,382	60,24	- 426.462,131	- 12,22
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	172.518,487	3,57	130.980,618	2,58	- 41.537,869	- 24,08
المجموع العامّ	4.834.893,668	100,00	5.086.000,000	100,00	251.106,332	5,19

يتبين من الجدول أعلاه أن ارتفاع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين الدّاخلي (+ 719,106م.د) في سنة 2018 يعود أساسا إلى نمو حجم التّسديدات بعنوان أصل دين الدّولة (+ 765,784 م.د) حدّ منه تقلص النفقات بعنوان تسوية تسبقات وقروض متأتية من السنة السابقة (-43,084 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين المضمون من قبل الدّولة (-3,594 م.د).

وتطورت نفقات تسديد أصل الدين بعنوان رقاع الخزينة بما جملته 485,079 م.د ونسبته 59,64 % حيث بلغت 1.298,480 م.د منها 1.101,930 م.د تعلقت برقاع الخزينة القابلة للتنظير مما يجعلها تحظى بالنصيب الأوفر من نفقات تسديد أصل دين الدولة على غرار السنوات السابقة.

وعادت نفقات تسديد الدين الداخلي بالعملة الصعبة إلى الارتفاع في سنة 2018 حيث بلغت 296,217 م.د مقابل 15,512 م.د سنة 2017 علما أنها كانت في حدود 88,999 م.د في سنة 2016 وبالتالي تدعمت حصتها لتصل إلى 16,48 % من جملة تسديد أصل دين الدولة الداخلي للسنة.

ويمثل القسط المتعلق بالقرض الوطني لسنة 2014 (180,219 م.د) ما نسبته 10,03 % من جملة تسديد أصل دين الدولة الداخلي للسنة.

وتجدر الملاحظة أنه تم بمقتضى الفصل 9 من قانون المالية لسنة 2018 الترخيص في منح ضمان الدولة لإبرام قروض من قبل المنشآت العموميّة وذلك في حدود 3.000 م.د.

وفي خصوص الدّين المضمون من قبل الدّولة فقد تواصل في سنة 2018 تراجع النفقات المتعلقة به لتصل إلى 5,7 م.د مقابل 9,294 م.د في سنة 2017 و89,847 م.د في سنة 2016. وتتمثل أساسا هذه النفقات في تسديد ضمان قروض كل من الديوان الوطني للزّيت (5,151 م.د) وصندوق القروض والجماعات المحلية (0,360 م.د)، علما وأنه تمّ الانتهاء من تسديد ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء (709,962 م.د) في سنة 2017.

وتراجعت حصّة التسديدات بعنوان خدمة الدّين الداخلي المضمون من طرف الدولة (7,867 م.د) إلى 0,23 % من جملة خدمة الدين العمومي الداخلي لسنة 2018 مقابل 0,46 % في التصرف السابق.

وتطورت الديون العمومية المضمونة في سنة 2018 إلى ما جملته 16.471 م.د[85] وهو ما يمثّل 15,6 % من النّاتج المحلّي الإجمالي. ويتوزع الدين المضمون بين دين خارجي بقيمة 13.719,2 م.د ودين داخلي بقيمة 2.751,8 م.د مقابل على التوالي 11.302 م.د و1.950 م.د في سنة 2017.

وبخصوص هيكلة الديون العمومية المضمونة، فقد بلغت جملة الديون المبرمة في إطار التعاون الثنائي4.719,7 م.د أي ما نسبته 34,4% أما الديون المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف فقد بلغت 8.999,5 م.د أي ما يمثل 65,6 % من جملة الديون الخارجية المضمونة.

وأمام الصعوبات التي تواجهها الماليّة العمومية خلال السنوات الأخيرة تجدّد المحكمة توصيتها بضرورة متابعة هذا الصنف من الالتزامات المحتملة للدولة وبتضمين كتاب الدين لمعطيات شاملة حول هذه المنشآت.

وبالنسبة لنفقات تسديد أصل الدين الخارجي، فقد شهدت تراجعا نسبته 12,78 % لتبلغ 3.195 م.د مقابل ارتفاع بنسبة 157,96 % في التصرف السابق و13,60 % في سنة 2016.

وبالرجوع إلى كتاب الدّين لسنة 2018، يتبين أن هيكلة الدفوعات المتعلقة بتسديد أصل الدّين الخارجي قد تضمنت أساسا قروض صندوق النقد الدولي (1.270,205 م.د) تليها القروض المبرمة في إطار التّعاون متعدّد الأطراف (1.168,930 م.د) حيث تم تخصيص ما جملته 521,440 م.د أي ما نسبته 44,61 % للبنك الإفريقي للتّنمية تليه مجموعة البنك العالمي (285,871 م.د) ثم البنك الأوروبي للاستثمار (160,435 م.د).

[85] حسب المعطيات المستقاة لدى الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية

وفي ما يتعلق بالقروض المبرمة في إطار التّعاون الثنائي فقد تطورت بما جملته 113,817 م.د ونسبته 16,67 % لتبلغ 796,627 م.د وشملت أساسا قروضا من فرنسا (308,150 م.د) ومن اليابان (153,969 م.د) ومن تركيا (137,260 م.د).

وعلى صعيد آخر، بلغت خدمة الدّين العمومي ما جملته 7.840,993 م.د مسجّلة ارتفاعا نسبته 10,65 % مقـــابل 33,60 % في سنة 2017 و11,39 % في سنة 2016. ويعزى هذا التطوّر إلى ارتفاع خدمة الدّين الداخلي بنسبة 39,69 % حدّ منه تراجع في خدمة الدّين الخارجي بما نسبته 4,48 % .

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر خدمة الدّين العمومي الدّاخلي والدّين الخارجي خلال السّنوات من 2014 إلى 2018.

م.د

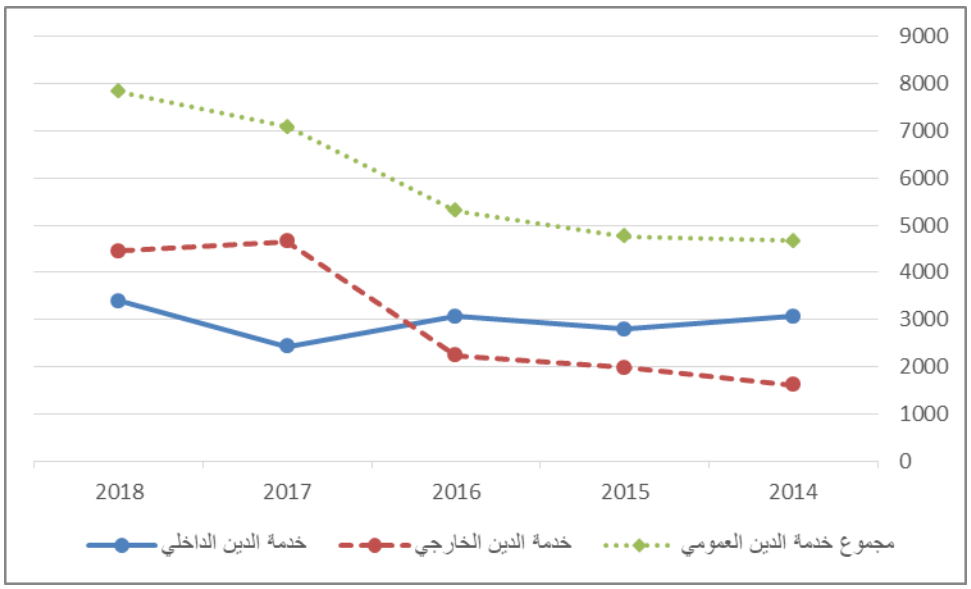

ويتبين من خلال الرسم أن حصّة خدمة الدين الخارجي للدولة قد تجاوزت حصّة الدين الداخلي للدولة للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 56,75 % في سنة 2018 و 65,74 % في سنة 2017.

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2018 مقارنة بالسنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بالحساب العامّ للسّنة الماليّة:

بالدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2017-12-31	الوضعيّة إلى 2018-12-31	التغيّرات 2017/2018	
			القيمة	النّسبة (%)
- الدين الباقي للتسديد	67.984.468.990	82.293.327.139	14.308.858.149	21,05
- الدّين الدّاخلي	21.166.447.968	22.026.852.750	860.404.782	4,06
- الدّين الخارجي	46.760.928.046	60.164.335.773	13.403.407.727	28,66
- قروض المزودين	57.092.976	102.138.616	45.045.640	78,90
- خدمة الدين (1)	7.086.324.585	7.840.993.429	754.668.844	10,65
- الدّين الدّاخلي	2.427.499.222	3.390.993.429	963.494.207	39,69
- الدّين الخارجي (2)	4.658.825.363	4.450.000.000	208.825.363-	4,48-

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

(2) باعتبار قروض المزودين.

أمّا في خصوص التعهّدات الخارجية، فقد ارتفع الحجم الجملي للقروض الخارجية المبرمة من قبل الدولة في سنة 2018 إلى ما جملته 108.476,552 م.د[86] مسجلة نموا بنسبة 25,36 % مقابل 33,85 % في التّصرف السّابق. وارتفعت الالتزامات بعنوان قروض المزودين إلى ما قيمته 259,313 م.د مسجلة تطورا نسبته 21,72 % مقابل 9,53 % في السنة السابقة.

وارتفعت السحوبات المنجزة من هذه القروض إلى ما جملته 81.733,546 م.د ونسبته 26,11 % مقابل 31,56 % في التّصرّف السابق. وعلى غرار السنة السابقة، استأثر مجموع سحوبات قروض السوق المالية العالمية بالنصيب الأوفر حيث بلغت 24.782,595م.د يليها مجمع البنك الدولي بمبلغ 12.298,985 م.د ثم البنك الافريقي للتنمية بما جملته 11.838,917 م.د. كما شهدت السحوبات بعنوان قروض المزودين ارتفاعا قدره 59,476 م.د ونسبته 39,95 %.

وفي خصوص رصيد الدّين الداخلي والخارجي للدولة الباقي للتسديد، فقد تواصل تطوره ليصل إلى 82.293,327 م.د مقابل 67.984,469 م.د في سنة 2017 أي بنسبة 21,05 % ويعود ذلك إلى تطوّر كلّ من رصيد الدّين الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 28,66 % ورصيد الدّين الدّاخلي الباقي للتسديد بنسبة 4,06 % ورصيد قروض المزودين بنسبة 78,90 %.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين العمومي تأتى بنسبة 36,6 % من السوق المالية العالمية و50,4 % من التعاون متعدد الأطراف و13% من التعاون ثنائي الأطراف. وحسب العملات الأجنبية، ما تزال تركيبة قائم الدين متسمة بغلبة الأورو(52,1 %) يليه الدولار (30,8 %) والين الياباني (11,2 %).[87]

[86] الحساب العام للسنة المالية 2018 ص 165.

[87] تقرير البنك المركزي لتونس لسنة 2018 ص52.

ونتج عن كل هذه التطوّرات ارتفاع نسبة التداين العمومي إلى 76,7 %[88] من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2018 مقابل 69,9 % في التصرف السابق و61,9 % في سنة 2016. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 7.190 دينار للسّاكن الواحد[89] مقابل 5.941 دينار في سنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ميزانية الدولة ستواجه ضغوطات خاصة خلال سنتي 2021 و2025 تتمثل في تسديد ما يعادل ألف مليون دولار بعنوان كل سنة [90].

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر التداين العمومي خلال السّنوات من 2014 إلى 2018:

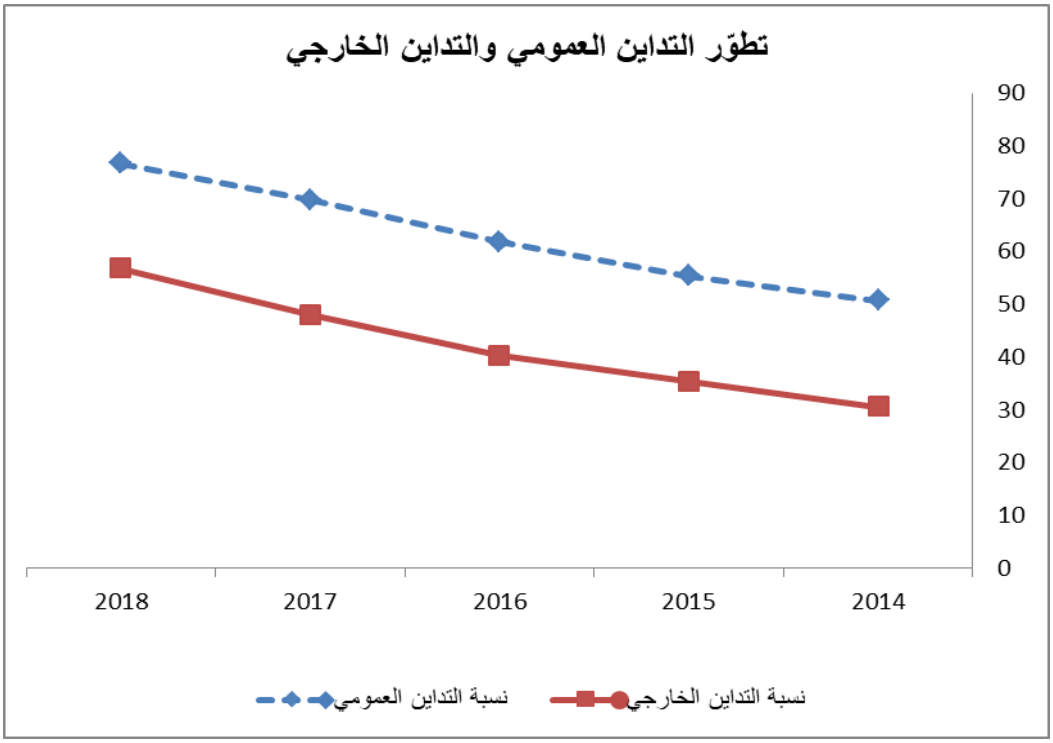

وفي خصوص المبالغ الباقية للتسديد بعنوان الدّين العمومي الخارجي فقد تواصل ارتفاعها في سنة 2018 لتصل إلى 60.164,336 م.د. ومقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبتها 56,8 % مقابل على التوالي 46.760,928 م.د و48 % في سنة 2017. وتواصل ارتفاع حجم الدّين العمومي الخارجي الناتج عن تأثير سعر الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية كما يبينه الرسم الموالي:

---

[88] تقرير البنك المركزي التّونسي لسنة 2018.

[89] بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 20-04-2018 حوالي 11.446,3 ألف ساكن حسب آخر تعداد في جويلية 2018.

[90] تقرير مهمة "الدين العمومي الخارجي " التقرير السنوي الواحد والثلاثون لمحكمة المحاسابات.

أ.د

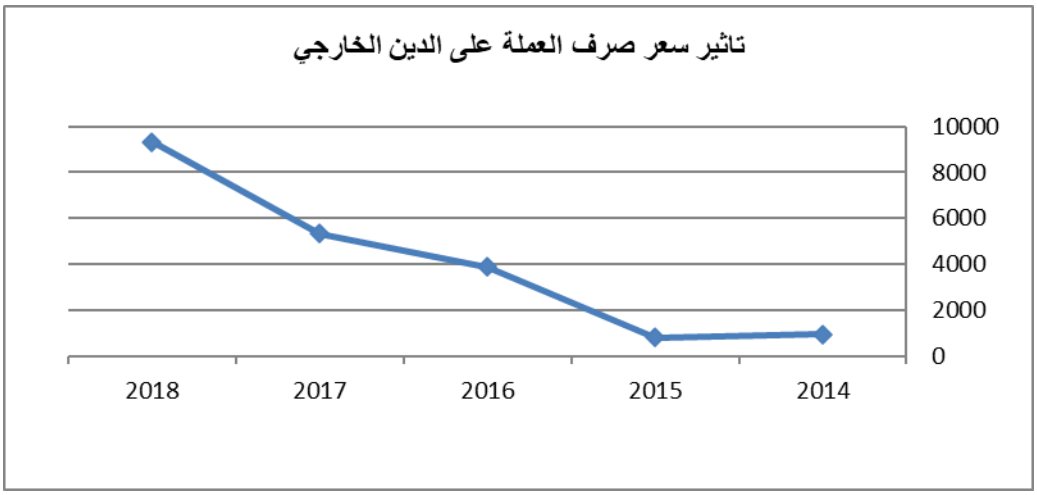

ويلاحظ من خلال الرسم أعلاه أن حجم تأثير تدنّي سعر صرف الدينار على ارتفاع حجم الدين العمومي الخارجي قد بلغ في سنة 2018 ما جملته 9.309,9 م.د[91]. وهو ما يمثل 19,88 % من حجم الدين العمومي الخارجي لسنة 2017 و8,82 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 14,63 % و5,51 % في سنة 2017.

III - نفقات صناديق الخزينة

ضبطت في سنة 2018 التقديرات النّهائية لنفقات صناديق الخزينة بمبلغ 860,681 م.د مقابل 858,074 م.د في التصرّف السّابق مسجلة زيادة بنسبة 0,3 %. وبلغت النفقات المنجزة فعليّا 993,988 م.د مقابل 838,481 م.د في سنة 2017 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 18,54 % مقابل نسبة 4,61 % في التصرّف السابق.

أوّلا - الحسابات الخاصّة في الخزينة

ضبطت التقديرات النهائية بقانون الماليّة لسنة 2018 بعنوان نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 816,800 م.د مقابل 778,300 م.د في السنة السّابقة.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2018 ما قيمته 919,704 م.د مقابل 792,071 في سنة 2017 مسجلة زيادة بنسبة 16,11 % عن السنة السابقة.

وشملت هذه الزّيادة عددا من الحسابات يذكر منها خاصّة صندوق تنمية قطاع المواصلات (40,478 م.د) وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية (38,993 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (24,810 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (22,476 م.د).

ومن جهة أخرى تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات، ويشار خاصة إلى صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (- 15,500 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (- 12,226 م.د).

[91] حسب معطيات الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابـات الخاصّة في الخزينة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2018.

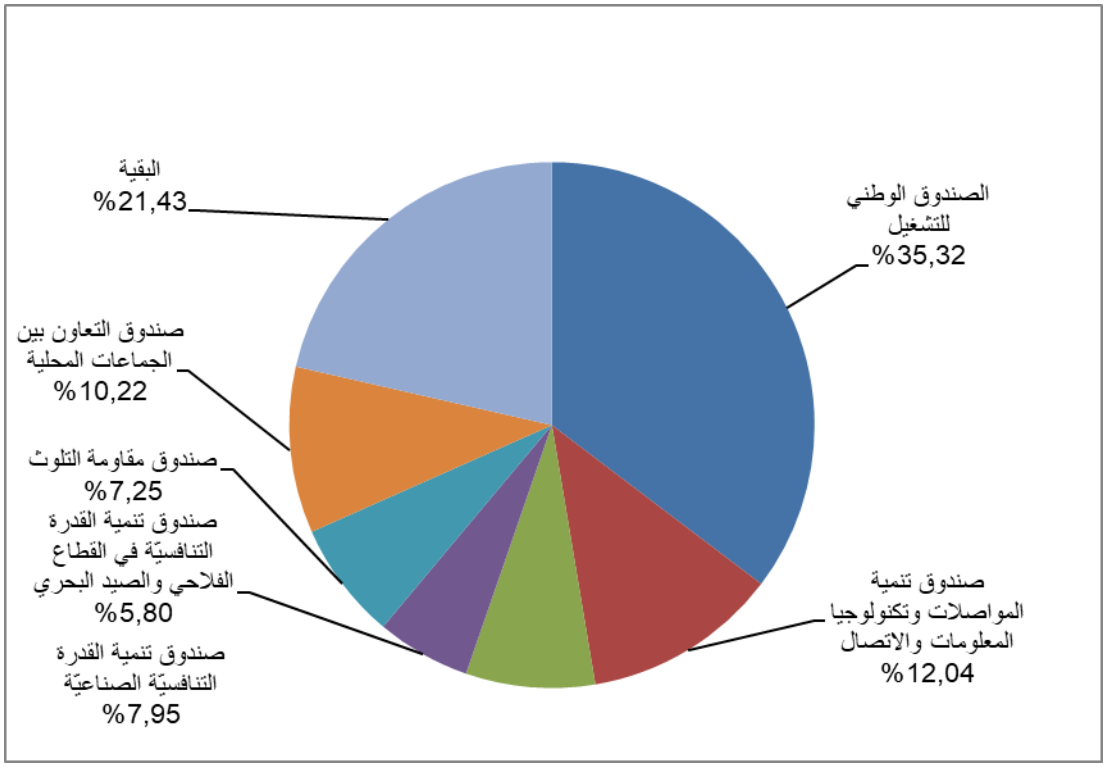

وإجمالا أفرزت الحسابات الخاصّة في الخزينة في نهاية سنة 2018 فائضا جمليا لمقابيضها مقارنة بنفقاتها بقيمة 1.766,450م.د مقابل 1.780,234 م.د في التصرف السابق.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 14 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2018 مقارنة بإنجازات سنة 2017.

ثانيا - حسابات أموال المشاركة

سجّلت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة ارتفاعا لتبلغ 74,284 م.د في موفى سنة 2018 مقابل 46,410 م.د في التصرّف السابق. وبلغت نسبة هذه الارتفاع 60,06 % مقابل تراجع بنسبة 17,13 % في التصرّف السابق.

ويعود هذا التطوّر لنمو نفقات بعض الحسابات خاصّة منها حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (18,420 م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (6,209 م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (6,025 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2018:

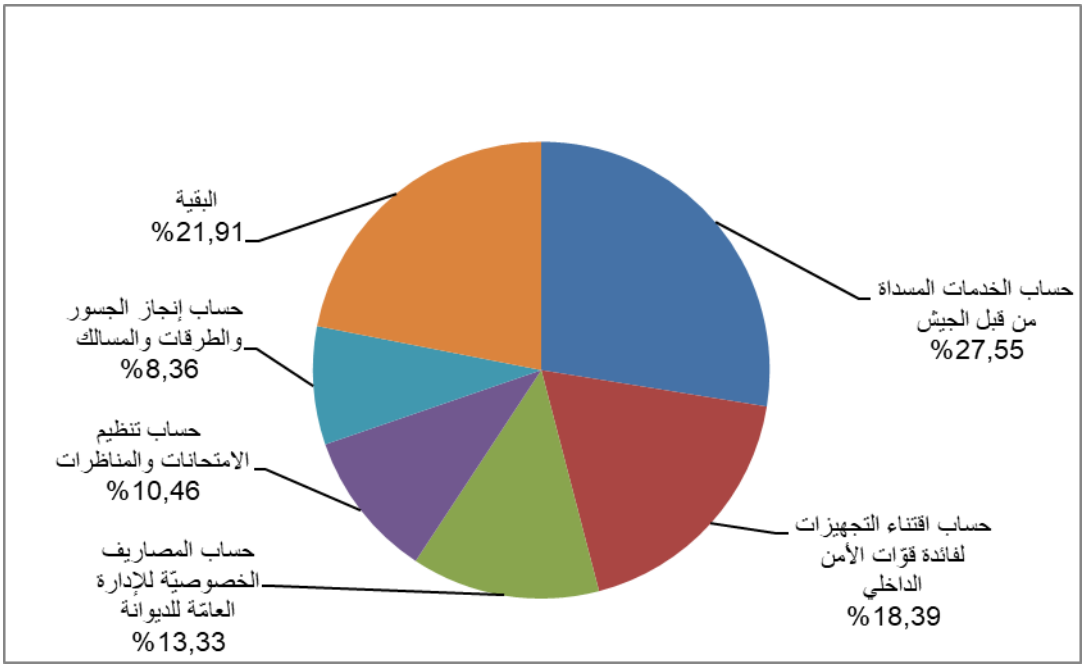

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 15 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2017 و2018.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

ارتفعت في سنة 2018 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى ما قيمته 1.580,017 م.د مقابل 1.567,504 م.د في سنة 2017 مسجّلة انخفاضا بمبلغ 12,513 م.د وبنسبة 0,8 % مقابل 64,514 م.د و3,95 % في السنة السّابقة. ونتج هذا التراجع عن المفعول المزدوج للزيادة في نفقات العنوان الأول (108,182 م.د) ولتراجع نفقات العنوان الثّاني (- 95,669 م.د).

I - نفقات العنوان الأوّل

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2018 بخصوص نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة ما قيمته 1.007,571 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة (475,181 م.د)، ضبطت التقديرات النهائية بمبلغ 1.482,752 م.د مقابل 1.434,419 م.د في سنة 2017 أي بزيادة نسبتها 3,37 % مقابل 4,28 % في التصرف السابق.

وسجّلت أهمّ الزّيادات لدى المؤسّسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (193,747 م.د) ووزارة الصحّة (159,256 م.د) ووزارة التربية (27,226 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (25,470 م.د).

وتمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.089,522 م.د وهو ما يمثّل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 73,48 %.

وخلافا للتصرف السابق، ارتفعت نسبة تغطية الموارد الذّاتية (659,470 م.د) لهذه المؤسسات لنفقاتها إلى 60,53 % مقابل 58,03 % في سنة 2017.

وعرفت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2018 نموّا بنسبة 11,02 % مقابل تراجع بنسبة 6,49 % في سنة 2017. ونتج هذا التطوّر أساسا عن الزيادة في نفقات المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة الصحّة (+ 64,748 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (+ 17,033 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 10,728 م.د).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في موفّى سنة 2018 في مستوى العنوان الأوّل فوائض للمقابيض على المصاريف قدرها 203,494 م.د مقابل 204,542 م.د في سنة 2017. وتعلّقت هذه الفوائض أساسا بالمؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة الصحّة (57,397 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (45,535 م.د) ووزارة التربية (20,932 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (17,309 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (14,940 م.د).

ويبيّن الجدول الوارد بالملحق عدد 16 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2017 و2018.

II- نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2018 نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة 490,495م.د.

وتراجعت نفقات العنوان الثاني مقارنة بإنجازات سنة 2017 بمبلغ 73,989 م.د وبنسبة 12,62 % مقابل ارتفاع في السنة السّابقة قيمته 3,546 م.د وبنسبة 0,61 %.

ويعزى هذا التراجع أساسا إلى التقلّص نفقات بعض المؤسّسات الملحقة بوزارة العدل (30,880 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (26,952 م.د) ووزارة التربية (12,125 م.د) ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي(6,170م.د).

أمّا في ما يخص توزيع نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة من حيث الأبواب، فقد عرفت سنة 2018 تطوّرا لحصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بنسبة 55,60 % مقابل 53,18 % في سنة 2017 ولحصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية بنسبة 26,85 % مقابل 25,53 % في سنة2017 ولحصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 9,32 % مقابل 8,10 % في سنة 2017 فيما انخفضت حصّة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة العدل من 8,97 % إلى 4,23 % في سنة 2018.

وأفرز تصرّف سنة 2018 إلى فوائض في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني بمبلغ 207,492 م.د مقابل 206,476 م.د في التصرّف السابق.

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 17 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة خلال سنتي 2018 و2017.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت في سنة 2018 نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج إلى 189,854 م.د مقابل 147,929 م.د في سنة 2017.

وسجّلت مصاريف سنة 2018 استهلاكا للمقابيض المحصلة (194,828 م.د) بنسبة 97,45 % مقابل ما نسبته 97,40 % خلال السنة السّابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفّى السنة بلغت 4,975 م.د مقابل 3,940 م.د في التصرّف السّابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 7,945 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 55,33 % من مجموع المقابيض البالغة 14,360 م.د. وأفضت نسبة الاستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 6,415 م.د.

القسم الرّابع – نفقات الصناديق الخاصّة

تحدث الصناديق الخاصّة لتمويل تدخلات في قطاعات معينة ويتم استعمال موارد هذه الصناديق حسب برامج تضبط طبقا للتشاريع والتراتيب الجاري بها العمل. وشهدت سنة 2018 تراجعا لنفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ لتبلغ 167,646 م.د مقابل 183,589 م.د في سنة 2017 أي بمبلغ 15,848 م.د وبنسبة 8,63%.

ويتبيّن من خلال الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات في سنتي 2017 و2018 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسنة الماليّة:

بالدّينار

البيانات	النفقات		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
صندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية	38.663.506	26.512.628	12.150.878-	31,43-
الصندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى	19.638.000	-	19.638.000-	100,00-
صندوق تغطية مخاطر الصرف	50.753.702	57.198.825	6.445.123	12,69
الصّندوق الوطني للضّمان	4.215.833	4.215.833	-	-
صندوق ضمان المؤمّن لهم	5.726.805	4.996.888	729.917-	12,75-
الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	17.714.935	17.305.714	409.221-	2,31-
صندوق النّهوض بقطاع الزيتون	631.830	670.687	38.857	6,15
الحساب المركزي	46.243.889	56.840.071	10.596.182	22,91
الجملة	183.588.500	167.740.646	15.847.854-	8,63-

يبرز من الجدول أنّ تراجع نفقات الصناديق الخاصّة في سنة 2018 شمل عدة حسابات خاصّة منها صندوق الوطني للنهوض بالصّناعات التقليديّة والحرف الصغرى (- 19,638 م.د) وصندوق التطوير واللاّمركزية الصناعية (- 12,151 م.د) وفي مقابل ذلك شهدت سنة 2018 ارتفاع نفقات الحساب المركزي (+10,596 م.د).

ولوحظ وفقا لما ورد بالحساب العام للسنة المالية لسنة 2018 أن صندوق تغطية مخاطر الصرف لم يقم بتعويض خسائر بمبلغ 274,038 م.د نظرا إلى عدم توفر السيولة علما وأن هذا المبلغ كان في حدود 197,997 م.د في السنة السابقة.

الملاحق

ملحق عدد 1 :جدول تطوّر موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	التقديرات 2018	الإنجازات		التغيّرات 2018/2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	3 000 000	14 964 329	11 369 610	- 3 594 719	**24,02-**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	14 964 329	11 369 610	- 3 594 719	24,02-
وزارة الدّاخليّة	10 200 000	15 685 669	17 581 722	1 896 053	**12,09**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	7 700 000	10 245 073	11 602 810	1 357 737	13,25
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	5 440 596	5 978 911	538 315	9,89
وزارة الشؤون المحلية و البيئة	117 000 000	225 344 418	423 885 104	198 540 686	**88,11**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	94 000 000	37 878 691	207 601 394	169 722 703	448,07
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	54 294 071	66 613 164	12 319 093	22,69
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	133 171 656	149 670 546	16 498 890	12,39
وزارة الدفاع الوطني	10 000 000	1 653 025	3 511 518	1 858 493	**112,43**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	1 653 025	3 511 518	1 858 493	112,43
وزارة الماليّة	100 000	261 011	303 556	42 545	**16,30**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	261 011	303 556	42 545	16,30
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	14 000 000	42 245 182	42 779 823	534 641	**1,27**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 000 000	7 513 230	9 294 997	1 781 767	23,72
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	34 731 952	33 484 826	- 1 247 126	3,59-
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	43 000 000	57 167 026	73 707 092	16 540 066	**28,93**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	32 000 000	41 744 072	54 416 404	12 672 332	30,36
صندوق النهوض بجودة التمور	4 000 000	5 803 335	7 964 816	2 161 481	37,25
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	9 619 619	11 325 872	1 706 253	17,74
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	76 000 000	168 445 330	205 861 159	37 415 829	**22,21**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74 000 000	164 472 394	187 295 112	22 822 718	13,88
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	2 000 000	3 972 936	18 566 048	14 593 112	367,31
وزارة التجارة	500 000	75 026 878	87 649 087	12 622 209	**16,82**
الصندوق العامّ للتعويض	-	74 427 502	86 993 957	12 566 455	16,88
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	599 376	655 131	55 755	9,30
وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	30 000 000	43 071 702	38 921 089	- 4 150 613	**9,64-**
صندوق الانتقال الطاقي	30 000 000	43 071 702	38 921 089	- 4 150 613	9,64-

وزارة تكنولوجيات الإتصالوالإقتصاد الرقمي	90 000 000	194 675 189	188 399 152	- 6 276 037	**3,22-**
صندوق تنمية المواصلات	90 000 000	194 675 189	188 399 152	- 6 276 037	3,22-
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	18 000 000	38 817 308	53 560 227	14 742 919	**37,98**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	12 166 159	18 180 775	6 014 616	49,44
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	26 651 149	35 379 452	8 728 303	32,75
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	48 000 000	273 812 523	287 816 647	14 004 124	**5,11**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	11 962 971	12 958 351	995 380	8,32
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	261 849 552	274 858 297	13 008 745	4,97
وزارة الشؤون الثقافية	4 000 000	14 204 363	18 964 713	4 760 350	**33,51**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4 000 000	14 204 363	18 964 713	4 760 350	33,51
وزارة شؤون الشباب والرياضة	20 000 000	10 691 045	10 642 679	- 48 366	**0,45-**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	10 691 045	10 642 679	- 48 366	0,45-
وزارة الصحة	1 000 000	-	-	-	-
صندوق دعم الصحة العمومية	1 000 000	-	-	-	-
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	7 000 000	9 611 342	10 720 211	1 108 869	**11,54**
صندوق الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	5 295 367	7 073 371	1 778 004	33,58
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	4 315 975	3 646 841	- 669 134	15,50-
وزارة التربية	-	-	1 050 892	1 050 892	-
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	-	-	1 050 892	1 050 892	-
وزارة التكوين المهني والتشغيل	325 000 000	709 523 991	728 283 597	18 759 606	**2,64**
الصندوق الوطني للتشغيل	300 000 000	566 423 327	569 555 766	3 132 439	0,55
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	25 000 000	143 100 664	158 727 832	15 627 168	10,92
الجملة	816 800 000	1 895 200 331	2 205 007 879	309 807 548	**16,35**

ملحق عدد 2 : قائمة الحسابات الخاصة في الخزينة التي تمّ خصم مبالغ منها لفائدة العنوان الأوّل من الميزانية

ع/ر	اسم الحساب	مبلغ الخصم بالدّينار
1	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	8 560 910
2	صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط	66 613 164
3	صندوق الوقاية من حوادث المرور	4 167 609
4	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	302 212
5	صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور	6 652 021
6	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	21 415 811
7	صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	113 601 394
8	صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	143 810
9	الصندوق الوطني لتحسين السّكن	2 111 497
10	صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	114 176 224
11	صندوق الانتقال الطاقي	13 436 869
12	صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	16 111 960
13	الصندوق العامّ للتعويض	86 993 957
14	صندوق النهوض بالصادرات	655 131
15	صندوق حماية المناطق السياحيّة	13 437 127
16	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	262 120 007
17	صندوق مقاومة التلوث	82 950 546
18	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	12 362 248
19	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	3 646 840
20	الصندوق الوطني للتشغيل	244 746 214
21	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	119 327 985
22	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	27 841 356
23	صندوق تنمية قطاع المواصلات	77 711 622
	الجملـة	1 299 086 514

ملحق عدد 3 : جدول تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2018

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2017/2018	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	-	2 863 800	2 863 800	100
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	-	2 863 800	2 863 800	100
رئاسة الحكومة	316 605	76 815	- 239 790	75,74-
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	316 605	76 815	- 239 790	75,74-
وزارة الدّاخلية	22 913 654	5 040 622	- 17 873 032	78-
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	496 201	1 407 060	910 859	183,57
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	22 417 453	3 633 562	- 18 783 891	83,79-
وزارة الدفاع الوطني	10 481 252	12 531 505	2 050 253	19,56
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	8 644 084	10 904 059	2 259 975	26,14
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 179 413	1 185 148	5 735	0,49
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّةبالتّشريفات	657 755	442 299	- 215 456	32,76-
وزارة المالية	6 124 880	3 117 729	- 3 007 151	49,10-
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	3 824 956	929 594	- 2 895 362	75,70-
- حساب القروض المرتبطة برهن	2 262 617	2 188 135	- 74 482	3,29-
- حساب حراسة وصيانة بعض مباني الراجعة للدولة	37 307		- 37 307	100-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	-	76 884	76 884	100
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	-	76 884	76 884	100
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	-	2 447 841	2 447 841	100
- حساب الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة قطاع تربية الماشية بتطاوين	-	2 447 841	2 447 841	100
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4 216 264	4 772 854	556 590	13,20
- حساب حماية النباتات	1 699 784	1 725 647	25 863	1,52
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	2 516 480	3 047 207	530 727	21,09
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	28 511 443	4 682 501	- 23 828 942	83,57-
- حساب بناء الجسور والطرقات	453 960	327 449	- 126 511	27,87-
- حساب انجاز منشات مائية مختلفة	4 733 324	3 688 347	- 1 044 977	22,08-
- حساب بطاح جربة	635 096	666 680	31 584	4,97
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانئ الصيد	-	25	25	-
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	22 689 063	-	- 22 689 063	100-
وزارة المرأة والسرة والطفولة	78 720	-	- 78 720	100-
- حساب طفولتي	78 720	-	- 78 720	100-

وزارة الصحة	845 000	4 758 994	3 913 994	463,19
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	100 000	200 000	100 000	100,00
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	-	1 973 818	1 973 818	100,00
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	210 000	366 600	156 600	74,57
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	535 000	2 218 576	1 683 576	314,69
وزارة الشؤون الاجتماعية	500	2 995 300	2 994 800	598960
- حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	500	1 300	800	160
- حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل	-	2 994 000	2 994 000	100,00
وزارة التربية	6 069 645	248 927	- 5 820 718	95,90-
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	6 069 645	248 927	- 5 820 718	95,90-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	215 742	267 617	51 875	24,04
- حساب القروض الجامعية	215 742	170 964	- 44 778	20,76-
- حساب البرنامج الثقافي للطلبة	-	96 653	96 653	100
المجموع العامّ	79 773 705	43 881 390	- 35 892 315	44,99-

الملحق عدد 4 : حسابات أموال المشاركة التي لم تسجل أي عملية مقابيض أو مصاريف طيلة الفترة 2013-2018

بالدينار

ع/ر	الحساب	الفواضل في موفى 2018
1	- حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشصيات الرسمية	59.857,403
2	- حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280.241,036
3	- حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
4	- حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10.561,050
5	- حساب التدخلات المختلفة	1.803.150,274
6	- حساب ممارسة حق الأولوية	18.800,000
7	- حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181.265,260
8	- حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
9	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500
10	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
11	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186.474,562
12	- حساب دار الصحافي	78.016,184
13	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288.447,049
14	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1.868.173,487
15	- حساب حماية البيئة	175.023,570
16	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1.360.288,750
17	- حساب تهيئة متحف باردو	1.150.000,000
18	- حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
19	- حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68.000,000
20	- حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45.610,609
21	- حساب رسكلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	980.255,669
22	- حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
	المجموع	8.554.521,420

ملحق عدد 5: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2018

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2018	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2017/2018	
			2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	681.777	609.207	578.977	- 30.230	- 4,96
رئاسة الحكومة	7	12.186.858	10.062.101	11.987.494	1.925.393	19,14
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان	1	454.240	590.303	437.240	- 153.063	- 25,93
وزارة الدّاخلية	15	21.031.854	19.793.253	18.884.265	- 908.988	- 4,59
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	2	6.609.996	5.657.682	6.129.296	471.614	8,34
وزارة العدل	39	56.937.688	53.400.588	53.618.561	217.973	0,41
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	161.741	136.591	161.741	25.150	18,41
وزارة الدّفاع الوطني	44	19.538.455	14.423.205	21.065.915	6.642.710	46,06
وزارة الشؤون الدّينية	2	337.413	294.310	314.413	20.103	6,83
وزارة الماليّة	2	3.112.321	2.701.736	3.107.135	405.399	15,01
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	1	68.854.874	65.649.545	79.999.567	14.350.022	21,86
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	99.748.616	71.610.117	74.030.807	2.420.690	3,38
وزارة التجارة	2	2.422.455	2.059.396	2.268.255	208.859	10,14
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	2.904.575	3.608.766	2.837.381	- 771.385	- 21,38
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	4.064.760	4.080.309	3.996.755	- 83.554	- 2,05
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	8.072.292	5.520.752	6.221.460	700.708	12,69
وزارة الشؤون الثقافية	29	43.123.227	25.369.106	26.898.384	1.529.278	6,03
وزارة شؤون الشباب والرياضة	49	38.386.561	25.517.463	32.559.395	7.041.932	27,60
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	12.784.609	12.189.434	12.302.686	113.252	0,93
وزارة الصحّة	210	569.380.839	397.432.715	468.873.256	71.440.541	17,98
وزارة الشؤون الاجتماعية	44	11.850.557	11.238.683	10.706.686	- 531.997	- 4,73
وزارة التربية	1573	153.185.476	146 691 662	149.023.808	2.332.146	1,59
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	352	346.920.969	307.245.144	307.013.067	- 232.077	- 0,08
المجموع	2 524	1.482.752.153	1.185.882.068	1.293.016.545	- 107.134.477	9,03

ملحق عدد 6 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2018

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2018	الإنجازات		التغيّرات 2018 /2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان	1	-	-	-	-
وزارة الدّاخلية	15	60.000	30.000	-30.000	- 50.00
وزارة العدل	39	74.140.389	13.899.604	-60.240.785	- 81.25
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	-	-	-	-
وزارة الدّفاع الوطني	44	126.000	136.000	10.000	7.94
وزارة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	-
وزارة الماليّة	2	388.704	42.004	-346.700	- 89.19
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	1	-	13.015.000	13.015.000	100.00
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	309.410.677	239.698.033	-15.712.645	- 5.08
وزارة التجارة	2	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	9.712.654	511.842	-9.200.812	- 94.73
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	-
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	184.000	2.105.000	.1.921000	-
وزاارة الشؤون المحلية و البيئة	2	-	-	-	-
وزارة الشؤون الثقافية	29	3.040.000	.2.569000	-471.000	- 15.49
وزارة الشباب والرياضة	49	.19000	.106000	.87000	457.89
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	.12000	1.830.508	1.818.508	-
وزارة الصحّة	210	5.497.449	3.833.169	-1.664.280	- 30.27
وزارة الشؤون الاجتماعية	44	13.000	.40000	27.000	207.69
وزارة التربية	1573	149.258.915	138.600.049	-10.658.866	- 7.14
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	352	33.465.006	34.994.467	1.529.461	4.57
المجموع	2524	585.327.795	505.410.676	79.917.119	- 13.65

ملحق عدد 7: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2018 (العنوان الأول)

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	المجموع
1- مجلس نواب الشعب	-	442 000	-	442 000
3- رئاسة الحكومة	4 944 000	2 763 355	6 240 000	13 947 355
5- وزارة الدّاخلية	-	8 060 200	1 700 000	9 760 200
6-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	-	-	40 826 000	40 826 000
7- وزارة العدل	-	-	1 084 000	1 084 000
8- وزارة الشؤون الخارجية	24 300 000	2 002 638	-	26 302 638
9- وزارة الدفاع الوطني	66 000	11 284 450	944 666	12 295 116
10- وزارة الشؤون الدينية	10 429 000	8 740 000	256 000	19 425 000
11- وزارة الماليّة	14 637 160	6 985 095	-	21 622 255
12- وزارة املاك الدولة	1 365 000	400 000	-	1 765 000
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	-	10 083 900	-	10 083 900
15- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	251 000	253 600	26 750	531 350
16- وزارة التجارة	630 629	1 138 750	-	1 769 379
19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	2 654 000	-	14 806	2 668 806
21- وزارة النقل	-	100 000	-	100 000
22- وزارة الشؤون الثقافية	-	94 000	-	94 000
23- وزارة شؤون الشباب والرياضة	-	1 633 000	-	1 633 000
24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	6 623 000	-	-	6 623 000
25- وزارة الصحة	53 000 000	21 093 000	365 000	74 458 000
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	6 100 000	-	158 728 000	164 828 000
27- وزارة التربية	16 000 000	1 359 000	-	17 359 000
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	15 500 000	-	1 634 000	17 134 000
الجزء 1- التعليم العالي	15 500 000	-	1 634 000	17 134 000
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	9 300 000	-	-	9 300 000
المجموع	165 799 789	76 432 988	211 819 222	454 051 999

ملحق عدد8 : جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2018

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1- مجلس نواب الشعب	**279 000**	**-**	**-**	**217 000**	**62 000**	**-**	**279 000**
2- رئاسة الجمهورية	**25 610**	**393 000**	**47 000**	**25 610**	**440 000**	**-**	**465 610**
3- رئاسة الحكومة	**627 500**	**-**	**95 960**	**627 500**	**-**	**95 960**	**723 460**
5- وزارة الداخلية	**8 120 674**	**408 000**	**-**	**8 120 674**	**58 000**	**350 000**	**8 528 674**
6-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**300 000**	**-**	**-**	**300 000**	**-**	**-**	**300 000**
7- وزارة العدل	**747 900**	**-**	**-**	**-**	**747 900**	**-**	**747 900**
8- وزارة الشؤون الخارجية	**349 563**	**-**	**-**	**349 563**	**-**	**-**	**349 563**
9- وزارة الدفاع الوطني	**153 000**	**13 059 000**	**493 656**	**153 000**	**12 599 000**	**953 656**	**13 705 656**
11- وزارة الماليّة	**-**	**25 700**	**-**	**-**	**-**	**25 700**	**25 700**
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**2 983 000**	**-**	**68 800**	**2 400 000**	**615 000**	**36 800**	**3 051 800**
15- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**-**	**-**	**13 000**	**-**	**13 000**	**-**	**13 000**
17- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	**-**	**-**	**60 560**	**-**	**60 560**	**-**	**60 560**
19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	**272 000**	**-**	**-**	**272 000**	**-**	**-**	**272 000**
20- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	**378 649**	**-**	**-**	**-**	**321 049**	**57 600**	**378 649**
22- وزارة الشؤون الثقافية	**34 105 269**	**96 000**	**-**	**33 113 269**	**298 000**	**790 000**	**34 201 269**
23- وزارة شؤون الشباب والرياضة	**1 085 540**	**-**	**1 030 000**	**21 540**	**292 000**	**1 802 000**	**2 115 540**
24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**-**	**193 488**	**61 000**	**-**	**193 488**	**61 000**	**254 488**
25- وزارة الصحة	**500 000**	**50 102**	**-**	**500 000**	**50 102**	**-**	**550 102**
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	**-**	**-**	**430 200**	**-**	**256 000**	**174 200**	**430 200**
27- وزارة التربية	**1 100 000**	**319 504**	**1 145 800**	**1 100 000**	**1 071 304**	**394 000**	**2 565 304**
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**4 165 220**	**-**	**-**	**4 100 000**	**65 220**	**-**	**4 165 220**
الجزء 1- التعليم العالي	4 100 000	-	-	4 100 000	-	-	4 100 000
الجزء 2- البحث العلمي	65 220	-	-	-	65 220	-	65 220
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**-**	**450 000**	**-**	**-**	**450 000**	**-**	**450 000**
الجملة	**55 192 925**	**14 994 794**	**3 445 976**	**51 300 156**	**17 592 623**	**4 740 916**	**73 633 695**

ملحق عدد 9: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2018 حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية التكميلي	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائية		التغيّرات 2018/2017	
				+	-	2017	2018	القيمة	النسبة (%)
1- مجلس نواب الشعب	29 419 000	29 419 000	442 000	279 000	279 000	29 672 000	29 861 000	189 000	0,64
2- رئاسة الجمهورية	102 848 000	102 848 000	-	465 610	465 610	103 848 000	102 848 000	- 1 000 000	-0,96
3- رئاسة الحكومة	157 872 000	157 872 000	13 947 355	723 460	723 460	168 729 415	171 819 355	3 089 940	1,83
4- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان	7 783 000	7 783 000	-	-	-	3 866 000	7 783 000	3 917 000	101,32
6- وزارة الداخلية	2 618 883 000	2 618 883 000	9 760 200	8 528 674	8 528 674	2 386 637 500	2 628 643 200	242 005 700	10,14
7-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	509 406 000	509 406 000	40 826 000	300 000	300 000	488 429 000	550 232 000	61 803 000	12,65
8- وزارة العدل	516 578 000	516 578 000	1 084 000	747 900	747 900	475 105 000	517 662 000	42 557 000	8,96
9- وزارة الشؤون الخارجية	203 324 000	203 324 000	26 302 638	349 563	349 563	209 062 000	229 626 638	20 564 638	9,84
10- وزارة الدفاع الوطني	1 853 076 000	1 916 076 000	12 295 116	13 705 656	13 705 656	1 651 152 000	1 928 371 116	277 219 116	16,79
11- وزارة الشؤون الدينية	103 305 000	103 305 000	19 425 000	-	-	106 582 000	122 730 000	16 148 000	15,15
11- وزارة الماليّة	625 667 000	625 667 000	21 622 255	25 700	25 700	612 704 840	647 289 255	34 584 415	5,64
12- وزارة املاك الدولة	45 130 000	45 130 000	1 765 000	-	-	48 845 034	46 895 000	- 1 950 034	-3,99
13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	69 095 000	69 095 000	-	-	-	63 596 500	69 095 000	5 498 500	8,65
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	567 811 000	567 811 000	10 083 900	3 051 800	3 051 800	593 468 400	577 894 900	- 15 573 500	-2,62
15- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	18 289 000	18 289 000	531 350	13 000	13 000	17 686 500	18 820 350	1 133 850	6,41
16- وزارة التجارة	1 644 262 000	1 824 262 000	1 769 379	-	-	1 563 860 581	1 826 031 379	262 170 798	16,76
17- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	1 517 289 000	2 717 289 000	-	60 560	60 560	1 567 088 000	2 717 289 000	1 150 201 000	73,40
18- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	19 603 000	19 603 000	-	-	-	19 817 000	19 603 000	- 214 000	-1,08
19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	63 032 000	63 032 000	2 668 806	272 000	272 000	58 776 956	65 700 806	6 923 850	11,78
20- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	146 453 000	146 453 000	-	378 649	378 649	154 344 000	146 453 000	- 7 891 000	-5,11

21- وزارة النقل	**470 567 000**	**470 567 000**	**100 000**	**-**	**-**	**469 638 000**	**470 667 000**	**1 029 000**	**0,22**
22- وزارة الشؤون الثقافية	**190 505 000**	**190 505 000**	**94 000**	**34 201 269**	**34 201 269**	**184 980 827**	**190 599 000**	**5 618 173**	**3,04**
23- وزارة شؤون الشباب والرياضة	**568 839 000**	**568 839 000**	**1 633 000**	**2 115 540**	**2 115 540**	**493 775 000**	**570 472 000**	**76 697 000**	**15,53**
24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**113 418 000**	**113 418 000**	**6 623 000**	**254 488**	**254 488**	**118 133 466**	**120 041 000**	**1 907 534**	**1,61**
25- وزارة الصحة	**1 670 218 000**	**1 670 218 000**	**74 458 000**	**550 102**	**550 102**	**1 666 194 000**	**1 744 676 000**	**78 482 000**	**4,71**
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	**1 298 364 000**	**1 501 364 000**	**164 828 000**	**430 200**	**430 200**	**1 426 235 000**	**1 666 192 000**	**239 957 000**	**16,82**
27- وزارة التربية	**4 715 533 000**	**4 715 533 000**	**17 359 000**	**2 565 304**	**2 565 304**	**4 959 762 000**	**4 732 892 000**	**- 226 870 000**	**4,57-**
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**1 336 694 000**	**1 336 694 000**	**17 134 000**	**4 165 220**	**4 165 220**	**1 307 800 000**	**1 353 828 000**	**46 028 000**	**3,52**
الجزء 1- التعليم العالي	1 289 578 000	1 289 578 000	17 134 000	4 100 000	4 100 000	1 265 268 000	1 306 712 000	41 444 000	3,28
الجزء 2- البحث العلمي	47 116 000	47 116 000	-	65 220	65 220	42 532 000	47 116 000	4 584 000	10,78
29- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**322 303 000**	**322 303 000**	**9 300 000**	**450 000**	**450 000**	**305 533 000**	**331 603 000**	**26 070 000**	**8,53**
30- المجلس الأعلى للقضاء	**3 800 000**	**3 800 000**	**-**	**-**	**-**	**2 894 000**	**3 800 000**	**906 000**	**31,31**
31- المحكمة الدستورية	**2 412 000**	**2 412 000**	**-**	**-**	**-**	**2 400 000**	**2 412 000**	**12 000**	**0,50**
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**16 900 000**	**16 900 000**	**-**	**-**	**-**	**60 000 000**	**16 900 000**	**- 43 100 000**	**71,83-**
33- هيئة الحقيقة والكرامة	**8 322 000**	**8 322 000**	**-**	**-**	**-**	**19 100 000**	**8 322 000**	**- 10 778 000**	**56,43-**
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**404 200 000**	**454 200 000**	**- 454 051 999**	**-**	**-**	**483 981**	**148 001**	**- 335 980**	**69,42-**
35- الدين العمومي	**2 787 000 000**	**2 755 000 000**	**-**	**-**	**-**	**2 255 000 000**	**2 755 000 000**	**500 000 000**	**22,17**
المجموع	**24 728 200 000**	**26 392 200 000**	**-**	**73 633 695**	**73 633 695**	**23 595 200 000**	**26 392 200 000**	**2 797 000 000**	**11,85**

ملحق عدد 10 : جدول تطوّر نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2018 و2017

الأبواب	الاعتمادات النهائية2018	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف2018/2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة %
1 - مجلس نواب الشعب	29 861 000	29 510 583	**29 034 724**	**- 475 859**	**1,61-**
2 - رئاسة الجمهورية	102 848 000	100 519 686	**99 082 208**	**- 1 437 478**	**1,43-**
3 - رئاسة الحكومة	171 819 355	167 160 119	**170 206 864**	**3 046 745**	**1,82**
4 - وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان	7 783 000	2 543 682	**7 237 485**	**4 693 803**	**184,53**
6 - وزارة الداخلية	2 628 643 200	2 376 490 671	**2 542 944 156**	**166 453 485**	**7,00**
7 - وزارة الشؤون المحلية والبيئة	550 232 000	481 178 379	**546 685 683**	**65 507 304**	**13,61**
8 - وزارة العدل	517 662 000	464 802 968	**513 627 808**	**48 824 840**	**10,50**
9 - وزارة الشؤون الخارجية	229 626 638	208 055 026	**228 427 994**	**20 372 968**	**9,79**
10 - وزارة الدفاع الوطني	1 928 371 116	1 644 721 883	**1 914 319 197**	**269 597 314**	**16,39**
11 - وزارة الشؤون الدينية	122 730 000	106 295 880	**122 447 925**	**16 152 045**	**15,20**
11 - وزارة الماليّة	647 289 255	605 671 601	**639 328 967**	**33 657 366**	**5,56**
12 - وزارة املاك الدولة	46 895 000	48 370 516	**46 810 583**	**- 1 559 933**	**3,22-**
13 - وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	69 095 000	62 037 149	**66 371 213**	**4 334 064**	**6,99**
14 - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	577 894 900	584 872 457	**558 161 993**	**- 26 710 464**	**4,57-**
15 - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	18 820 350	17 317 954	**18 649 864**	**1 331 910**	**7,69**
16 - وزارة التجارة	1 826 031 379	1 556 724 107	**1 823 633 741**	**266 909 634**	**17,15**
17 - وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	2 717 289 000	1 566 779 894	**2 717 023 081**	**1 150 243 187**	**73,41**
18 - وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	19 603 000	18 626 000	**17 794 660**	**- 831 340**	**4,46-**
19 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية	65 700 806	58 389 692	**65 581 622**	**7 191 930**	**12,32**
20 - وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	146 453 000	149 839 226	**139 915 670**	**- 9 923 556**	**6,62-**
21 - وزارة النقل	470 667 000	465 672 474	**468 846 662**	**3 174 188**	**0,68**
22 - وزارة الشؤون الثقافية	190 599 000	182 449 507	**189 190 863**	**6 741 356**	**3,69**
23 - وزارة شؤون الشباب والرياضة	570 472 000	487 013 809	**517 119 287**	**30 105 478**	**6,18**
24 - وزارة المرأة والأسرة والطفولة	120 041 000	117 554 832	**118 797 076**	**1 242 244**	**1,06**
25 - وزارة الصحة	1 744 676 000	1 663 449 627	**1 741 510 755**	**78 061 128**	**4,69**
26 - وزارة الشؤون الاجتماعية	1 666 192 000	1 423 648 462	**1 662 773 330**	**239 124 868**	**16,80**
27 - وزارة التربية	4 732 892 000	4 959 616 669	**4 732 499 573**	**- 227 117 096**	**4,58-**
28 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 353 828 000	1 302 596 997	1 344 505 434	41 908 437	3,22
الجزء 1- التعليم العالي	1 306 712 000	1 261 038 432	1 300 184 147	39 145 715	3,10
الجزء 2- البحث العلمي	47 116 000	41 558 565	44 321 287	2 762 722	6,65
29 - وزارة التكوين المهني والتشغيل	331 603 000	305 461 525	**330 722 121**	**25 260 596**	**8,27**
30 - المجلس الأعلى للقضاء	3 800 000	1 168 876	**1 626 015**	**457 139**	**39,11**
31 - المحكمة الدستورية	2 412 000	-	-	-	-
32 - الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	16 900 000	60 000 000	**16 900 000**	**- 43 100 000**	**71,83-**
33 - هيئة الحقيقة والكرامة	8 322 000	19 100 000	**8 322 000**	**- 10 778 000**	**56,43-**

34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	148 001	-	-	-	-
35 - الدين العمومي	2 755 000 000	2 251 430 916	**2 754 993 429**	**503 562 513**	**22,37**
المجموع	**26 392 200 000**	23 489 071 167	26 155 091 983	2 666 020 816	**11,35**

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2018 ومقارنتها بسنة 2017

م.د

الاعتمادات / الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2018/2017	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2017	2018	القيمة	النسبة %
1- مجلس نواب الشعب	**1,500**	**1,500**	**1,500**	**-**	**1,499**	**0,000**	**1,499**	**1,220**	**1,422**	**0,202**	**16,57**
2- رئاسة الجمهورية	**5,665**	**5,665**	**5,665**	**-**	**5,665**	**5,430**	**11,095**	**11,339**	**11,029**	**0,310-**	**2,73-**
3- رئاسة الحكومة	**7,500**	**7,500**	**7,500**	**-**	**5,301**	**13,656**	**18,957**	**4,613**	**18,647**	**14,034**	**304,23**
4-وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان	**0,180**	**0,180**	**0,180**	**-**	**0,134**	**0,000**	**0,134**	**0,038**	**0,092**	**0,054**	**141,83**
5-وزارة الداخلية	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**-**	**250,000**	**0,000**	**250,000**	**233,026**	**239,979**	**6,953**	**2,98**
6-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**261,000**	**261,000**	**261,000**	**29,580**	**288,961**	**15,162**	**304,123**	**219,420**	**272,141**	**52,721**	**24,03**
7- وزارة العدل	**75,000**	**75,000**	**75,000**	**-**	**75,000**	**0,000**	**75,000**	**66,978**	**74,626**	**7,648**	**11,42**
8- وزارة الشؤون الخارجية	**8,000**	**8,000**	**8,000**	**-**	**6,139**	**2,000**	**8,139**	**6,168**	**7,676**	**1,508**	**24,44**
9- وزارة الدفاع الوطني	**370,000**	**370,000**	**370,000**	**-**	**364,757**	**149,000**	**513,757**	**385,204**	**513,739**	**128,535**	**33,37**
10- وزارة الشؤون الدينية	**2,000**	**2,000**	**2,000**	**-**	**1,485**	**0,000**	**1,485**	**1,188**	**1,148**	**0,040-**	**3,34-**
11- وزارة المالية	**110,000**	**110,000**	**110,000**	**0,673**	**109,932**	**39,974**	**149,906**	**140,030**	**148,537**	**8,507**	**6,08**
12-وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**3,000**	**3,000**	**3,000**	**-**	**2,979**	**0,408**	3,388	**2,778**	**3,380**	**0,602**	**21,69**
13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**500,000**	**500,000**	**500,000**	**13,800**	**513,266**	**32,343**	**545,609**	**519,906**	**542,919**	**23,013**	**4,43**
1-التعاون الدولى	43,738	43,738	43,738	0,000	43,212	0,000	43,212	49,184	41,650	7,533-	15,32-
2-التنمية	456,262	456,262	456,262	13,800	470,054	32,343	502,397	470,722	501,269	30,547	6,49
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**791,285**	**791,285**	**791,285**	**73,522**	**864,806**	**37,190**	**901,996**	**714,792**	**773,426**	**58,634**	**8,20**
1- الإدارات الفنية	483,412	483,412	483,412	-	490,266	33,690	523,956	359,607	451,141	91,534	25,45
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	307,873	307,873	307,873	-	374,540	3,500	378,040	355,185	322,285	32,899-	9,26-
15-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**115,000**	**115,000**	**115,000**		**106,754**	**0,000**	**106,754**	66,595	**104,829**	38,234	**57,41**
16-وزارة التجارة	**16,000**	**16,000**	**16,000**	**4,484**	**19,237**	**2,390**	**21,627**	**5,271**	**12,056**	**6,785**	**128,71**

33,90	**0,863**	**3,410**	**2,547**	**3,761**	**0,000**	**3,761**	**-**	**4,000**	**4,000**	**4,000**	**17- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة**
67,44-	**8,461-**	**4,085**	**12,546**	**4,983**	**0,000**	**4,983**	**-**	**10,530**	**10,530**	**10,530**	**18- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي**
21,87	**12,522**	**69,787**	**57,265**	**69,866**	**0,171**	**69,695**	**-**	**70,000**	**70,000**	**70,000**	**19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية**
1,11-	**16,105-**	**1 438,492**	**1 454,597**	**1 546,150**	**0,000**	**1 546,150**	**196,150**	**1 350,000**	**1 350,000**	**1 400,000**	**20- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية**
64,14-	**306,206-**	**171,167**	**477,373**	**176,860**	**8,517**	**168,343**	**0,350**	**170,000**	**170,000**	**170,000**	**21- وزارة النقل**
7,61	**5,514**	**77,994**	**72,480**	**78,000**	**8,000**	**70,000**	**-**	**70,000**	**70,000**	**70,000**	**22- وزارة الشؤون الثقافية**
3,05	**2,214**	**74,711**	**72,497**	**75,000**	**0,000**	**75,000**	**-**	**75,000**	**75,000**	**75,000**	**23-وزارة شؤون الشباب والرياضة**
19,92-	4,430-	17,810	22,240	18,000	0,000	18,000	-	18,000	18,000	18,000	1- الشباب
13,22	6,644	56,901	50,257	57,000	0,000	57,000	-	57,000	57,000	57,000	2- الرياضة
38,38	**8,317**	**29,985**	**21,668**	**30,170**	**0,170**	**30,000**	**-**	**30,000**	**30,000**	**30,000**	**24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة**
73,55	6,003	14,164	8,161	14,170	0,170	14,000	-	14,000	14,000	14,000	1- المرأة
17,13	2,314	15,822	13,507	16,000	0,000	16,000	-	16,000	16,000	16,000	2- الطفولة
16,07	**28,714**	**207,421**	**178,707**	**207,650**	**14,000**	**193,650**	**-**	**204,000**	**204,000**	**204,000**	**25- وزارة الصحة**
18,70	29,791	189,070	159,279	189,298	14,000	175,298	-	183,648	183,648	183,648	1-الادارة المركزية
5,54-	1,077-	18,351	19,428	18,352	0,000	18,352	-	20,352	20,352	20,352	2- المؤسسات الاستشفائية
3,36-	**1,711-**	**49,210**	**50,921**	**50,000**	**0,000**	**50,000**	**-**	**50,000**	**50,000**	**50,000**	**26- وزارة الشؤون الاجتماعية**
5,66	**11,475**	**214,044**	**202,569**	**221,211**	**0,000**	**221,211**	**11,570**	**210,000**	**210,000**	**210,000**	**27- وزارة التربية**
15,22	8,706	65,908	57,203	67,476	0,000	67,476	-	68,975	68,975	68,975	1- المصالح المركزية
1,91	2,770	148,136	145,366	153,735	0,000	153,735	-	141,025	141,025	141,025	**2- المندوبيات الجهوية للتربية**
15,50	**19,109**	**142,416**	**123,307**	**167,614**	**0,000**	**167,614**	**22,614**	**145,000**	**145,000**	**145,000**	**28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
7,02	4,516	68,896	64,380	73,437	0,000	73,437	-	66,060	66,060	66,060	1-المصالح المركزية
4,03-	0,572-	13,628	14,200	13,630	0,000	13,630	-	13,630	13,630	13,630	2- الجامعات
33,90	15,165	59,891	44,727	80,547	0,000	80,547	-	65,310	65,310	65,310	3- البحث العلمي
70,27-	**9,437-**	**3,992**	**13,429**	**4,528**	**0,000**	**4,528**	**-**	**25,000**	**25,000**	**25,000**	**29- وزارة التكوين المهني والتشغيل**

1- التشغيل	14,795	14,795	14,795	-	3,774	0,000	3,774	12,737	3,252	9,485-	74,47-
2- التكوين المهني	10,205	10,205	10,205	-	0,754	0,000	0,754	0,692	0,741	0,049	7,12
30- المجلس الأعلى للقضاء	**3,000**	**3,000**	**3,000**	**-**	**1,500**	**0,000**	**1,500**	**0,000**	**0,043**	**0,043**	**100,00**
31- المحكمة الدستورية	**1,920**	**1,920**	**1,920**	**-**	**0,960**	**0,000**	**0,960**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**-**
31- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**8,000**	**8,000**	**8,000**	**-**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**7,245**	**0,000**	**7,245-**	**100,00-**
32- هيئة الحقيقة والكرامة	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**-**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,00**
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**128,420**	**328,420**	**328,420**	**-**	**328,412**	**328,412-**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**0,00**
35- الدين العمومي	**5 185,000**	**5 086,000**	**5 086,000**	**-**	**5 086,000**	**0,000**	**5 086,000**	**4 834,894**	**5 086,000**	**251,106**	**5,19**
الجملة	**10 306,000**	**10 357,000**	**10 357,000**	**352,744**	**10 637,725**	**0,000**	**10 637,724**	**9 960,611**	**10 298,406**	**337,796**	**3,39**

(1)أمر حكومي عدد 1045 لسنة 2018 المؤرخ في 18 ديسمبر 2018 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1355 لسنة 2017 المؤرخ في 19 ديسمبر 2017 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 55 لسنة 2018 المؤرخ في 17 ديسمبر2018 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2018.

(2) قرار من وزير المالية مؤرخ في 24 جويلية 2019 يتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية لسنة 2018.

(3)أمر حكومي عدد 713 لسنة 2019 المؤرخ في 24 جويلية 2019 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2018 والأمر الحكومي عدد 792 لسنة 2019 المؤرخ في 3 سبتمبر 2019 المتعلق بتوزيع فصلا فصلا لإعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

ملحق عدد 12: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2018

أ.د

القسم / البـــاب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
2- رئاسة الجمهورية	5 430	-	5 430
3- رئاسة الحكومة	2 140	11 516	13 656
5-وزارة الداخلية	-	-	-
5- وزارة العدل	-	-	-
6-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	-	15 162	15 162
7-وزارة العدل	-	-	-
8- وزارة الشؤون الخارجية	2 000	-	2 000
9-وزارة الدفاع الوطني	149 000	-	149 000
11- وزارة المالية	16 257	23 717	39 974
12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	408	-	408
13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	7 343	25 000	32 343
1- التعاون الدولي	-	-	-
2- التنمية	7 343	25 000	32 343
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	3 768	33 423	37 190
1- الإدارات الفنية	268	33 423	33 690
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	3 500	-	3 500
16-وزارة التجارة	-	2 390	2 390
17-وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	-	-	-
19- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	-	171	171
20- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	-	-	-
21- وزارة النقل	-	8 517	8 517
22-وزارة الشؤون الثقافية	8 000	-	8 000
24- وزارة المرأة والأسرة والطفولة	-	170	170
1- المرأة	-	170	170
2- الطفولة	-	-	-
25- وزارة الصحة	14 000	-	14 000
1- الإدارة المركزية	14 000	-	14 000
27- وزارة التربية	-	-	-
1- المصالح المركزية	-	-	-
2- المندوبيات الجهوية	-	-	-
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	-	-	-
1- المصالح المركزية	-	-	-
2- البحث العلمي	-	-	-
الجملـة	208 346	120 066	328 412

ملحق عدد 13: جدول توزيع الاعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 ومقارنتها بسنة 2017

بالدينار

الاعتمادات / الباب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة (4)		التغيرات 2018/2017	
							2017	2018	القيمة	النسبة (%)
3- رئاسة الحكومة	**1 868 000**	**1 868 000**	**1 868 000**	**0**	**1 868 000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
6-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**420 000**	**420 000**	**420 000**	**29 580 000**	**30 000 000**	**30 000 000**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
11-وزارة المالية	**0**	**0**	**0**	**673 325**	**673 325**	**673 325**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**10 000 000**	**10 000 000**	**10 000 000**	**13 800 000**	**23 800 000**	**23 800 000**	**19 190 732**	**23 785 800**	**4 595 068**	**23,94**
1-التعاون الدولي	0	0	0	**0**	**0**	0	**0**	**0**	0	0,00
2-التنمية	10 000 000	10 000 000	10 000 000	13 800 000	23 800 000	23 800 000	19 190 732	23 785 800	4 595 068	23,94
14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**127 000 000**	**127 000 000**	**127 000 000**	**73 521 742**	**200 521 742**	**200 521 742**	**130 323 713**	**106 013 083**	**24 310 630-**	**18,65-**
1- الإدارات الفنية	69 000 000	69 000 000	69 000 000	0	76 520 407	82 194 677	43 045 417	43 440 949	395 532	0,92
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	58 000 000	58 000 000	58 000 000	0	108 183 812	118 327 065	87 278 296	62 572 134	24 706 162-	28,31-
16- وزارة التجارة	**4 993 000**	**4 993 000**	**4 993 000**	**4 484 099**	**9 477 099**	**9 477 099**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
20- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**455 000 000**	**455 000 000**	**455 000 000**	**196 150 000**	**651 150 000**	**651 150 000**	**553 892 011**	**543 698 548**	**10 193 464-**	**1,84-**
21- وزارة النقل	**4 625 000**	**4 625 000**	**4 625 000**	**350 000**	**4 975 000**	**4 975 000**	**16 697 473**	**0**	**16 697 473-**	**100,00-**
25- وزارة الصحة	**5 400 000**	**5 400 000**	**5 400 000**	**0**	**5 400 000**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
27- وزارة التربية	**10 000 000**	**10 000 000**	**10 000 000**	**11 570 276**	**21 570 276**	**21 570 276**	**6 772 372**	**14 403 847**	**7 631 475**	**112,69**
1- المصالح المركزية	4 800 000	4 800 000	4 800 000		4 800 000	3 660 458	0	2 092 961	2 092 961	0,00
2- المندوبيات الجهوية للتربية	5 200 000	5 200 000	5 200 000		5 200 000	17 909 818	6 772 372	12 310 886	5 538 514	81,78
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**15 000 000**	**15 000 000**	**15 000 000**	**22 614 327**	**37 614 327**	**37 614 327**	**6 948 775**	**18 779 740**	**11 830 965**	**170,26**
الجزء 1-المصالح المركزية	9 250 000	9 250 000	9 250 000		9 250 000	16 627 000	3 434 189	12 355 176	8 920 987	259,77
الجزء 3- البحث العلمي	5 750 000	5 750 000	5 750 000		5 750 000	20 987 327	3 514 586	6 424 564	2 909 978	82,80

27-وزارة التكوين المهني والتشغيل	**11 855 000**	**11 855 000**	**0**	**11 855 000**	**56 268**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0,00**
1-التشغيل	2 500 000	2 500 000		**0**	46 268	0	0	**0**	**0**	**0,00**
2-التكوين المهني	9 355 000	9 355 000		**0**	10 000	0		**0**	**0**	**0,00**
الجملة	**646 161 000**	**646 161 000**	**646 161 000**	**998 904 769**	**979 838 037**	**352 743 769**	**733 825 076**	**706 681 017**	**27 144 059-**	**3,70-**

(1) أمر حكومي عدد 1045 لسنة 2018 المؤرخ في18 ديسمبر 2018 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 55 لسنة 2018 المؤرخ في 17ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة2018

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 24 جويلية 2019 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2018

(3) أمر حكومي عدد 792 لسنة 2019 المؤرخ في 3 سبتمبر 2019 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2018 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

ملحق عدد 14 : جدول نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة لسنة 2018

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2018	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2018/2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	3 000 000	2 786 093	2 808 700	22 607	**0,81**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	2 786 093	2 808 700	22 607	0,81
وزارة الدّاخليّة	10 200 000	4 488 603	13 270 303	8 781 700	**195,64**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	7 700 000	3 741 000	11 459 000	7 718 000	206,31
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	747 603	1 811 303	1 063 700	142,28
وزارة الشؤون المحلية و البيئة	117 000 000	148 118 955	160 720 000	12 601 045	**8,51**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	94 000 000	55 006 955	94 000 000	38 993 045	70,89
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	15 500 000	-	- 15 500 000	100-
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	77 612 000	66 720 000	- 10 892 000	14,03-
وزارة الدفاع الوطني	10 000 000	4 940 129	5 136 358	196 229	**3,97**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	4 940 129	5 136 358	196 229	3,97
وزارة الماليّة	100 000	3 882	1 344	- 2 538	**65,38-**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	3 882	1 344	- 2 538	65,38-
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	14 000 000	12 379 056	14 711 991	2 332 935	**18,85**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 000 000	2 195 167	2 642 976	447 809	20,40
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	10 183 889	12 069 015	1 885 126	18,51
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	43 000 000	54 393 179	67 554 003	13 160 824	**24,20**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	32 000 000	43 234 583	53 303 772	10 069 189	23,29
صندوق النهوض بجودة التمور	4 000 000	3 128 900	7 262 711	4 133 811	132,12
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	8 029 696	6 987 520	- 1 042 176	12,98-
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	76 000 000	67 347 468	75 572 976	8 225 508	**12,21**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74 000 000	65 861 802	73 118 888	7 257 086	11,02
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	2 000 000	1 485 666	2 454 088	968 422	65,18
وزارة التجارة	500 000	-	-	-	-
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	-	-	-	-
وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	30 000 000	20 502 000	25 484 220	4 982 220	**24,30**
صندوق الانتقال الطاقي	30 000 000	20 502 000	25 484 220	4 982 220	24,30
وزارة تكنولوجيات الإتصالوالإقتصاد الرقمي	90 000 000	70 209 289	110 687 530	40 478 241	**57,65**

صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	70 209 289	110 687 530	40 478 241	57,65
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	18 000 000	17 420 238	12 281 744	- 5 138 494	**29,50-**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	4 073 263	4 743 648	670 385	16,46
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	13 346 975	7 538 096	- 5 808 879	43,52-
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	48 000 000	42 966 204	23 585 143	- 19 381 061	**45,11-**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	17 982 157	10 846 854	- 7 135 303	39,68-
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	24 964 684	12 738 289	- 12 226 395	48,97-
صندوق تنمية الطرقات السيارة	-	19 363	-	- 19 363	100,00-
وزارة الشؤون الثقافية	4 000 000	2 927 700	6 602 465	3 674 765	**125,52**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	4 000 000	2 927 700	6 602 465	3 674 765	125,52
وزارة شؤون الشباب والرياضة	20 000 000	18 065 966	26 880 444	8 814 478	**48,79**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	18 065 966	26 880 444	8 814 478	48,79
وزارة الصحة	1 000 000	-	-	-	-
صندوق دعم الصحة العمومية	1 000 000	-	-	-	-
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	7 000 000	8 599 055	9 297 486	698 431	**8,12**
صندوق الحساب الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	8 599 055	9 297 486	698 431	8,12
وزارة التربية	-	-	900 227	900 227	100
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	-	-	900 227	900 227	100
وزارة التكوين المهني والتشغيل	325 000 000	316 923 597	364 209 398	47 285 801	**14,92**
الصندوق الوطني للتشغيل	300 000 000	300 000 000	324 809 552	24 809 552	8,27
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	25 000 000	16 923 597	39 399 847	22 476 250	132,81
الجملة	816 800 000	792 071 414	919 704 332	127 632 918	**16,11**

ملحق عدد 15: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2018

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات2018/2017	
	2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**1 628 157**	**1 524 876**	**- 103 281**	**6,34-**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1 571 457	1 476 880	- 94 577	6,02-
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	56 700	47 996	- 8 704	15,35-
وزارة الدّاخلية	**7 916 515**	**13 750 754**	**5 834 239**	**73,70**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	283 062	91 876	- 191 186	67,54-
- حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	7 633 453	13 658 878	6 025 425	78,93
وزارة الدفاع الوطني	**2 627 738**	**21 770 921**	**19 143 183**	**728,50**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	2 042 670	20 462 301	18 419 631	901,74
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	433 969	1 106 086	672 117	154,88
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	147 795	202 534	54 739	37,04
- حساب دعم القوات المسلحة	3 304	-	- 3 304	100,00-
وزارة المالية	**10 849 394**	**11 211 869**	**362 475**	**3,34**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	9 985 611	9 905 263	- 80 348	0,80-
- حساب القروض المرتبطة برهن	863 783	1 266 199	402 416	46,59
- حساب مشروع دعم اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	-	40 406	40 406	100,00
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**-**	**255**	**255**	**100,00**
- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	-	255	255	100,00
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**-**	**2 447 841**	**2 447 841**	**100,00**
- حساب الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة قطاع تربية الماشية بتطاوين	-	2 447 841	2 447 841	100,00
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**1 053 244**	**1 383 226**	**329 982**	**31,33**
- حساب حماية النباتات	697 594	961 879	264 285	37,89
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	355 650	421 347	65 697	18,47
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**7 889**	**1 241 707**	**1 233 818**	**15639,72**
- حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال بجهتي منوبة والنحلي	7 889	1 241 707	1 233 818	15639,72
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**3 308 942**	**7 548 132**	**4 239 190**	**128,11**
- حساب بناء الجسور والطرقات	253 385	359 345	105 960	41,82
- حساب انجاز منشات مائية مختلفة	2 493 153	514 661	- 1 978 492	79,36-
- حساب بطاح جربة	562 404	465 204	- 97 200	17,28-
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	-	6 208 922	6 208 922	100

وزارة الصحة	**9 823 657**	**3 275 438**	**- 6 548 219**	**66,66-**
- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	5 679 000	1 220 391	- 4 458 609	78,51-
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	2 673 600	1 075 200	- 1 598 400	59,78-
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	1 391 490	541 600	- 849 890	61,08-
- حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	79 567	438 248	358 681	450,79
وزارة الشؤون الاجتماعية	**1 272 000**	**2 328 400**	**1 056 400**	**83,05**
- حساب تمويل جبر ضحايا الإستبداد	1 272 000	24 000	- 1 248 000	98,11-
- حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل	-	2 304 400	2 304 400	100
وزارة التربية	**7 886 870**	**7 771 797**	**- 115 073**	**1,46-**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	7 886 870	7 771 797	- 115 073	1,46-
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**35 536**	**28 523**	**- 7 013**	**19,73-**
- حساب البرنامج الثقافي للطلبة	35 536	28 523	- 7 013	19,73-
المجموع العامّ	**46 409 942**	**74 283 738**	**27 873 796**	**60,06**

ملحق عدد 16: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2018	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2017/2018	
					2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	2	514.000	167.777	681.777	467.039	413.130	- 53.909	- 11,54
رئاسة الحكومة	7	.7.928000	4.258.858	12.186.858	8.001.353	10.309.981	2.308.628	28,85
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان	1	232.000	404.703	636.703	170.063	116.323	- 53.740	- 31,60
وزارة الداخلية	15	.16.722000	4.309.854	21.031.854	16.035.984	15.011.877	- 1.024.107	- 6,39
وزاارة الشؤون المحلية و البيئة	2	3.540.000	3.069.996	6.609.996	2.360.750	3.613.912	1.253.162	53,08
وزارة العدل	39	44.539.000	12.398.688	56.937.688	43.657.060	43.266.827	- 390.233	- 0,89
وزارة الشؤون الخارجية	1	115.000	46.741	161.741	89.850	126.734	36.884	41,05
وزارة الدفاع الوطني	44	9.123.000	10.415.455	19.538.455	9.826.434	10.248.901	422.467	4,30
وزارة الشؤون الدينية	2	280.000	57.413	337.413	236.897	276.060	39.163	16,53
وزارة المالية	2	2.340.000	772.321	3.112.321	2.362.215	2.706.866	344.651	14,59
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1	49.182.000	19.672.874	68.854.874	48.026 671	65.059.831	17.033.160	35,47
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	74.279.000	25.469.616	99.748.616	55.944.407	56.721.320	776.913	1,39
وزارة التجارة	2	1.761.000	661.455	2.422.455	1.811.717	2.154.416	342.699	18,92
وزارة تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي	2	2.563.000	341.575	2.904.575	3.407.653	2.139.706	- 1.267.947	- 37,21
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	2.400.000	1.664.760	4.064.760	1.815.549	3.117.825	1.302.276	71,73
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	7.295.000	777.292	8.072.292	4.743.460	4.798.370	54.910	1,16
وزارة الشؤون الثقافية	29	53.470.000	10.346.773-	43.123.227	22.682.817	25.073.056	2.390.239	10,54
وزارة شؤون الشباب و الرياضة	49	22.325.000	16.061.561	38.386.561	20.010.950	23.648.977	3.638.027	18,18
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	9.939.000	2.845.609	12.784.609	10.088.179	10.612.104	523.925	5,19
وزارة الصحة	210	410.125.000	159.255.839	569.380.839	346.728.437	411.476.666	64.748.229	18,67
وزارة الشؤون الإجتماعية	44	9.766.000	2.084.557	11.850.557	9.167.761	9.058.932	- 108.829	- 1,19
وزارة التربية	1573	125.959.000	27.226.476	153.185.476	122.953.942	128.092.069	5.138.127	4,18

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	352	153.174.000	193.746.969	346.920.969	250.750.417	261.478.451	10.728.034	4,28
المجمـوع	2 524	1.007.571.000	475.181.153	1.482.752.153	981.339.605	1.089.522.335	108.182.731	11,02

ملحق عدد 17: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2018	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2018/2017	
		2017	2018	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	2	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان	1	-	-	-	-
وزارة الداخلية	15	2.350	14.917	12.567	534,77
وزارة العدل	39	52.560.105	21.680.381	30.879.724-	58,75 -
وزارة الشؤون الخارجية	1	-	-	-	-
وزارة الدفاع الوطني	44	102.430	1.32427	29.997	29,29
وزارة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
وزارة المالية	2	390.343	39.203	351.140-	89,96 -
وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	1	2.151.130	7.323.753	5.172.623	240,46
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	311.719.550	.284767.057	26.952.493-	8,65 -
وزارة التجارة	2	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	6.939.691	769.341	6.170.350-	88,91 -
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	-
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	2.830.935	1.110.823	1.720.112-	60,76 -
وزارة الشؤون المحلية و البيئة	2	-	-	-	-
وزارة الشؤون الثقافية	29	6.526.604	.5554.766	971.838-	14,89 -
وزارة شؤون الشباب و الرياضة	49	21.839	53.692	31.853	145,85
وزارة المرأة والأسرة والطفولة	50	6.429	1.063.034	1.056.605	-
وزارة الصحة	210	5.671.113	4.415.954	1.255.159-	22,13 -
وزارة الشؤون الاجتماعية	44	102.736	24.309	78.427-	76,34 -
وزارة التربية	1573	149.639.199	137.514.583	12.124.616-	8,10 -
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	352	47.499.996	47.711.458	211.462	0,45
المجموع	2524	586.164.450	512.175.699	73.988.751-	12,62 -

النّتائج العامّة لتنفيذ
قانون الماليّة لسنة 2018

I - ميزانيّة الدّولة

أوّلا - المـوارد

- أ - موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 26.419.200.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 26.442.015.473,752 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض قدرها..... 22.815.473,752 د

-ب- موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة[92] بمبلغ..... 10.682.743.769,000 د

وبلغت الاستخلاصات..... 9.135.209.828,575 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 1.547.533.940,425 د

-ج- موارد صناديق الخزينـة

1- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 816.800.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك مبلغ صافي قدره 481.147.184,616 دينار[93] تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية[94]..... 2.686.154.545,478 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض بمبلغ ..... 1.869.354.545,478 د

---

[92] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 24 جويلية 2019 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2018 بمبلغ 352.743.769,000 د.

[93] فوائض سنة 2017 بقيمة 1.780.233.698,962 د خصم منها مبلغ 1.299.086.514,346 دينار تمّ تحويله إلى العنوان الأوّل من ميزانية الدولة.

[94] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 والنصوص المتممة والمنقحة له وخاصة القانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004.

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 378.557.643,176 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق أي 334.676.252,904 د وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[95].

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 26.419.200.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 10.682.743.769,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة ...**: 816.800.000,000 د
- **أموال المشاركة**.....: 43.881.390,272 د

} 860.681.390,272 د

أي ما جملته..... 37.962.625.159,272 د

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 26.442.015.473,752 د

العنوان الثاني :..... 9.135.209.828,575 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة...**: 2.686.154.545,478 د [96]
- **أموال المشاركة**.....: 378.557.643,176 د [97]

} 3.064.712.188,654 د

أي ما جملته..... 38.641.937.490,981 د

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... 679.312.331,709 د

[95] نفس القانون الأساسي السابق.

[96] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 1.780.233.698,962 د.

[97] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 334.676.252,904 د.

ثانيا - النّفقـات

-أ- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل ..... 26.392.200.000,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 26.155.091.983,072 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 237.108.016,928 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 26.442.015.473,752 د

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة .....,..... 26.155.091.983,072 د

تجاوزا بمبلغ ..... 286.923.490,680 د

-ب- نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني..... 10.709.743.769,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... . 10.298.406.369,617 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 411.337.399,383 د [98]
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الدّفوعات الفعليّة ..... 10.298.406.369,617 د

سجّلت جملة الاستخلاصات المنجزة..... 9.135.209.828,575 د

نقصا بمبلغ ..... 1.163.196.541,042 د

[98] بما في ذلك اعتمادات الدّفع غير الموزّعة والبالغة 72.019.118,000 د.

- ج- نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 816.800.000,000 د

وبلغت النفقات المنجزة..... 919.704.331,884 د

ممّا أسفر عن تجاوز للاعتمادات قدره..... 102.904.331,884 د

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 919.704.331,884 د

سجّلت الموارد الجملية..... 2.686.154.545,478 د

فائضا بمبلغ..... 1.766.450.213,594 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2019 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[99].

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 43.881.390,272 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2017..... 74.283.738,220 د

ممّا أسفر عن تجاوز للاعتمادات المفتوحة بمبلغ.. ..... 30.402.347,948 د

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 74.283.738,220 د

سجلت الموارد الجملية ..... 378.557.643,176 د

فائضا بمبلغ ..... 304.273.904,956 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2019 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[100].

[99] نفس القانون الأساسي السابق.

[100] نفس القانون الأساسي السابق.

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

الاعتمادات المفتوحة	**العنوان الأوّل :**		26.392.200.000,000 د
	العنوان الثاني :		10.709.743.769,000 د
	صناديق الخزينة :	- الحسابات الخاصّة في الخزينة: 816.800.000,000 د د	
		- حسابات أموال المشاركة: 43.881.390,272 د	860.681.390,272 د
	المجموع.....		37.962.625.159,272 د
الاعتمادات المأمور بصرفها	**العنوان الأوّل**.....		26.155.091.983,072 د
	العنوان الثاني.....		10.298.406.369,617 د
	صناديق الخزينة:	- الحسابات الخاصّة في الخزينة : 919.704.331,884 د د	
		- حسابات أموال المشاركة: 74.283.738,220 د	993.988.070,104 د
	المجموع		37.447.486.422,793 د

ثالثا - الفواضل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ- الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... 37.962.625.159,272 د

مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... 37.447.486.422,793 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 515.138.736,479 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي:

- العنوان الأوّل.....	237.108.016,928 د
- العنوان الثّاني.....	411.337.399,383 د
- صناديق الخزينة.....	(- 133.306.679,832 د)
	515.138.736,479 د

ب- فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة ..... 38.641.937.490,981 د

وبلغت المصاريف المنجزة ..... 37.447.486.422,793 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 1.194.451.068,188 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2019 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد) و45

من القانون الأساسي للميزانية[101] في حدود ..... 2.070.724.118,550 د

- بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 1.766.450.213,594 د
- وحسابات أموال المشاركة بما قدره..... 304.273.904,956 د

يسفر تصرف 2018 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض

قدره..... 876.273.050,362 د

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II– المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.482.752.153,061 د

وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.293.016.545,421 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 189.735.607,640

ثانيا- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.482.752.153,061 د

وبلغت النّفقات المنجزة..... 1.089.522.335,279 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 393.229.817,782 د

يتمّ إلغاؤها.

[101] نفس القانون الأساسي السابق.

ثالثا - النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة.....	1.293.016.545,421 د
جملة المصاريف المنجزة.....	1.089.522.335,279 د
الرّصيد المتبقّى.....	203.494.210,142 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2019 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[102].

III - المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة.....	194.828.534,476 د
وبلغت المصاريف المنجزة.....	189.853.985,964 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره.....	4.974.548,512 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها.....	795.764.062,087 د [103]
ونفقات بمبلغ	167.740.646,094 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2018 قدرها	628.023.415,993 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2018 :

[102] نفس القانون الأساسي السابق.

[103] بما في ذلك مبلغ 547.073.713,221 د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2017.

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات				الرصيد المتبقي		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	37.962.625.159,272	26.442.015.473,752	9.135.209.828,575	3.064.712.188,654	38.641.937.490,981	-	-	-
المصاريف	37.962.625.159,272	26.155.091.983,072	10.298.406.369,617	993.988.070,104	37.447.486.422,793	-	-	515.138.736,479
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	286.923.490,680	- 1.163.196.541,042	2.070.724.118,550	1.194.451.068,188	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2019	-	-	-	2.070.724.118,550	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	-	876.273.050,362	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.482.752.153,061	1.293.016.545,421	(697.987.422,827)	-	1.293.016.545,421	-	-	
المصاريف	1.482.752.153,061	1.089.522.335,279	(490.495.317,628)	-	1.089.522.335,279	-	-	393.229.817,782
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	203.494.210,142	(207.492.105,199)	-	203.494.210,142	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض	194.828.534,476	194.828.534,476	-	-	194.828.534,476	-	-	-
المصاريف	194.828.534,476	189.853.985,964	-	-	189.853.985,964	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-		-	-			-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	4.974.548,512	-	-	4.974.548,512	. 4.974.548,512	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	795.764.062,087	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	167.740.646,094	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	628.023.415,993	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	4.974.548,512
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	876.273.050,362 د
فوائض تنقل إلى تصرف 2019- صناديق الخزينة	2.070.724.118,550 د
- المؤسّسات العموميّة	203.494.210,142 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى	908.368.554,261 د

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسّنة الماليّة 2018

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصل 10 والفصل 160 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات، تتولّى التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدّولة،

وحيث أنّ الفصل 10 المذكور أعلاه نصّ صراحة على أنّه تصرّح محكمة المحاسبات بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين للحساب العام للدّولة،

وحيث لم يتمّ مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة طبقا لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2018،

وحيث لم يتم مدّ المحكمة بحسابات التصرف لعدد من المراكز المحاسبية بعنوان سنة 2018،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للدائرة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2018، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2018 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وحيث تبيّن عدم صحّة نقل الرصيد في موفى 2017 إلى تصرّف 2018 في مستوى العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية والعنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية بالخارج.

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2018 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1- وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2018،
2- عدم إدراج بالحساب العامّ للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3- عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للسنة الماليّة،

4- تباين في حجم الفواضل المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بهذا العنوان بمبلغ 234.002.021,399 دينار في حين تضمن الحساب العام لسنة 2018 رصيدا مغايرا بعنوان فواضل 2017 في حدود 206.476.350,936 دينار،

5- تباين في حجم الفواضل المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2017 رصيدا بهذا العنوان بمبلغ 5.895.629,973 دينار في حين تضمن الحساب العام لسنة 2018 رصيدا مغايرا بعنوان فواضل 2017 في حدود 6.302.525,531 دينار،

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدّولة

أ- ميزانيّة الدّولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة ما قدره 38.641.937.490,981 د. وبلغت المصاريف 37.447.486.422,793 د.

وأسفر تصرّف 2018 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 1.194.451.068,188 د. وبعد طرح مبلغ 2.070.724.118,550 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2019 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 1.766.450.213,594 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 304.273.904,956 د، أغلق تصرف 2018 بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 876.273.050,362 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2018 فائضا في المقابيض قدره..... 35.854.428.971,958 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 32.307.727.919,980 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.546.701.051,978 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ..... 11.722.718.876,659 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء
المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 1.782.045.171,190 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 9.940.673.705,469 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2018.

II – وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.293.016.545,421 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 1.089.522.335,279 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 203.494.210,142 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2019 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[104].

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 194.828.534,476 د

[104] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 والنصوص المتممة والمنقحة له وخاصة القانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004.

وصرفا..... 189.853.985,964 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 4.974.548,512 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 795.764.062,087 د

والمصاريف المنجزة..... 167.740.646,094 د

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2018 جملتها..... 628.023.415,993 د

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة 2018 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة وذلك مع تحفّظ محكمة المحاسبات بخصوص صحّة نقل رصيد الفواضل في موفى 2017 إلى تصرّف 2018 في مستوى العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية وفي مستوى العنوان الثاني لميزانيات المراكز الدبلوماسية بالخارج.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،
- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2018 بنسخة من هذا التّصريح،
- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2018.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 23 جويلية 2020 بحضور السيّدات والسّادة :

نجيب القطاري **الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات** وحاتم السليني **وكيل الرئيس الأول** ورضا مسعود ومحمد الطرابلسي وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري ومنير بن رجب وسلوى بنوالي عطية وريم حسن وإيناس زنينة وشهاب تريمش ومني المسدي وبسمة غالي وأكرم الموحلي وألفة المملوك وعلياء براطلي **رؤساء الدوائر** وتوفيق بوفايد **الكاتب العام** ومنير السكوري **المقرر العام** وزكرياء حمودة ومحمد شيحة وسماح بن حمة ورجاء عفيفي ونجوى بن علي والهادي الجاني وشاكر الجدلي ومحمد أمين ربيع ووليد المقرون ووفاء بن عبد الصمد وعمر موسى وحاتم شاكر وهادية بن عزون وهيثم حامد وعائدة باي وابراهيم حمودة وأسامة التقاز وأميرة المشري ويامن سلطاني وأيمن درغام **رؤساء أقسام** وكريم الهلالي ورضا قيزة وعمر دريدي وشكري سبري وأنيس بوزيان وعبد الفتاح المومني وأنيس المصمودي ومحمد علي عجيلي ومنى بالضيافي والهادي الفارسي وعزوز الجبالي ومروان الحناشي وفاطمة الزهرة سلوم وفؤاد المالكي ومحمد أمين اللوز ومحاسن قدور وهاجر غرير وسومية بكار وماهر ساسي وسناء عشوش وسامي النويصر وآمنة عبودة ولبنة بلحسن ومحمد صالح الزاير وألفة العتيري وأيمن الجميلي وعطاء الله الجوهري وفاطمة قرط وحياة حمودة ووفيقة اللباسي وإيمان بلحاج حمودة وهناء بن يحي والصادق أبو القاسم وعفاف روابح وعنتر المرزوقي وأميرة بلدي ونجاة داسي ووداد بلحاج محمد وسهير العفاس وغازي بوخريص ومنيرة السنوسي وناهد بن خذر وفاطمة عطار **مستشارون**.

وحضر الجلسة كذلك السيد نورالدين الزوالي **وكيل الدولة العام** ومراد بن قسومة وشيراز التليلي وخالد بنعلي وسامية الزموري ونسرين السالمي **وكلاء دولة**.

المرفقات

1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 1
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 2
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	أمانة المال الجهوية بمنوبة
أمانة المال الجهوية تونس 3		مستودع الطابع الجبائي

2- قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري برغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة نهج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء تونس (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة نهج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة نهج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة نهج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلديّة بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة نهج أنقلترا تونس	القباضة المالية نهج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 نهج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة متنوجات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة نهج نلسن منديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بتبرسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة نهج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية بالياسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة المالية بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية نهج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطبرقة
القباضة المالية برواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة
القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطبرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأول	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة بنبّر

القباضة المالية بحي التضامن

القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة

القباضة المالية بدوار هيشر

القباضة الماليّة بتاجروين

القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف

القباضة البلدية بحي التضامن

القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو

القباضة البلديّة بباردو

القباضة الماليّة بالدندان

القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس

القباضة البلدية بن عروس

قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس

القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة

قباضة المجلس الجهوي بسليانة

القباضة المالية بالكريب

القباضة الماليّة ببرقو

القباضة المالية بفريانة

القباضة الماليّة بماجل بلعباس

القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين

القباضة البلدية بالقصرين

قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين

القباضة الماليّة بسبيطلة

القباضة الماليّة بسبيبة

القباضة الماليّة بتالة

القباضة الماليّة بفوسانة

قباضة المجلس الجهوي بالقصرين

قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد

القباضة الماليّة بجلمة

القباضة الماليّة بالرقاب

القباضة الماليّة بأولاد حفوز

القباضة الماليّة بالمكناسي

القباضة الماليّة بالمزونة

القباضة الماليّة شارع الجمهورية بسيدي بوزيد

القباضة البلدية بسيدي بوزيد

قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد

القباضة المالية بالقطار

القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة

القباضة المالية نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة

القباضة المالية بالمتلوي

القباضة الماليّة بالسند

القباضة المالية بنفطة

القباضة الماليّة بقصر قفصة

القباضة الماليّة بالرديف

القباضة الماليّة بأم العرائس

القباضة البلدية بتوزر

القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر

قباضة المجلس الجهوي بتوزر

القباضة المالية بدقاش

قباضة المجلس الجهوي بقفصة

القباضة الماليّة نهج ابن المقفع بقفصة

القباضة البلدية بقفصة

القباضة البلدية بن قردان

القباضة الماليّة بن قردان

القباضة الماليّة بجربة أجيم

القباضة المالية نهج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق

القباضة البلدية بجربة

القباضة المالية بجربة ميدون

القباضة الماليّة بالناظور

القباضة المالية بطبربة

قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة

القباضة البلدية بمدنين

القباضة المالية ببني خداش

قباضة المجلس الجهوي بزغوان

القباضة البلدية بزغوان

القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت

القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت

القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت

القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت

القباضة الماليّة بماطر

القباضة الماليّة بمارث

القباضة الماليّة بقابس غنوش

القباضة المالية بمطماطة

القباضة الماليّة بالمطوية

القباضة المالية بمطماطة الجديدة

القباضة البلدية بقابس

قباضة المجلس الجهوي بقابس

القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظاهري بقابس

القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة

القباضة المالية بطبنة

القباضة الماليّة بساقية الزيت

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس

القباضة المالية بقرمدة

القباضة الماليّة بالشيحية

القباضة المالية بمنزل شاكر

القباضة المالية نهج العربي زروق بصفاقس

مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت

القباضة الماليّة بساقية الداير

قباضة العقود العدلية بصفاقس

القباضة الماليّة "نهج أبو القاسم الشابي بصفاقس

القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس

القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس

القباضة الماليّة بعقارب

القباضة الماليّة بجبنيانة

القباضة المالية بالحنشة

القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس

القباضة الماليّة بقرقنة

القباضة البلدية بساقية الزيت

القباضة الماليّة بالخرس

القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس

قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس

القباضة البلدية بصفاقس

قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس

القباضة الماليّة بالصخيرة

قباضة المجلس الجهوي بصفاقس

القباضة المالية لمكتب الثالث بالقيروان (بلدية)

القباضة المالية ببوحجلة

القباضة الماليّة بحفوز

القباضة المالية بحاجب العيون

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان

القباضة المالية نهج الخوارزمي بالقيروان

القباضة الماليّة بالشراردة

القباضة الماليّة بنصر الله

القباضة الماليّة بالوسلاتية

القباضة المالية بالسبيخة

القباضة المالية بالسرس

القباضة الماليّة بالقصور

القباضة المالية بشربان

القباضة الماليّة ببومرداس

القباضة الماليّة بالجريصة

قباضة المجلس الجهوي بالكاف

القباضة المالية ببوعرادة

القباضة الماليّة بقعفور

القباضة الماليّة بالروحية

القباضة المالية بمكثر

القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة

القباضة المالية بالبقالطة

القباضة الماليّة نهج المنجي سليم بالمكنين

القباضة البلدية بالمكنين

القباضة الماليّة بقصيبة المديوني

القباضة الماليّة ببني حسان

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير

القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير

القباضة البلديّة بالمنستير

القباضة الماليّة نهج الشاذلي غديرة بالمنستير

القباضة البلدية بطبلة

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين

القباضة الماليّة ببمبلة

القباضة الماليّة بزرمدين

القباضة الماليّة بالوردانين

قباضة المجلس الجهوي بالمنستير

قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة

القباضة المالية تروكاديرو سوسة

القباضة المالية بالساحلين

القباضة البلدية بالجم

القباضة الماليّة بطبلبة

القباضة الماليّة نهج الاستقلال بسوسة

القباضة الماليّة نهج محمد معروف بسوسة

لقباضة الماليّة نهج فكتور هيقو بسوسة

القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة

القباضة المالية بالنفيضة

القباضة المالية بسيدي بوعلي

القباضة المالية ببوفيشة

القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى

القباضة الماليّة بأكودة

القباضة الماليّة بالقلعة الصغرى

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى

القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن

القباضة البلدية بمساكن

القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة

مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة

قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة

قباضة المجلس الجهوي بسوسة

القباضة المالية بحمام سوسة

القباضة البلدية بحمام سوسة

القباضة المالية حي الرياض بسوسة

القباضة الماليّة زاوية سوسة

القباضة الماليّة بالهوارية

القباضة المالية ببوعرقوب

القباضة البلدية بقرمبالية

القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية

القباضة الماليّة نحج عبد الحميد القاضي بمدنين	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان	القباضة البلدية بالحمامات
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين	القباضة المالية بالعلا	القباضة الماليّة بالحمامات
قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين	القباضة المالية بالمنصورة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضة المالية ببني حيار	القباضة الماليّة نحج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة الماليّة بصيادة
القباضة المالية بقلبيبة	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة الماليّة الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقلبيبة	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلديّة بجمال
القباضة الماليّة بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة الماليّة نحج فرج الإمبّم بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلديّة بقصر هلال
القباضة المالية نحج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة الماليّة بالشابة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية نحج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة الماليّة بغمراسن	القباضة الماليّة بقصور الساف	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة الماليّة نحج الميناء بجرجيس	القباضة الماليّة بسيدي علوان	القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعالم المختلفة بالمهدية	القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة الماليّة بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة الماليّة بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة الماليّة نحج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل
مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة المالية بالذهيبة	القباضة المالية بتاكلسة
القباضة البلدية المروج	القباضة المالية بشنني	القباضة البلدية طريق العين صفاقس
القباضة المالية بالشبيكة	القباضة البلدية بمرناق	القباضة البلدية المحمدية
القباضة المؤسسات بقابس	القباضة المالية 16 نحج العربي زروق بباجة	قباضة قصر المالية ببنزرت
القباضة المالية بالقوار	القباضة البلدية بالشابة	قباضة المؤسسات بالمنستير

3 - قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريديّة بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بمولة	قباضة الدّيوانة بمطار جربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطبرقة	قباضة الدّيوانة بقبلّي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة للمخازن ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بحيدرة	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الدّيوانة بن عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة برغوان	قباضة الدّيوانة بحرزة	قباضة الدّيوانة صفاقس المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بباجة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	مكيب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بين قردان	قباضة الديوانة بنابل
قباضة الديوانة بقرمبالية	قباضة الديوانة مطار النفيظة	قباضة الديوانة برادس والميناء الحدودية
قباضة الديوانة ببوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	قباضة الديوانة بصفاقس

4- قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	أبيدجان	46	موسكو
2	أبوظبي	47	مونيخ
3	أبوجا	48	ننتار
4	أديس أبابا	49	نابولي
5	الجزائر "س"	50	دلهي الجديدة
6	عمّان	51	نيويورك
7	أنقرة	52	نيس
8	عنّابة "ق"	53	نواق الشطّ
9	أثينا	54	أوسلو
10	باماكو	55	أوتاوا
11	بغداد	56	بالارمو
12	بلغراد	57	باريس "س"
13	بنغازي	58	باريس "ق ع"
14	برلين	59	بيكين
15	بارن	60	براغ
16	بيروت	61	بريتوريا
17	برازيليا	62	الرباط
18	بروكسال "س"	63	روما "س"
19	بروكسال "ق "	64	روما "ق ع"
20	بيونس أيرس	65	الرّياض
21	داكار	66	صنعاء
22	دمشق	67	سيول
23	بون	68	ستوكهولم
24	جنوة "ق"	69	سترازبورغ
25	جنيف "م.د"	70	تبسّة
26	قرينوبل	71	طهران
27	همبورغ "ق"	72	طوكيو "س"
28	إسلام أباد	73	تولوز
29	جاكرتا	74	طرابلس "س"
30	جدّة	75	طرابلس "ق ع"
31	كنشاسا	76	فرسوفيا
32	الكويت	77	فيان
33	الخرطوم	78	واشنطن
34	لاهاي	79	ياوندي
35	لافالات	80	رام الله
36	القاهرة	81	بوخراست
37	لشبونة	82	الدوحة
38	لندن	83	هلسنكي
39	ليون	84	باريس يونسكو
40	مدريد	85	بيدابيست
41	مرسيليا	86	كامبيرا
42	المنامة	87	دبي
43	مسقط	88	وقادوقو
44	ميلانو	89	نيروبي
45	منتريال	90	اسطنبول

الجمهوريـــة التونسية

وزارة الماليـــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2018 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عـــــدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه و إتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2018 ما جملته **37 962 625 159,272 دينار** موزعـــة كما يلي:

الموارد :

العنوان الأول	26 419 200 000,000 دينار
العنوان الثاني	10 682 743 769,000 دينار
صناديق الخزينة	860 681 390,272 دينار

النفقات:

العنوان الأول	26 392 200 000,000 دينار
العنوان الثاني	10 709 743 769,000 دينار
صناديق الخزينة	860 681 390,272 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2018 ما جملته **38 641 937 490,981 دينار** موزعة كما يلي:

العنوان الأول	26 442 015 473,752 دينار
العنوان الثاني	9 135 209 828,575 دينار
جملة موارد العنوانين:	**35 577 225 302,327 دينار**
صناديق الخزينة	**3 064 712 188,654 دينار**

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 686 154 545,478 دينار
- حسابات أموال المشاركة: 378 557 643,176 دينار

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2018 ما جملته **37 447 486 422,793 دينار** موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	**26 155 091 983,072 دينار**
الجزء الأول: نفقات التصرف	23 400 098 554,022 دينار
القسم الأول: التأجير العمومي	14 774 631 720,463 دينار
القسم الثاني: وسائل المصالح	1 208 081 836,941 دينار
القسم الثالث: التدخل العمومي	7 417 384 996,618 دينار
القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	–
الجزء الثاني:فوائد الدين العمومي	2 754 993 429,050 دينار
القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	2 754 993 429,050 دينار
العنوان الثاني:	**10 298 406 369,617 دينار**
الجزء الثالث: نفقات التنمية	5 212 406 369,617 دينار
القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	2 837 502 754,406 دينار
القسم السابع: التمويل العمومي	1 668 222 598,567 دينار
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	–
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	706 681 016,644 دينار
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي	5 086 000 000,000 دينار
القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي	5 086 000 000,000 دينار
جملة نفقات العنوانين:	**36 453 498 352,689 دينار**

صناديق الخزينة : **993 988 070,104 دينار**

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة **993 988 070,104** دينار

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 919 704 331,884 دينار

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة 74 283 738,220 دينار

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 5 :

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 299 086 514,346 دينار** من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة ويفصل ذلك كالآتي:

صناديق الخزينة	فواضل تم تحويلها لميزانية 2018
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	8 560 909,636
صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	143 810,219
صندوق الوقاية من حوادث المرور	4 167 608,955
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	66 613 163,816
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	302 211,895
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 652 021,128
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	21 415 811,222
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	114 176 223,783
صندوق الانتقال الطاقي	13 436 869,337
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	16 111 959,506
الصندوق العام للتعويض	86 993 956,660
صندوق النهوض بالصادرات	655 130,771
صندوق تنمية قطاع المواصلات	77 711 622,261
صندوق حماية المناطق السياحية	13 437 126,532
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	27 841 356,152
الصندوق الوطني لتحسين السكن	2 111 496,917
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	262 120 007,565
صندوق مقاومة التلوث	82 950 545,959
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي و الفني	12 362 248,187
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	3 646 840,560
الصندوق الوطني للتشغيل	244 746 214,082
صندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني	119 327 984,847
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	113 601 394,356
المجموع	**1 299 086 514,346**

الفصل 6:

- بلغت الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2018 **416,311 445 648 دينار** يقع إلغاؤها.
- بلغ فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2018 **050,362 273 876 دينار** يقع تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **118,550 724 070 2 دينار** في موفى سنة 2018 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 213,594 450 766 1دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 904,956 273 304 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2019 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2018، دون إعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 534,476 828 194 دينار بينما بلغت الدفوعات ما جملته 985,964 853 189 دينار مما أسفر عن فائض قدره **548,512 974 4 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 153,061 752 482 1 دينار بينما بلغت الموارد 545.421 016 293 1 دينار والنفقات 335,279 522 089 1 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **210.142 494 203 دينار** ينقل إلى سنة 2019 وعن إعتمادات باقية بما قدرها **817,782 229 393 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2018 ما قدره 062,087 764 795 دينار مقابل دفوعات قدرها 646,094 740 167 دينار مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **415,993 023 628 دينار** ينقل إلى سنة 2019 و ذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	24,603,200,000.000	1,816,000,000.000	26,419,200,000.000		26,419,200,000.000	26,442,015,473.752	22,815,473.752	
العنوان الثاني	10,431,000,000.000	-101,000,000.000	10,330,000,000.000	352,743,769.000	10,682,743,769.000	9,135,209,828.575		1,547,533,940.425
الجملة	**35,034,200,000.000**	**1,715,000,000.000**	**36,749,200,000.000**	**352,743,769.000**	**37,101,943,769.000**	**35,577,225,302.327**	**22,815,473.752**	**1,547,533,940.425**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800,000.000	0.000	816,800,000.000		816,800,000.000	2,686,154,545.478	1,869,354,545.478	
حسابات أموال المشاركة				43,881,390.272	43,881,390.272	378,557,643.176	334,676,252.904	
الجملة	**816,800,000.000**	**0.000**	**816,800,000.000**	**43,881,390.272**	**860,681,390.272**	**3,064,712,188.654**	**2,204,030,798.382**	
الجملة العامة	**35,851,000,000.000**	**1,715,000,000.000**	**37,566,000,000.000**	**396,625,159.272**	**37,962,625,159.272**	**38,641,937,490.981**	**2,226,846,272.134**	**1,547,533,940.425**

679,312,331.709

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	24,728,200,000.000	1,664,000,000.000	26,392,200,000.000		26,392,200,000.000	26,155,091,983.072	237,108,016.928
العنوان الثاني	10,306,000,000.000	51,000,000.000	10,357,000,000.000	352,743,769.000	10,709,743,769.000	10,298,406,369.617	411,337,399.383
الجملة	**35,034,200,000.000**	**1,715,000,000.000**	**36,749,200,000.000**	**352,743,769.000**	**37,101,943,769.000**	**36,453,498,352.689**	**648,445,416.311**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800,000.000		816,800,000.000		816,800,000.000	919,704,331.884	-102,904,331.884
حسابات أموال المشاركة				43,881,390.272	43,881,390.272	74,283,738.220	-30,402,347.948
الجملة	**816,800,000.000**	**0.000**	**816,800,000.000**	**43,881,390.272**	**860,681,390.272**	**993,988,070.104**	**-133,306,679.832**
الجملة العامة	**35,851,000,000.000**	**1,715,000,000.000**	**37,566,000,000.000**	**396,625,159.272**	**37,962,625,159.272**	**37,447,486,422.793**	**515,138,736.479**

جدول عدد 2-1
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس نواب الشعب	25,078,013.612	3,668,303.388	288,407.026		29,034,724.026		29,034,724.026
2	رئاسة الجمهورية	80,849,989.627	16,759,788.955	1,472,429.366		99,082,207.948		99,082,207.948
3	رئاسة الحكومة	122,863,695.963	12,754,731.957	34,588,436.090		170,206,864.010		170,206,864.010
4	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	2,418,903.787	1,403,940.928	3,414,640.000		7,237,484.715		7,237,484.715
5	وزارة الداخلية	2,307,593,146.455	209,953,619.935	25,397,389.850		2,542,944,156.240		2,542,944,156.240
6	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	43,274,672.392	7,002,779.006	496,408,231.767		546,685,683.165		546,685,683.165
7	وزارة العدل	446,617,442.345	58,502,338.238	8,508,027.382		513,627,807.965		513,627,807.965
8	وزارة الشؤون الخارجية	150,648,658.642	57,072,968.603	20,706,366.753		228,427,993.998		228,427,993.998
9	وزارة الدفاع الوطني	1,645,002,547.515	244,897,108.589	24,419,540.951		1,914,319,197.055		1,914,319,197.055
10	وزارة الشؤون الدينية	90,376,008.766	22,200,287.108	9,871,629.434		122,447,925.308		122,447,925.308
11	وزارة المالية	592,899,083.747	44,137,401.849	2,292,481.006		639,328,966.602		639,328,966.602
12	وزارة املاك الدولة و الشؤون العقارية	42,179,019.039	3,843,564.382	788,000.000		46,810,583.421		46,810,583.421
13	وزارة التنمية و الإستثمار و التعاون الدولي	56,882,861.865	7,950,350.664	1,538,000.000		66,371,212.529		66,371,212.529
14	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري	503,038,281.062	40,827,979.554	14,295,732.155		558,161,992.771		558,161,992.771
15	وزارة الصناعة و المؤوسسات الصغرى و المتوسطة	15,740,136.028	2,307,285.533	602,442.136		18,649,863.697		18,649,863.697
16	وزارة التجارة	35,335,633.575	7,073,571.344	1,781,224,536.500		1,823,633,741.419		1,823,633,741.419
17	وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة	13,795,555.485	3,034,975.255	2,700,192,550.000		2,717,023,080.740		2,717,023,080.740
18	وزارة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	13,575,643.522	2,255,016.179	1,964,000.000		17,794,659.701		17,794,659.701
19	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	55,692,018.317	9,423,468.292	466,135.570		65,581,622.179		65,581,622.179

جدول عدد 2-1
ألعنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول					
		الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
20	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	85,387,850.917	51,617,927.757	2,909,891.103		139,915,669.777		139,915,669.777
21	وزارة النقل	15,222,708.509	2,957,953.239	450,666,000.000		468,846,661.748		468,846,661.748
22	وزارة الشؤون الثقافية	138,864,891.745	10,273,150.701	40,052,820.969		189,190,863.415		189,190,863.415
23	وزارة شؤون الشباب و الرياضة	463,014,003.080	15,756,319.749	38,348,964.233		517,119,287.062		517,119,287.062
24	وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة	94,695,383.612	7,390,392.919	16,711,299.410		118,797,075.941		118,797,075.941
25	وزارة الصحة	1,597,094,389.647	138,443,397.733	5,972,967.482		1,741,510,754.862		1,741,510,754.862
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	164,741,013.291	12,880,041.771	1,485,152,275.371		1,662,773,330.433		1,662,773,330.433
27	وزارة التربية	4,597,678,308.897	98,040,040.308	36,781,224.117		4,732,499,573.322		4,732,499,573.322

جدول عدد 2-1
العَنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
28	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1,051,978,524.053	82,787,332.072	209,739,577.947		1,344,505,434.072		1,344,505,434.072
29	وزارة التكوين المهني و التشغيل	302,207,913.036	26,371,208.042	2,143,000.000		330,722,121.078		330,722,121.078
30	المجلس الأعلى للقضاء	1,558,421.932	67,592.891	0.000		1,626,014.823		1,626,014.823
31	المحكمة الدستورية	0.000	0.000	0.000		0.000		0.000
32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	11,600,000.000	5,000,000.000	300,000.000		16,900,000.000		16,900,000.000
33	هيئة الحقيقة و الكرامة	6,727,000.000	1,427,000.000	168,000.000		8,322,000.000		8,322,000.000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0.000	0.000		0.000
35	الدين العمومي					0.000	2,754,993,429.050	2,754,993,429.050
	الجملة	**14,774,631,720.463**	**1,208,081,836.941**	**7,417,384,996.618**	**0.000**	**23,400,098,554.022**	**2,754,993,429.050**	**26,155,091,983.072**

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس نواب الشعب	1,422,206.049				1,422,206.049		1,422,206.049
2	رئاسة الجمهورية	10,568,999.189	460,000.000			11,028,999.189		11,028,999.189
3	رئاسة الحكومة	3,683,116.674	14,963,785.000		0.000	18,646,901.674		18,646,901.674
4	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	7,700.000	84,195.000			91,895.000		91,895.000
5	وزارة الداخلية	212,779,166.488	27,200,000.000			239,979,166.488		239,979,166.488
6	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	5,508,683.384	266,632,000.000		0.000	272,140,683.384		272,140,683.384
7	وزارة العدل	74,276,426.319	350,000.000			74,626,426.319		74,626,426.319
8	وزارة الشؤون الخارجية	7,675,603.004				7,675,603.004		7,675,603.004
9	وزارة الدفاع الوطني	508,062,722.624	5,676,080.000			513,738,802.624		513,738,802.624
10	وزارة الشؤون الدينية	1,148,295.397				1,148,295.397		1,148,295.397
11	وزارة المالية	62,820,463.430	85,717,000.000		0.000	148,537,463.430		148,537,463.430
12	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3,380,465.900				3,380,465.900		3,380,465.900
13	وزارة التنمية والإستثمارو التعاون الدولي	7,470,348.525	511,662,920.888		23,785,800.000	542,919,069.413		542,919,069.413
14	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري	357,260,393.642	310,152,323.963		106,013,082.532	773,425,800.137		773,425,800.137

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة	6,766,601.095	98,062,329.724			104,828,930.819		104,828,930.819
16	وزارة التجارة	1,134,938.751	10,920,765.600		0.000	12,055,704.351		12,055,704.351
17	وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة	207,660.100	3,202,826.000			3,410,486.100		3,410,486.100
18	وزارة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	1,205,051.215	2,879,852.000			4,084,903.215		4,084,903.215
19	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	154,145.000	69,632,930.000			69,787,075.000		69,787,075.000
20	وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	893,173,765.316	1,620,000.000		543,698,547.614	1,438,492,312.930		1,438,492,312.930
21	وزارة النقل	525,566.325	170,641,699.000		0.000	171,167,265.325		171,167,265.325
22	وزارة الشؤون الثقافية	65,835,300.901	12,159,000.000			77,994,300.901		77,994,300.901
23	وزارة شؤون الشباب و الرياضة	71,711,105.542	3,000,000.000			74,711,105.542		74,711,105.542
24	وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة	29,430,162.792	555,000.000			29,985,162.792		29,985,162.792
25	وزارة الصحة	184,070,947.766	23,350,391.392		0.000	207,421,339.158		207,421,339.158
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	8,388,484.037	40,822,000.000			49,210,484.037		49,210,484.037
27	وزارة التربية	199,399,996.140	240,500.000		14,403,846.759	214,044,342.899		214,044,342.899

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
28	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	118,213,023.395	5,423,000.000		18,779,739.739	142,415,763.134		142,415,763.134
29	وزارة التكوين المهني و التشغيل	1,178,475.556	2,814,000.000		0.000	3,992,475.556		3,992,475.556
30	المجلس الأعلى للقضاء	42,939.850				42,939.850		42,939.850
31	المحكمة الدستورية	0.000				0.000		0.000
32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات		0.000			0.000		0.000
33	هيئة الحقيقة و الكرامة		0.000			0.000		0.000
34	النفقات الطارئة و غير الموزعة			0.000		0.000		0.000
35	الدين العمومي						5,086,000,000.000	5,086,000,000.000
	الجملة	**2,837,502,754.406**	**1,668,222,598.567**	**0.000**	**706,681,016.644**	**5,212,406,369.617**	**5,086,000,000.000**	**10,298,406,369.617**

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
										(*)	(**)
العنوانين الاول و الثاني:	35,034,200,000.000	1,715,000,000.000	36,749,200,000.000	352,743,769.000	37,101,943,769.000	37,101,943,769.000	35,577,225,302.327	36,453,498,352.689	-1,524,718,466.673	648,445,416.311	-876,273,050.362
العنوان الأول	24,603,200,000.000	1,816,000,000.000	26,419,200,000.000	0.000	26,419,200,000.000	26,392,200,000.000	26,442,015,473.752	26,155,091,983.072	22,815,473.752	237,108,016.928	286,923,490.680
العنوان الثاني	10,431,000,000.000	-101,000,000.000	10,330,000,000.000	352,743,769.000	10,682,743,769.000	10,709,743,769.000	9,135,209,828.575	10,298,406,369.617	-1,547,533,940.425	411,337,399.383	-1,163,196,541.042
صناديق الخزينة:	816,800,000.000	0.000	816,800,000.000	43,881,390.272	860,681,390.272	860,681,390.272	3,064,712,188.654	993,988,070.104	2,204,030,798.382	-133,306,679.832	2,070,724,118.550
الحسابات الخاصة في الخزينة	816,800,000.000	0.000	816,800,000.000	0.000	816,800,000.000	816,800,000.000	2,686,154,545.478	919,704,331.884	1,869,354,545.478	-102,904,331.884	1,766,450,213.594
حسابات أموال المشاركة				43,881,390.272	43,881,390.272	43,881,390.272	378,557,643.176	74,283,738.220	334,676,252.904	-30,402,347.948	304,273,904.956
الجملة العامة	35,851,000,000.000	1,715,000,000.000	37,566,000,000.000	396,625,159.272	37,962,625,159.272	37,962,625,159.272	38,641,937,490.981	37,447,486,422.793	679,312,331.709	515,138,736.479	1,194,451,068.188

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانيـــة الدولـــة لسنـــة 2018 يحمل ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

الجدول عدد 4
إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
لسنة 2018

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابيض			194,828,534.476	
المصاريف	194,828,534.476	194,828,534.476	189,853,985.964	0.000
الفارق بين المقابيض والمصاريف			(*) 4,974,548.512	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018
العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2017	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	204,542,463.964	1,007,571,000.000	475,181,153.061	1,482,752,153.061	1,293,016,545.421	189,735,607.640	
النفقات		1,007,571,000.000	475,181,153.061	1,482,752,153.061	1,089,522,335.279	393,229,817.782	(**)
فائض المقابيض على النفقات	204,542,463.964				203,494,210.142 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2019

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابيض و الدفوعات لسنة 2018

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2017	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2018	
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض			
547,073,713.221	109,684,420.000	139,005,928.866	795,764,062.087	167,740,646.094	628,023,415.993	(*)

ينقل الى سنة 2019 (*)

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الادارة العامة
للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

24 جويلية 2020

№ 0290

جدول الوثائق الموجهة
الى عناية السيد الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات

العدد الرتبي	بيـــان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
1	- إجابة وزارة المالية حول ملاحظات محكمة المحاسبات الواردة في تقريرها المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018،	01	يحال على الجناب بعد انجاز الغرض المطلوب تبعا لإحالة المحكمة عـــدد 06/902/20 بتاريخ 16جويلية 2020 .
2	- نسخة ورقية مصححة و نهائية لنتائج تنفيذ العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة،	01	
3	- نسخة ورقية مصححة و نهائية لنتائج تنفيذ العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية بالخارج.	01	
	الجملة :	03	

00-13.01-99

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

بـ.....في.....

الإمضاء

COUR DES COMPTES
الشعبة المركزي
24 JUIL. 2020
1989/02/2020

بـ.....في.....

الإمضاء

المدير العام
للمحاسبة العمومية والاستخلاص
الإمضاء : توفيق بشرشان

العنوان: 36 نهج مرسيليا 1002 تونس
الهاتف: 71257316/71259625/71259838
العنوان الالكتروني: DgcprTunis@finances.tn

الإجابة على تقرير محكمة المحاسبات

حول مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2018

1-ابراز مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة

فيما يلي جدول يتضمن مفعول الإجراءات الجبائية ومردودها إلى غاية سنة 2018 بحساب المليون دينار على النحو التالي:

الإجراءات	المردود (م.د)
الترفيع في نسبة التسبقة المستوجبة بعنوان توريد مواد الاستهلاك من 10% حاليا إلى 15% بصفة ظرفية خلال سنتي 2018 و2019.	127
الترفيع في نسبة الخصم من المورد التحرّري المستوجب على الأرباح الموزعة من 5% إلى 10%	102
الترفيع في نسبة الخصم من المورد المستوجبة على فوائد القروض المدفوعة إلى المؤسسات البنكية غير المقيمة وغير المستقرة بتونس من 5% إلى 10%	3
مساهمة إستثنائية على البنوك و المؤسسات المالية بنسبة من الأرباح (نسبة 5% من الأرباح بعنوان 2017)	71
مراجعةالأداء على القيمة المضافة إخضاع بيع العقارات المبنية المعدّة قصرا للسكن للأداء على القيمة المضافة لنسبة13%باستثناء المساكن الاجتماعية	-
إخضاع الوكالة العقارية السياحيةللأداء على القيمة المضافة	-
- **الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة بـ 1%** ▪ نظام داخلي ▪ نظام توريد	**389** 187 202
مراجعة المعلوم على الاستهلاك - السيارات السياحية (الترفيع بنسبة 25% في نسب المعلوم على الاستهلاك) - المشروبات الكحولية (الترفيع من50%إلى 100%) - بعض المنتجات الأخرى (الرخام الخام، الرخام المصنع، العطورات ومواد	**177** 67 42 68

الإجراءات	المردود (م.د)
التجميل وبعض المستحضرات)	
مراجعة المعاليم الديوانية - الترفيع إلى نسبة 36% بالنسبة إلى جميع المنتجات الفلاحية والغذائية باستثناء المنتجات الموردة من قبل ديوان التجارة وديوان الحبوب - الترفيع من 20% إلى 30% بالنسبة إلى المنتجات الصناعية التامة الصنع ومن 0% إلى 15% بالنسبة إلى بعض المواد نصف المصنعة - الترفيع في المعلوم الموظف على الموز من 500 مليم للكلغ إلى 600 مليم للكلغ	**221** - 112 6
-**إخضاع** المنتجات ذات المنشأ **التركي** الواردة بالفصول التعريفية المدرجة بالقائمة الثانية الملحقة بإتفاقيةالشراكةإلى المعاليم الديوانية في **حدود 90%**من المعاليم المطبقة	103
معلوم التسجيل و الطابع الجبائي الترفيع في معلوم الطابع الجبائي الموظّف على العقود والكتابات الخاضعة لمعلوم تسجيل نسبي أو تصاعدي وعلى دفاتر وسجلات المأمورين العموميين من 3 دنانير عن كل ورقة إلى 5 دنانير عن كل ورقة	5
- مراجعة تعريفة معلوم الطابع الجبائي الموظّف على بعض العقود والكتابات والوثائق الإدارية - الترفيع في تعريفة معاليم التسجيل القارة المحددة بـ20 دينارا عن كل عقد أو عن كل صفحة حسب الحالة وضبطها بـ25 دينارا.	42
الترفيع بـ 40%في تعريفة معلوم الطابع الجبائي الموظف على خدمات الهاتف مع سحب هذا المعلوم على خدمات الأنترنات**على الأشخاص المعرفين جبائيا**	84
الترفيع في المعلوم الوحيد على التأمين من 5% إلى 6% بالنسبة إلى أخطار الملاحة الجوية والبحرية ومن 10% إلى 12% بالنسبة إلى الأخطار الأخرى.	29
إحداث**معلومعلى الإقامة بالنزل السياحية**كالأتي بـ **1 د** بالنزل 2* و **2د** بالنزل 3* و **3د** بالنزل 4* أو أكثرعن كل ليلة مقضاة لمدة محددة بـ 7 أيام متتالية	8
إحداث **معلوم للكشف بالأشعة على وحدات الشحن** عند القبول المؤقت - 100 د بالنسبة لوحدات الشحن التي لا تتجاوز حمولتها 20 قدما، - 200 د بالنسبة إلى أصناف وحدات الشحن الأخرى.	43
مراجعة الضريبة المستوجبة على الخاضعين للنظام التقديري ▪ من 75 د إلى 100 د ▪ من 150 د إلى 200 د	11

2-عجز الميزانيّة :

1. بالنسبة للتسبقات غير المسواة و المتعلقة بالدين العمومي:

تسديدات الدين العمومي تكتسي الصبغة التقديرية باعتبار تأثرها بأسعار الصرف و نسبة الفائدة المتغيرة،بالنسبة للدين الخارجي، وإذا تجاوز مبلغ التسديدات المنجزة

مبلغ الاعتمادات المرخص فيها بمقتضى قانون المالية للسنة المعنية ، فان المبلغ المتبقى يسوى على اعتمادات السنة المالية الموالية.

2. بالنسبة للباقي للتسوية المتعلق بالتسبقات على اعتمادات العنوان الأول والعنوان الثاني:

- ترتبط تسوية هذه التسبقات بفتح الاعتمادات المرصودة لها بميزانية الدولة،
- تتم تسوية التسبقات المذكورة خلال السنوات الموالية وفي اغلب الأحيان خلال الفترة التكميلية لسنة التصرف المعنية

- يقع ادراج الموارد غير معلومة المصدر بحساب مقابيض للحفظ و يعتبر عدم ادراجها بصفة نهائية بالميزانية ضمانا لحقوق الغير إلى حين التثبت فيها .
- و بعد مرور مدة معينة يتم تطبيقها بالميزانية .

3- تضخم المديونية العمومية:

4- وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة:

يتم تحميل الحساب القار لتسبقات الخزينة كما تم ضبطه على أساس الطريقة المعتمدة المنصوص عليها بالفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية حيث يتحمل الحساب القار الفارق بين الموارد (بما في ذلك الاقتراض) والنفقات (بما في ذلك تسديد خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول والثاني وذلك دون اعتبار نتائج صناديق الخزينة . لذا فان النتائج المسجلة على مستوى ارصدة الحساب المذكور لا تعكس النتائج الحقيقية المتعلقة بالتوازنات المالية .

5-تحويل فوائض صناديق الخزينة :

لا يمكن ان تحدد قائمة في صناديق الخزينة التي سيتم الخصم من فوائضها مسبقا وعرضها ضمن مشروع قانون المالية على مجلس النواب باعتبار الصبغة التقديرية لهذه الصناديق وهو ما يعني التطور في النفقات بالعلاقة مع التطور في الموارد خلال السنة ، ولا يتسنى ضبط وتحديد ذلك الا عند نهاية التصرف وذلك بمناسبة غلق الميزانية .

6-التأخير في إحالة الحسابات:

يقوم أمين المال العام باعتباره المحاسب المركزي بتجميع كل العمليات المالية المنجزة من قبل محاسبي الدولة خلال فترة التصرف العادية وخلال الفترة التكميلية و حوصلتها في حساب تصرف إلا بعد استيفاء جميع هذه العمليات.

مع العلم ان هذه الفترة تمتد بالنسبة لبعض العمليات لعدة أشهر،

و الملاحظ أن تقديم حساب تصرف امين المال العام يشهد تقليصا في الآجال من سنة إلى أخرى .

ويتم حاليا تدارك الإشكاليات التي تحول دون تقديم حساب تصرف أمين المال العام في الآجال بـ :

- التنسيق مع محاسبي الدولة لاستكمال التحيينات المحاسبية في آجال تسمح بختم عمليات التجميع دون تأخير.

- التأكيد مع مصالح الميزانية على ضرورة احترام الآجال القانونية للفترة التكميليةوخاصة فيما يتعلق بتسويةالسحوبات المنجزة على موارد القروض الخارجية الموظفة في الآجال.

-مساندة مختلف المحاسبين العموميين على ختم عملياتهم وتقديم جداولهم المحاسبية في الآجال ،

- تطوير النظم المعلوماتية المتعلقة بتجميع محاسبة الدولة.

7- عدم تقديم الحسابات الخاصّة بآمري الصرف:

طبقا للفصل **208** من مجلة المحاسبة العمومية يرفق الحساب العام للسنة المالية بالحسابات الخاصة لأمري الصرف وتتعلق هذه الحسابات الخاصة بوضعية تنفيذ المصاريف مفصلة حسب عناوين الميزانية وأبوابها وأقسامها وفصولها والتي نجد تفصيلها في منظومة "أدب".

و قد تمّ ،في هذا الإطار، تمكين محكمة المحاسبات من النفاذ إلى المنظومة الإعلامية "أدب مركزي" للاطلاع و تنزيل كل المعطيات المتعلقة بتنفيذ نفقات ميزانية الدولة .

و قد تمت مراسلة مختلف الوزارات المعنية من قبل مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص قصد موافاتها بالحسابات المذكورة وحال توصلنا بها سيتمّ موافاة المحكمة بها في الإبان.

8- البقايا للتسوية بعنوان تسبقات على عمليات الميزانية:

ينص الفصل **59** من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يمكن منح أية تسبقة من أموال الدولة والمؤسسات العمومية... و لو كان ذلك بشرط استخلاصها أو تسويتها إلا بإذن خاص من وزير المالية...كما لايمكن الترخيص في منح أية تسبقة على مصاريف تدفع عادة من

ميزانية إحدى الهيئات المذكورة أعلاه إلا إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد". وفي هذا الإطار، تمّ خلال **2018** منح تسبقات على العنوان الأول والعنوان الثاني و الدين العمومي. وقد تمّت، مع بداية **2019** تسوية أغلبها و يتمّ العمل بالتنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة و الهياكل المعنية الأخرى على ترسيم الاعتمادات اللازمة لاستكمال تسوية هذه التسبقات.

9- نقائص تتعلّق بحسابات أموال المشاركة:

حساب أموال المشاركة الوحيد الذي يتم تمويله بموارد جبائية هو الحساب المفتوح بميزانية وزارة المالية و المسمى "**حساب القروض الموثوقة برهن**"

و ذلك بمقتضى الأمر عدد **1977** لسنة **2007** المؤرخ في **30** جويلية **2007** المتعلق بتقيح الأمر عدد **1368** لسنة **1997** المؤرخ في **24** جويلية **1997** المتعلق بجباية المنتوجات الذي ينص في فصله 43 ثالثا (جديد) على انه "يخصص مبلغ سنوي يساوي 75% من المقابيض بعنوان العلامة الجبائية على الخمور المحدث بالفصل **6** من هذا الأمر لفائدة حساب أموال المشاركة المفتوح بميزانية وزارة المالية و المسمى "**حساب القروض الموثوقة برهن**" ".

تم إعداد مشروع قانون غلق ميزانية سنة 2018 وفق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 1967 وعليه فإن الحسابات التي لم يتم إلغاؤها (لعدم وجوبية الإلغاء وفق القانون الأساسي المذكور) يتم نقل الأرصدة المتوفرة فيها من سنة إلى أخرى.

أما بالنسبة للإشارة إلى الفصل 32 من القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي ينص على وجوبية غلق حسابات أموال المشاركة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات فذلك يشمل الحسابات التي لم تسجل نفقات خلال سنوات 2020 و 2021 و 2022 والتي يجب غلقها في مشروع قانون المالية لسنة 2023 أو في مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2022.

10- الترفيع في المعلوم الموظف لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب:

لا يمكن ان تحدد قائمة في صناديق الخزينة التي سيتم الخصم من فوائضها مسبقا وعرضها ضمن مشروع قانون المالية على مجلس النواب باعتبار الصبغة التقديرية لهذه الصناديق وهو ما يعني التطور في النفقات بالعلاقة مع التطور في الموارد خلال السنة ، ولا يتسنى ضبط وتحديد ذلك الا عند نهاية التصرف وذلك بمناسبة غلق الميزانية .

12- حول الإشارة إلى القانون الأساسي الجديد للميزانية :

تم إعداد مشروع قانون غلق ميزانية سنة 2018 وفق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 1967 كما سيتم اعتماده في اعداد مشروع قانون غلق ميزانية سنة 2019. ودخل القانون الأساسي الجديد لسنة 2019 حيز التنفيذ بداية من إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تلافي التأخير في إصدار النصوص الترتيبية بداية من قانون غلق ميزانية سنة 2020 والتي ستكون أول ميزانية يتم غلقها وفق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية وخاصة الفصل 61 منه الذي حدد 31 ديسمبر كآخر أجل لتقديم إقتراحات التعهد و 10 جانفي كآخر أجل لتقديم أوامر الصرف و 20 جانفي كآخر أجل للتأشير على أوامر الصرف. كما سيتم بداية من سنة 2022 تطبيق أحكام الفصل 66 الفقرة الثانية منه والتي تنص على إحالة مشروع غلق ميزانية الدولة للسنة (مشروع قانون غلق ميزانية سنة 2021) التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قاون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة (مشروع قانون المالية لسنة 2023).

13- التأخير في إصدار النصوص الترتيبية :

يعود التأخير في إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بميزانية سنة 2018 إلى عدة أسباب من أهمها:

- الضغوطات التي تشهدها ميزانية الدولة عند غلق السنة المالية تراكم أوامر الصرف التي يتم إنجازها آخر السنة والتي تستوجب إضافة فترة تكميلية لتمكين المحاسبين العموميين من معالجتها وخلاصها.
- ورود فواتير ووثائق مؤيدة للعمل المنجز بعد نهاية شهر ديسمبر وقصد تفادي بقائها كمتخلدات تم السماح لآمري الصرف والمحاسبين العموميين بتأدية هذه النفقات في الفترة التكميلية.
- تأخر الوزارات في تسوية النفقات على الموارد الخارجية الموظفة على منظومة سياد قبل تنزيلها في منظومة أدب مركزي.

14- تخصيص مبالغ من باب النفقات الطارئة لفائدة قسم التّأجير العمومي :

باب النفقات الطارئة وغير الموزعة تخصص فيه اعتمادات لمجابهة نفقات طارئة أو نفقات تعذر تحديديها بدقة عند إعداد مشروع قانون المالية (على سبيل المثال : مفاوضات الترفيع في الأجور لم يتم حسمها قبل موعد إعداد مشروع قانون المالية).

كما يمكن إسناد اعتمادات تكميلية لنفقات التأجير عند تجاوز الحاجيات الفعلية للاعتمادات المرسمة والناتج خاصة عن تفعيل زيادات أو ترقيات خصوصية غير مبرمجة في الميزانية.

أما بخصوص إعادة توزيع الإعتمادات فلا يمكن القيام بها إلا داخل قسم التأجير ولا يمكن الترفيع في هذا القسم بتحويل اعتمادات من قسم آخر كالتسيير والتدخل غير أن الزيادة في قسم نفقات التأجير من باب النفقات الطارئة وغير الموزعة تبقى دائما سارية المفعول حتى بدخول مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية حيز التنفيذ التي تمنع إمكانية الترفيع في نفقات التأجير من بقية الأقسام فقط.

15- استخلاص الديون العموميّة المثقّلة:

بخصوص إحداث قطب مختص في الديون المتعثرة تم إنجاز دراسة أولية خلال سنة 2017 تناولت تحليل أسباب تراكم الديون الجبائية الباقية للاستخلاص والإشكاليات التي حالت دون استخلاصها والحلول المقترحة، وكللت هذه الدراسة بإعداد مشروع قرار لإحداث قطب مختص في الديون المتعثرة كان من المفروض أن تعهد إليه ملفات غير قابلة للاستخلاص أو تلك التي تتطلّب إجراءات استخلاص طويلة ومعقّدة وتكوين فريق عمل متعدد الاختصاصاتيعهد إليهم معالجة الديون إمّا باستخلاصها، أو عند الاقتضاء، بتحديد وحصر الملفات المتعلقة بتأجيل دفعها أو طرحها طبقا للمقاييس المحدّدة في إطار تفعيل الفصل عدد 83 من مجلة المحاسبة العمومية .

و ستتولى مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص تحيين مشروع قرار احداث قطب استخلاص الديون المتعثرة وإعادة عرضه على الامضاء مع الالتزام بتفعيله بعد ذلك.

تجدر الاشارة الى ان تعليمات العمل عدد 94 لم تضبط مقاييس تطهير بقايا الاستخلاص بل تضمنت برنامج العمل لتحقيق النتائج المرتقبة بالنسبة لسنة 2014 في اطار ضبط اطار القدرة على الاداء.

ويضمن هذا البرنامج الانطلاق فياعداد دراسة لتحديد كلفة الاستخلاص قصد اعتمادها كعنصر من العناصر لتفعيل الفصل 73 من مجلة المحاسبة العمومية والانطلاق في اعداد دراسة لتحديد منهجية لتفعيل احكام الفصل 83 من نفس المجلة .

أما بالنسبة لدراسة تحديد كلفة الاستخلاص فقد تعذر على فريق العمل المكلف آنذاك، تحديد مكوناتها وعناصرهاو إن كانت تقتصر على أعمال التتبع أم تشمل كذلك كل الأعباء الأخرى ذات العلاقة.

وبصرف النظر عن الحالتين فإن إعداد مثل هذه الدراسة تبقى من قبيل المسائل الدقيقة التي تتطلب تظافر جهود عدة جهات متدخلة.

16- عدم صحّة نقل الفواضل المتبقية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف 2018 بخصوص العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية:

وقعت اخطاء مادية تتعلق برقن المعطيات المتعلقة بنقل الفواضل أخر سنة 2017 في كشوفات المراكز الدبلوماسية لسنة2018 وتم اصلاحها وسيقع ارفاق اجابة وزارة المالية حول هذا التقرير بنسخة مصححة ونهائية لوضعية العنوان الثاني لهاته المراكزالدبلوماسية.

17- عدم صحّة نقل الفواضل المتبقية في موفى سنة 2017 إلى تصرّف 2018 بخصوص العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

تسرب خطأ مادي في احتساب الفائض المنقول من سنة 2017إلى سنة 2018 حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2018 مبلغا قيمته 206.002.350,936 دينار في حين ان المبلغ الواجب تضمينه 206.476.350,936 دينار و بالتالي يصبح الفارق بين الفواضل 27508440,79 – دينار.

وسيقع ارفاق اجابة وزارة المالية حول هذا التقرير بنسخة مصححة ونهائية لوضعية العنوان الثاني لهاته المؤسسات العمومية لسنة 2018.